

منهج اليقين

في

بيان أن الوقف الأهلي من الدين

ويليه : كلمة حول ترجمة القرآن الكريم

تأليف

العلامة الكبير صاحب الفضيلة الاستاذ الجليل الشيخ

محمد حسنين مخلوف العدوى المالكي

وكيل مشيخة الأزهر ، ومدير المعاهد الدينية الاسلامية سابقا

حفظه الله آمين

~~~~~  
حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

طبع بطبعة

مُصْطَفَى السَّابِى الْحِمْيَرى وَأَوْلَادُهُ بِمَصْرَ

والمشرطه محمد امين عمران







# منهج اليقين

في

بيان أن الوقف الأهل من الدين

ويليه : كلمة حول ترجمة القرآن الكريم

## تأليف

العلامة الكبير صاحب الفضيلة الاستاذ الجليل الشيخ

محمد حسنين مخلوف العدوى المالكي

وكيل مشيخة الأزهر ، ومدير المعاهد الدينية الاسلامية سابقا

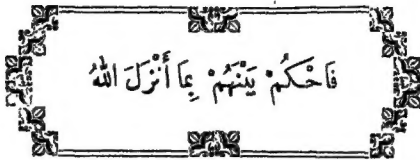
حفظه الله آمين

~~~~~  
حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

طبع بطبعة

مُصَطَفَى الْبَابِي الْحَبَشِي وَأَوْلَادُهُ بِمَصْرَ

وباشترطه محمد امين عمران



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه الأئمة الهداة .

« أما بعد » فيقول الداعى إلى مولاه الرؤوف : محمد بن الشيخ حسين مخلوف العدوى المالكي : إنه في سنة ١٣٤٥ هـ قدّم بعض نواب الأئمة المضرية ، وهو صاحب السعادة الأستاذ الجليل : محمد على باشا علوبة الأسيوطى اقتراحا إلى مجلس النواب يطلب حلّ الوقف الأهلى معللا ذلك بما هو مترتب عليه من المضارّ العديدة ، وأنه لاعلاقة له بالدين الاسلامى : إذ لم يرد نص من كتاب الله تعالى أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم يدلّ على أن الوقف الأهلى من القرب الدينية ، وانما هو نظام مدنى يجوز التغيير والتبديل فيه إلى آخر ما علل به ، وكتب فى ذلك محاضرات أوسع الكلام فيها ، فعارضه كثير من الشيوخ وغيرهم من أهل العلم والفضل : تارة بالمحاضرات وتأليف الكتب ، وتارة بالنشر فى الصحف ، ومن بين ذلك مقالة نشرناها إذ ذاك فى الصحف اليومية تحت عنوان « كلمة حول مشروع الوقف » ، وطبعنا منها عددا وافرا وزعناه على أهل العلم ونواب الأئمة وشيوخها ، وضع هذا وذاك لايزال الناس فيه

مختلفين ، وكنا نظن أنهم يقترون خطورة هذا الحكم وأثره في نفوس الأمة ولا ينساقون اليه بالبحث العاجل والرأى الفطير : بل يتريثون فيه حتى ينجلي الحق ، وينجذب الشك ، وبدينهتي أنه لا ينجاب في هذا الموضوع الخطير إلا بالرجوع إلى نصوص الشريعة ، ومقاصدها السامية ، ومعرفة الأصول التي يبنى عليها شرع الحكم إيجاباً أو ندباً أو تحريماً أو كراهة ، والمصالح والمفاسد التي لأجلها تشرع أحكام الدين ، وذلك لا يكون إلا بمراجعة الكتب المعول عليها ، والوقوف على مباحثها ، ومشاركة أهل العلم فيما خفي من فهمها على وجه يجمع بين مختلف نصوصها حتى يقسنى للباحثين في هذا الموضوع تخريج الحكم من مآخذ الشريعة على وجه لا نزاع فيه ، ولذلك رأينا أن نسلك هذا الطريق إتماماً للبحث ، وأن نعيد النظر في الكلمة السابقة ، ونزيد في خلاصها ما يتم به بيانها حتى تكون رسالة مستقلة تحفظ وتطبع وتشرع بمشيئة الله تعالى . وسميتها [منهج اليقين : في بيان أن الوقف الأهلي من الدين] . ونسأله جلّ شأنه أن ينفع بها الناظرين ، ويشفي بها صدور قوم مؤمنين ؟

محمد حسين مخلوف

محرم سنة ١٣٤٧ هـ

التعويل على نصوص الشريعة في الوقف وأحكامه

لنازع في أن الوقف مطلقا أهليا أو خيريا باب من أبواب الفقه الباحث عن الأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية كتابا وسنة واجعا وقياسا وما يرجع إلى ذلك من قواعد الدين وطرق الاستدلال المبينة في علم الأصول ، وله معنى لغوي يبحث عنه في كتب اللغة ، وحقيقة شرعية تتناول جميع صورته ، وله أركان وشروط وآداب تذكر في كتب المذاهب المدونة وفصول السنة المبوبة ، وقد تكفلت هذه الكتب والفصول بالبحث المستفيض فيه ، وأنت عليه من جميع نواحيه فلم تدع مقالا لقائل ، ولا غاية لمسترشد ، ففيها مذاهب الأئمة من الصحابة والفقهاء ، وأقوال عامة العلماء ، وأدلة المختلفين ، والموازنة بينها وبين الراجح والمرجوح منها ، وطرائق الاستنباط ، ووجوه الترجيح على أصول ثابتة موضوعة ، ومناهج قيمة محكمة ، يعرف ذلك من مارسها ، وأخذ نفسه بالرياضة فيها ، والتفقه منها ، لذلك كانت في هذا البحث كما هي في نظائره الحجة الناطقة ، والمرجع الوافي ، لا يعدل عنها ، ولا يطلب من سواها ، لأنها هي الكفيلة ببيان ما جاء به الكتاب والسنة ، والمحیطة بتفاصيله على أتم وجه وأكمله .

وكان حقا على الباحثين أن يستقصوها بأناة وروية ، وأن يتقبلوا حكمها بالاذعان والرضا عليها ما يحتكمون فيما شجروا بينهم من الخلاف إلى ما تقضى به الشريعة الغراء ، ويرجعون في بحوثهم إلى أقوال الثقات من الأئمة والعلماء ، لا يبعثون غير الحق ، ولا يصدرين عن هوى النفس .

الوقف نوع من انواع البر مندرج في عموم الآيات والأحاديث

والذي تضافرت عليه الأدلة والنصوص ، وصحّ من المذاهب والآراء
في بحث الوقف .

أولاً : أن الوقف في ذاته نوع من البرّ والصدقة ، ووسيلة من وسائل
التقرب إلى الله عزّ وجلّ ، وطريق لادرار الخير ، واجزال المثوبة للتصدق
بنية صالحة ، ورغبة صادقة لاندراجها في كثير من الآيات والأحاديث الداعية
إلى عمل الخير ، المرغبة في الاكثار منه ، والتزود به للآخرة : مثل قوله تعالى
[من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له أضعافاً كثيرة] . وقوله
[وافعوا الخير لعلكم تفلحون] . وقوله [لن تنالوا البرّ حتى تنفقوا مما تحبون] ،
وقوله [وابتغوا إليه الوسيلة] ، وقوله [مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله
كمثل حبة أنبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء
والله واسع عليم] . وقوله عليه الصلاة والسلام « إذا مات ابن آدم انقطع
عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية ، وعلم ينفذ به ، وولد صالح يدعو له »
إلى غير ذلك مما لا يحصى كثرة في هذا الباب من الآيات والأحاديث التي تحت
على الاتفاق في وجوه الخير .

وما يعرض له من أطماع القوام ، ومساءة المستحقين ، ومطاوله
القضاء في خصوماته لا يخرجها عن أصل وضعه ، ولا يخلّ بحكمته ، إذ هو
خارج عنه لادخله في طبيعته ، ولا في شرعية حكمه ، كسائر الأعمال
المشروعة إذا عرض لها ما يوجب كراهتها أو منعها كالتفقه لغير الدين والتعلم
لغير العمل ، والصلاة المقرونة برياء أو غفلة أو وقوع في دار مفسوبة ، أو أزمة
محرمّة أو مكروهة فانها لا تزال مطلوبة شرعاً ، لأن الدالّ على طلبها

كتاباً أو سنة لا يزال قائماً ، وإن ورد مطلقاً فهو مقيد بانتفاء ما يوجب كراهتها أو منعه . والنهي عن اقترانها بالرياء أو الغفلة ، أو إيقاعها في الأمكنة والأزمنة المحرمة أو المكروهة لا يسقط وجوبها أو نذوبها الأصلي ، ولا شك أن الوقف من هذا القبيل فقد دلّ الشرع على طلبه ، وأنه قرينة من قرب الدين ، فإذا عرض له ما يوجب منعه أو كراهته فلا يسقط هذا الطلب ولا ما يترتب عليه من المصالح : بل لا يزال مشروعاً ، ولو قلنا بالسقوط للعارض لأسرع ذلك في ديننا . إذ الأعمال الشرعية ، والتكاليف الدينية لا بد أن يعرض لها مثل ذلك ، وظاهر أنه لا فرق في هذين ما يسمى وقفاً أهلياً ، وما يسمى وقفاً خيرياً ، فإن الأوامر الشرعية المتعلقة بطلب الوقف مطلقة : بل وسابقة على هذه التسمية التي اصطلاح عليها الفقهاء أخيراً ، وأوقاف الصحابة والتابعين فمن بعدهم وقعت متناولة لكل من القسمين مزجاً وانفراداً كما سيأتي .

الاستدلال بعمومات الشريعة

وثانياً : قد علم من استقراء موارد الشريعة أن طلب الشيء أو منعه أو كراهته كما يكون بدليل يخصه كتاباً أو سنة أو إجماعاً أو قياساً يكون بالعمومات الشرعية التي يندرج فيها ، والمقاصد الكلية التي علم عن الشارع بالاستقراء اعتبارها في الأحكام الجزئية ، شأن الأوضاع اللغوية ، والنصوص الشرعية ، والخطابات العرفية ، كما حقق ذلك بغاية الوضوح العلامة الشاطبي في كتاب الموافقات ، والقرافي في كتاب الفروق ، وغيرهما من العلماء الأعلام ، ولذلك لما نزلت آية [لن تنالوا البرّ حتى تنفقوا مما تحبون] فهم أبوطلحة كما فهم غيره لأوّل وهلة شمولها للوقف ، فقال كما في رواية أنس المتفق عليها : يا رسول الله إن الله يقول [لن تنالوا البرّ حتى تنفقوا مما تحبون] وإن أحبّ أموالى إلى يرحاء ، وأنها صدقة لله أرجو برّها وزخراها عند الله ، وفي رواية : وإنها

صدقة في سبيل الله فضعها يارسل الله حيث أراك الله ، فقال : بخ بخ ذلك مال رابع مرتين ، وقد سمعت ، وفي رواية : وقد سمعت ما قلت ، أرى أن تجعلها في الأقربين ، فقال أبو طلحة : أفعل يارسل الله ، فقسمها أبو طلحة في أقاربه وبنى عمه ، وفي رواية : فجعلها في حسان بن ثابت وأبي بن كعب من ذوى قرابته . وأخرج الشيخان والترمذي والنسائي عن أنس رضى الله عنه قال : كان أبو طلحة أكثر الأنصار نخلا بالمدينة ، وكان أحب أمواله إليه يرحاء : حديقة كانت مستقبلة المسجد ، وكان النبي ﷺ يدخلها ويستظل بشجرها ويشرب من ماء فيها طيب ، فلما نزلت آية [لن تنالوا البر] الخ . وفي فتح الباري : وقد باشر أبو طلحة تعيين مصرفها تفصيلا ، فان النبي ﷺ وإن كان عين له جهة المصرف لكنه أجل ، فاقصر على الأقربين ، وأبو طلحة خص بها من اختار منهم : أى لصدق قوله ﷺ « في الأقربين » ببعضهم ، ولا شك أن هذا نوع من الوقف الأهلى الذى هو عند الفقهاء : حبس العين والتصدق بمنفعاتها على معينين من ذوى قرابة الواقف أو غيرهم داخل تحت عموم مطلق الوقف كما سيأتى بيانه . وفي رواية أيوب وغيره أنه حين نزلت [لن تنالوا البر] حتى تنفقوا مما تحبون [جاء زيد بن حارثة بفرس له كان يحبها ، فقال : يارسل الله هذه في سبيل الله ، فحمل النبي ﷺ عليها أسامة بن زيد ، فكان زيد يجد في نفسه ، فلما رأى النبي ﷺ ذلك منه قال إزالة لما وقر في صدره : أما الله تعالى فقد قبلها .

وفي هذا دلالة على جواز وقف الحيوان ، وأنه من البر المحمود كما في حديث البخارى عن أبي هريرة رضى الله عنه أنه ﷺ قال « من احتبس فرسانى سبيل الله إيماناً وتصديقاً بوعده ، فإن شبعه ، وريه ، وروته ، وبوله في ميزانه يوم القيامة » . وفي رواية عبد الله بن عمر خطرت هذه الآية [لن تنالوا البر] حتى تنفقوا مما تحبون [فتذكرت ما أعطانى الله فلم أجد شيئاً أحب إلى من جاري

أميمة فقلت : هي حرّة لوجه الله تعالى ، فهذا ونحوه يدلّ دلالة ظاهرة على اعتبار العموم ، وأنه من الأدلة الشرعية التي يستنبط منها أحكام الدين ، وأن الآية المذكورة ، بل وسائر الآيات المتقدمة شاملة لكل ما يخرج على وجه القرينة إلى الله تعالى وقفا أو اعتقا أو غيرهما . وظاهر أن الخبر في الآية بمعنى الأمر : أي أنفقوا مما تحبون كي تنالوا البرّ ، والمراد البرّ الكامل ، والإفاصل البرّ ينال بالانفاق مطلقا كما يشير إليه قوله تعالى [واضعوا الخير لعلكم تفلحون] والبرّ اسم جامع لأنواع الخير والطاعات المقرّبة إلى الله تعالى ، ويطلق على الاحسان وكمال الخير ، والمعنى : لن تصيبوا برّ الله تعالى بأهل طاعته : أي إحسانه عليهم ، وكمال الخير لهم حتى تنفقوا مما تحبون ، وكان السلف رضى الله عنهم إذا أحبوا شيئا جعلوه لله تعالى .

الاستدلال على أن صنيع أبي طلحة محمول على الوقف

وإما كان صنيع أبي طلحة محمولا على الوقف كما فهمه العلماء دون التملك مع أن قوله : وأنها صدقة لله أرجو برّها وزخرا عند الله ، وقوله ﷺ « أرى أن تجعلها في الأقربين » كما يحتمل الوقف يحتمل التملك ، فيكون صدقة عامة لاوقفا ، لأن الصحابة رضى الله عنهم فمن بعدهم علموا إذ ذاك زقف هذه الأرض ورأوا الناس يتعاملون بها معاملة الوقف كما يؤخذ من استدلال العلماء لقول أبي حنيفة رضى الله عنه بعدم لزوم الوقف بما روى أن حسان بن ثابت رضى الله عنه باع نصيبه من وقف أبي طلحة .

ومن جواب الجمهور القائلين بلزوم الوقف بما ثبت أن الصحابة رضوان الله عليهم أنكروا على حسان فعله هذا ، فإن إنكارهم عليه إنما هو لعلمهم عن أبي طلحة وقف هذه الأرض ، وهذا العلم لا يزال موروثا بالمدينة إلى وقتنا هذا ، واستدلال أصحاب أبي حنيفة على رأيه بما ذكر ، وهم من كبار

المصدر الاوّل ، وأبو حنيفة رضى الله عنه من التابعين دليل واضح على أن صنيع أبى طلحة محمول على الوقف ، وأنه لا نزاع فيه عندهم كما هو كذلك عند غيرهم ، وإنما النزاع فى لزومه وعدم لزومه كما سيأتى .

على أن الحوائط والدور والأرضين إذا جعلت صدقة ، أوفى سبيل الله تعالى كما صنع أبو طلحة كانت ظاهرة فى الوقف دون التملك ، فتحمل عليه ما لم يعلم أنه أراد بها التملك كما ذكره الامام ابن عرفة قلا عن العلامة الباجى من أئمة المالكية حيث قال : ان لفظ الصدقة ان أريد به تملك الرقبة فهو هبة ، وان أريد به معنى الحبس فهو كفظة . ابن شاس ، وان أريد به أحدهما فهو محمول على الحبس ، وأبو طلحة رضى الله عنه لم يعلم عنه أنه أراد التملك ، بل الذى علم عنه خلافه ، لما علمت أن الصحابة من بعدهم رضى الله عنهم كانوا يعدون وقف هذه الأرض ورأوا الناس يتعاملون بها معاملة الوقف ، والناس من بعدهم على ذلك فلا بد أن يكونوا قد سمعوا من أبى طلحة أوعنه أنه وقف هذه الأرض ، وفشا ذلك بينهم ، وتوارثه الناس خلفا عن سلف ، أو احتفت به من القرأئ ما أوجب هذا العلم المتواطىء بينهم . وقد نصّ الفقهاء على أن الوقف مما يثبت بالإشاعة والسماع .

على أن صيغة الصدقة إذا قيدت بالسبيل تفيد الوقف . وقد روى عن أبى طلحة أنه قال : وإنما صدقة فى سبيل الله ، فقول بعضهم فى توجيه بيع حسان حصته من هذا الوقف : إن أبى طلحة لم يقفها ، بل ملكه إياها ، إذ لا يسوغ بيع الموقوف ، أو أن أبى طلحة حين وقفها شرط جواز بيعها عند الاحتياج : رجم بالغيب لادليل عليه ، كيف والفقهاء والمحدثون قد استدلوا بصنيع أبى طلحة ، وإقرار النبى ﷺ له ، على أن الآية المذكورة شاملة لحكم الوقف . بل قولهم لحسان : أنبيع صدقة أبى طلحة واجابته لهم بقوله : ألا أبيع صاعا من تمر بصاع من دراهم ؟ ظاهر فى أن يبيع رضى الله عنه كان

اجتهادا منه في تقدير منفعة هذا الوقف ، فرأى أن ينعه بهذه القيمة خير من بقاءه وقفا ، تعويلا على أن القصد من الوقف المنفعة ، وهي في هذا البيع أرجح منها في الوقف . وقد أنكر عليه الصحابة رضوان الله عليهم فعله هذا .

ونقل صاحب الفتح عن أخبار المدينة أن ثمن حصة حسان هذه بلغ مائة ألف درهم قبضها من معاوية رضى الله عنه ، وظاهر أن بيع الموقوف عليه للوقف سواء كان عمدا أو خطأ في الرأي لا يؤثر في وقفيته ولا في اشتها رقفه .

وتقدم أن أباطلحة لم يعين جهة المصرف في صيفته ، بل قوض ذلك للنبي ﷺ فعينها له إجمالا ، وبأشر أباطلحة تعيينها تفصيلا .

وعليه فهذا الوقف باعتبار صيفته وصدوره من عاقده وقف مبهم ، وباعتبار بيانه وقف أهلي معين تعلق بجهة برّ تحتل الانقطاع .

حكم الوقف اهليا او مبهما

وحكم الوقف الأهلي إذا انقطع أهله أن يعود إلى جهة برّ لا تنقطع كالفقراء والمساكين ، أو إلى ما اعتيد صرف الأوقاف فيه ببلد الواقف من وجوه البرّ كالمساجد والقناطر والربط كما ذكره المالكية في مبحث الوقف المبهم ، وهو ما لم يعين مصرفه كقوله : دارى حبس أو صدقة في سبيل الله ، فإن ذلك عندهم وقف مؤبد لا يرجع ملكا ، بل يصرف ريعه فيما الغالب صرف الأوقاف فيه ، وإلا فالفقراء والمساكين كما حكاه عياض عن مالك ، وسيأتي عن الحنفية أن الوقف الذي ذكر فيه لفظ الصدقة ولم يعين الموقوف عليه من قبيل الوقف المؤبد معنى ، وهو صحيح جائز عندهم بلا خلاف ، وقد صرفه أبو طلحة بإرشاد النبي ﷺ في الأقربين ، فيؤخذ منه أن الوقف المبهم صحيح ، وأنه يتم بقول الواقف : جعلت هذا وقفا كما ذكره صاحب الفتح وغيره ، وأنه يجوز صرفه أولا في جهة برّ تحتل الانقطاع ، أو في معين ثم من

بعدهما يشول إلى جهة برّ لاتنقطع كالفقراء ، ولا يتعين لأوّل وهلة أن يكون في جهة برّ لاتنقطع ، فان قوله ﷺ لأبي طلحة : « أرى أن نجعلها في الأقربين » صريح في ذلك ، وليس الغرض منه ألا يكون في غير الأقربين : بل المراد أنهم الأولى بالبداة بهم في مصرفه ، إذ لاوجه لقصره عليهم ، وهو في ذاته شامل لهم ولغيرهم ، وكأنه ﷺ قال لأبي طلحة : أرى أن تبدأ بجعلها في الأقربين ثم من بعدهم لجهة برّ لاتنقطع مع جواز صرفها من أوّل وهلة لهذه الجهة ، لأن صيغة الوقف المبهم لكونه مؤبدا ، والأصل في الوقف التأيد يقتضى الصرف لجهة مستديمة بداء أو نهاية ، فإذا قال الواقف : دارى صدقة موقوفة لله تعالى فكأنه قال : دارى صدقة على الفقراء والمساكين ، وعلى قرابتي ثم من بعدهم للفقراء والمساكين إلى غير ذلك مما يصحّ حل المبهم عليه وصرفه إليه . وفي وقف أبي طلحة حصل تعيين الجهة الموقوف عليها بارشاد النبي ﷺ لمرجع رآه إذ ذاك يدلّ على أولوية القرابة دلالة واضحة ، وبعد انقراضها يصرف الربيع لما اعتيد صرف الأوقاف فيه ، وإلا فللفقراء والمساكين . وفي شرح الامام أبي عبد الله محمد بن خلف الأبي المالك المتوفى سنة ٨٢٧ على صحيح مسلم مانصه : وفي المدونة ومن قال : دارى حبس ولم يزد فهي للفقراء إلا أن يرى لذلك وجه تصرف فيه ، مثل أن يكون موضع رباط كلاسكندرية ، وجلّ ما يحبس الناس فيها في السبيل فيجتهد في ذلك الامام . ولما ذكر الخمي قول مالك هذا قال : وقول ربيعة يسكنها الولد والقرابة والرحم أحسن ، لقوله صلى الله عليه وسلم لأبي طلحة « اجعلها في الأقربين » انتهى .

وبالجملة فوقف أبي طلحة أصله الآية الشريفة ونحوها ، وإن كان مبهما فقد اتصل به من البيان ما يجعله كالعين أصالة ، بل هو أتم وأكمل . والحق في الوقف المبهم الذي لم يذكر فيه الموقوف عليه لامن

الواقف ولا من فوّض إليه أنه صحيح جائز لقول المدوّنة المذكور ، وللقياس على الوصية التي اقتصر فيها على ذكر الموصى به كما لو قال : أوصيت بثلث مالى مثلا ، ولم يذكر الموصى له فانها صحيحة ، وتصرف للفقراء جلا على الغالب فى الوصايا ، والوقف المبهم كذلك له محمل يصح أن يصرف إليه ، وهو ما تصرف فيه الأوقاف غالبا ببلد الواقف ، أو للفقراء والمساكين ، فوجب إلحاقه بالوصية المذكورة دون البيع الذى لم يذكر فيه ركن المشترى لوجود المحمل فى كل من الأوقاف والوصايا دون البيوع .

وبتقرير الاستدلال بالآية والحديث على هذا الوجه يعلم أن الآية الشريفة من الأدلة العامة الشاملة للوقف والعق قطعا ، وأن الاستدلال بها مع حديث أبى طلحة على أن الوقف مطلقا من القرب الدينية صحيح لا إشكال فيه ، فيجب اتباعه لافرق بين وقف أهلى وخيرى . على أن من وقف على مقاصد التشريع الدينى وأصوله وأحاط بمحاسن الوقف وأغراضه لا يسعه إنكار أن الوقف مطلقا من أفضل القرب الدينية .

بيان ما يدور عليه أمر التشريع من المصالح والمفاسد

وكذلك يعلم من استقراء موارد الشريعة الغراء أن الشيء إنما يطلب بدليله وجوبا أو ندبا إذا ترجحت مصلحته على مفسدته ، كما أنه يمنع كذلك تحريما أو كراهة إذا ترجحت مفسدته على مصلحته ، وليس لزما فى طلبه ألا تكون فيه مفسدة أصلا ، ولا فى منعه ألا تكون فيه مصلحة أصلا : إذ الخير المحض والشر المحض لا يكاد يوجد فى هذه الدار ، سنة الله فى خلقه [ولن تجد لسنة الله تبديلا] ومنه يعلم أن ما يوجد فى الوقف أهليا أو خيريا من مفسدة مرجوحة لا يخرجها عن أصل وضعه ، وأنه من القرب المشروعة ، وأولى من ذلك ما لو عرض لبعض جزئيات الوقف أهليا أو خيريا من المضار

والمفاسد ما يوجب منعه أو كراهته ، فإن ذلك خارج عن طبيعته عارض له بعد وضع حكمه وحكمته . وقد نصّ علماء الأصول على أن الحكم الكلي المشروع لدليله لا ينقض بجزئى يخالفه ، لأن كليته مقيّدة بالخلق عن العوارض ، وإن ورد مطلقا ، والأوامر والنواهي الشرعية إنما تتعلق بكليات أفعال المكلفين لتسرى أحكامها إلى الجزئيات الخالية من الموانع . ألا ترى أن الشارع أمرنا بالأكل والشرب لإقامة البنية والقيام بالأعمال المطلوبة منا دينا ودنيا حسب الحاجة وما تقتضيه المصلحة ، فإذا عرض لذلك ما يوجب منعه أو كراهته لأي سبب من الأسباب الخارجة فذلك لا يخرج عنه أصل وضعه .

والشرعية الغراء لم تترك أمر المصالح والمفاسد سدى تقدّرها الأهواء والشهوات في أحكام الله تعالى كما تخالها العقول ، بل وضعت لها موازين ، وأقامت لها أعلاما ودلائل يهتدى بها لأسرار تشريعه من لطف ذهنه واستقام فهمه .

وأما الرجم بالظن في تقدير المصالح والمفاسد والموازنة بينها في أحكام الله تعالى فليس من الدين في شيء ، وخطره على التشريع عظيم ، وضرره بالناس جسيم ، فكيف يترك أمره للعامة ، أو يسوغ للخاصة الخوض فيه بدون تلك الموازين ؟ وهذا بحال واسع الاجتهاد والاستنباط ، قد جرى فيه الأئمة والمجتهدون أشواطا بعيدة خدموا فيها الاسلام والمسلمين ، وحققوا أصول الدين ، ورسموا لمن بعدهم قواعد الاستنباط على النهج القويم ، يعرف ذلك من درس كتب الأصول والفروع ، وعالج الفقه والاستنباط في الحوادث والوقائع ، وليس في الأمر جراف ، وحيث لا ينبغي لأحد أن يشك في اعتبار العمومات ، وأنها من أدلة الأحكام ، وأن الوقف مندرج فيها أهليا أو خيريا ، وأن له مصالح ومفاسد أوما الشارع إليها ، وأدبرت أحكامه عليها كسائر أفعال المكلفين . . .

وأيّ باحث منصف عرف مقاصد الشريعة ونصوصها ، وبحث عن الوقف من الوجهة

الدينية أو الاجتماعية على هذه القواعد العامة ، والموازن القيمة لإيجاد حكمه منصوصاً في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، وأنه قرينة من القرب الدينية ذات المصالح الهامة ، كيف وآيات التصديق والاتفاق فيهما أكثر من أن تحصى ، والوقف أولى بإندراجها في عمومها ، وقد فهم أبو طلحة وغيره من كبار الصحابة إندراج الوقف ونحوه في عموم الآية الشريفة لأول وهلة بدون تأمل ، والنبي صلى الله عليه وسلم أقرهم على ما فهموا وبين لهم ما أجلاوا ، وأقوال العلماء قاطبة جاءت وفق هذا البيان [حاشا لكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا] * وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم] .

وقد بين ﷺ أن صورة الوقف كصورة العتق مرادة من الاتفاق المطلوب في الآية ، فأصبح عموم الاتفاق بهذا البيان شاملاً لهاتين الصورتين شمول النص لمعناه بعد أن كان بدون هذا البيان ظاهراً فيه ، وكتب الشريعة مشحونة بالنصوص الدالة على أن الوقف مندوب إليه ، وأنه من المواساة التي رغب الشارع في فعلها ، وأنه سنة قائمة بعمل بها رسول الله ﷺ والمسلمون من بعده ، وأن الأصل فيه هذه الآية [لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون] وما مثلها من الآيات الدالة على طلب الاتفاق في سبيل الخير ، وقوله ﷺ « إذا مات ابن آدم » الحديث ، فإن الصدقة الجارية فيه محمولة عند العلماء على الوقف إلى غير ذلك مما تضمنته تلك الكتب من أقوال الله وأقوال رسوله صلى الله عليه وسلم في هذا الباب .

فأعلى المسلمين إلا أن يتبعوا ما في هذه الكتب ، وآية الاتباع تنهاهم عن مخالفتها [يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله واتقوا الله إن الله سميع عليم] .

أوقاف النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه

ومما تضمنته هذه الكتب أيضا أن النبي ﷺ وقف وتصدق بسبع حوائط: بساتين معروفة بأسمائها بالمدينة بعد قفوله من غزوة أحد كما ثبت ذلك في كثير من الأحاديث بعدة طرق يقوى بعضها بعضا ، وأمر به عمر بن الخطاب في حديثه المشهور المروي في الصحيحين وباقي الكتب الستة بعدة أسانيد . وتصدق أبو بكر وعمر وعثمان وعليّ والزبير ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت وعائشة وأسماء بنت أبي بكر وأمّ سلمة وأمّ حبيبة وصفية بنت حيي وسعد ابن أبي وقاص وخالد بن الوليد وجابر بن عبد الله وعقبة بن عامر وعبد الله ابن الزبير وأبو طلحة ، وكثير من الأنصار والمهاجرين ، وكل هؤلاء من الصحابة الأجلاء ، وتصدق التابعون بعدهم بصدقات لا تحصى كثرة ، واستمر العمل على ذلك يتوارثه الخلفاء عن السلف إلى عصرنا هذا كما ذكره الخصاص وغيره ، وكفى بهؤلاء حجة وقدوة ، وكان كثير من هذه الأوقاف على الثرية وذوى القربى ، ومن ذلك وقف عمر بن الخطاب ، ووقف أبي طلحة السالف الذكر ، ومنه وقف عثمان على ابنه أبان ، ووقف الزبير بن العوام على ولده وولد ولده ، وعليّ أعقابيه . وحقيقة الوقف : وهو حبس العين ، والتصدق بالمنفعة يشمل الوقف على الثرية وغيرها ، فإن التصدق كما يكون على ذوى البعدى يكون على الثرية وذوى القربى : بل ذوى القربى أولى بن غيرهم كما وردت به الأحاديث الصحيحة .

بيان مشروعية الوقف ومحاسنه

وبالجملة فالوقف بجميع أنواعه أهليا أو خيريا مطلوب شرعا لاندرأجه بلا مراء فى العمومات كما أسلفنا ، ولشبهته بالنسبة الفعلية والسنة القولية ، وهما

سواء في أصل الدلالة على الطلب ، وثبوتها بإجماع الصحابة العملي وإجماع من بعدهم من الأئمة على جوازها ، وأنه من القرب الدينية كما أنه ثابت بالقياس . ومن جهة المعقول لما فيه من المحاسن التي أشرنا إليها فإنه صدقة جارية ، وحسنة دائمة تدرّ الخير على الواقف والمستحقين دواما بلا انقطاع ، وتجزي بالمثوبة من الله تعالى في الآخرة والأولى ، وتقي الفقراء والمعوذين وأبناء السبيل وأشباههم شرّ الاستجداء ، والتكفف وتعمير بيوت الله ، وملاحي المرضي واليتامى والحجزة ، ومعاهد العلم والتعليم ، وتحفظ الأموال من الضياع والتبديد وتضرب على أيدي العابثين بالمال التالذ والجديد إلى غير ذلك من المحاسن التي لا يحصدها أحد ، ولا يعارضها دليل أو سند .

فهل بعد هذا يصحّ أن يقال : ان الوقف الأهلي ليس من الدين في شيء إذ لم يأت به نصّ من القرآن الكريم ، ولم يشرحه حديث صحيح : اللهم إلا أن يكون القائل بذلك سبق إلى ذهنه اعتبار مضارّ الوقف ومفاسده العارضة لبعض أحواله بمثابة مضارّ الشيء ومفاسده التي تكون أثرا من آثار ذاته ، أو اغترّ بسفسفة بعض الناقدين لأحاديث الباب ، نفى عليه اندراج الوقف مطلقا في عموم الآيات وأحاديث الصدقات ، ولكن عهدنا بحضرة القائل أنه بعيد عن هذا وذلك : وإنما هي عثرة جواد ، أو غفوة زند وقاد .

الوقف الأهلي ليس نظاما مدنيا بحتا

ومن ذلك تعلم أن الوقف الأهلي ليس نظاما مدنيا بحتا كالتقوانين واللوائح والمنشورات التي توضع لمصالح جماعة مشتركة في عمل يخصهم أو يعيهم وغيرهم بل هو عمل خاص ذو حقيقة شرعية تعلق بها خطاب الشارع في آيات كثيرة وأحاديث صحيحة ، على أنا لو سلمنا أنه نظام مدنيّ فهو كسائر المعاملات المشتركة بين الأئمة كالبيع ، والشراء ، والاجارة ، والجمالة ، والهبة ، والوصية ،

والصدقة العامة ، والنظم التي من هذا القبيل لاتخرج عن كونها من أفعال المكلفين التي يتعلق بها الحل والتحريم ، لايحوز التغير والتبديل فيها إلا بما يوافق أحكام الدين .

وأما نظم الوثائق وشروط المعاملات والعقود التي يتعامل بها بين الناس اليوم للتوثيق ورفع النزاع فمع كونها لاتخلو من بنود تحرمها الشريعة بتاتا ، فظاهر أن الوقف مطلقا أهليا أوخيريا ليس من هذا القبيل ، ووثائقه وتحرير حججه يجب أن تكون وفق توقيعه مستوفيا للشرائط والأركان حسب أوضاعه الشرعية ، وإذا اشتملت على شرط محرم لايحوز العمل به .

وبالجهة فالشريعة الاسلامية قد تكفلت بنظام أعمال الانسان وقفا أو غيره : فردية أوأشترائية ، مزية أومدنية ، فقد بينت أعمال الانسان الافردية المتعلقة بمصالح شخص واحد لتطهير نفسه عن أدران الرذائل ، وتكميلها بأنواع الفضائل ، وذلك مايسمى في الحكمة العملية بعلم تهذيب الأخلاق ، كما بينت أعماله الاشترائية المتعلقة بمصالح أهل بيته ، وما يملكه من نشبه وخدمه من حيث الترية والنظام ، وتدير وسائل المعيشة ومرافق الحياة على اختلاف وجوهها ، وذلك مايسمى : علم تدير المنزل ، وكذلك بينت أعماله الاشترائية المتناولة لعشيرته وأهل مدينته ومن له عليهم نفوذ الأمر وكمال السلطان من حيث سياستهم والقيام على أمرهم بما يعود على المجموع بالسعادة والرفاهية ، وذلك مايسمى بعلم سياسة المدينة ، كل ذلك تكفلت به الشريعة الغراء على أوضح وجه وأوفى بيان ، يعلم ذلك من راض نفسه على فهم كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وتلقاها بقلب سليم ، وبصيرة نافذة .

ولاشك أن الوقف مطلقا أهليا أوخيريا ضرب من المعاملة بين الواقف

أو الناظر ، وبين المستحقين : بين الشارع حكمه وأركانه وشروطه قولاً وعملاً كما بين البيع والقرض مثلاً ، وأن ماتوفرت أركانه وشروطه كان صحيحاً ، وما لم يكن كذلك كان فاسداً . ونظرة واحدة في آية من كتاب الله تعالى ترشدنا إلى أن الشريعة لم تترك نظام التوثق في العقود ، ومنه عقود الوقف ، بل أشارت إليه فيما جاء في بيان أحكام الحقوق المؤجلة ، وعقود المداينة حيث قال تعالى [يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل ولا يأب كاتب أن يكتب كما علمه الله فليكتب وليملل الذي عليه الحق وليتق الله ربه ولا يعخس منه شيئاً فإن الذي عليه الحق سفيهاً أضعيفاً أو لا يستطيع أن يعمل هو فليملل وليه بالعدل واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى ولا يأب الشهداء إذا مادعوا ولا نسأمو أن تكتبوه صغيراً أو كبيراً إلى أجله ذلكم أقسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى ألا ترتابوا إلا أن تكون تجارة حاضرة تديرونها بينكم فليس عليكم جناح ألا تكتبوها وأشهدوا إذا تبايعتم ولا يضار كاتب ولا شهيد . وإن تفعلوا فإنه فسوق بكم واتقوا الله ويعلمكم الله والله بكل شيء عليم] . وقد كتب عمر بن الخطاب رضى الله عنه وقف ثمغ وأشهد عليه في يوم مشهود كما سيأتى .

فهل بعد هذا النظام المتعلق بالحقوق المؤجلة في نحو البيع والقرض نظام يتبع في التوثق وضبط الحقوق ، ورفع النزاع . ومن تأمل دلالة قوله : [وليكتب بينكم كاتب بالعدل] ، وما تشير إليه دلالة النص حيث أفهم اشتراط الفقهاء في الكاتب ، لأنه لا يقدر على التسوية في الأمور الخطيرة إلا من كان فقيهاً : ولهذا استدلل بعضهم بالآية على أنه لا يكتب الوثائق في الحقوق إلا عارف بها عدل مأمون . ومن لم يكن كذلك يجب على الامام أو نائبه

أن يمنعه لئلا يقع الفساد ، ويكثر النزاع ، والله لا يحبّ المفسدين . وقوله تعالى [وليلعل الذي عليه الحق وليتق الله ربه] الآية حيث شدّد في تكليف المولى بجمع فيه بين الأمر بالاتقاء والنهي عن البخس لما فيه من الدوام إلى المنهي عنه : فإن الانسان مجبول على دفع الضرر عن نفسه ما أمكن . من تأمل في ذلك عرف أن هذا النظام أصل عظيم في الاحتياط في المعاملات . وأن الواجب التحرّي في وضعها ، واتخاذ الوسائل المؤدّية إلى حفظ حقوقها ، وأنه إذا تسرّب إليها من المضارّ لا يزعم إلى إبطالها فإن ذلك لا يجوز : والله يقول في كتابه العزيز [ولا تبطلوا أعمالكم] بل حافظوا عليها وادروها واعنها . ما يؤدّي إلى تعطيلها ، وعدم الإلتفات بها ، والوقف من هذا القليل ، بل أجدر بالسخول في عدادها .

فلا يجوز قضه وإبطاله : نعم ان الوقف مطلقا كسائر الصدقات تعتبره أحكام أخرى غير النذب لأسباب عارضة كما يشير اليه قوله تعالى [قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى] : وقوله تعالى [ولا تيمموا الخيث منه تنفقون ولستم بأخذيهِ الا أن تفضوا فيه] وقوله تعالى [يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالبنّ والأذى] : أي لا تبطلوا ثوابها بأحد هذين الأمرين ، وليس المراد لا تبطلوا نفسها : إذ لا يمكن توجّه الإبطال بذلك إلى نفس الصدقة لأنها قد ثبتت في الواقع فلا يعقل إبطالها ، ومع ذلك فالأصل فيها النذب لأنه تعالى [لا تبطلوا صدقاتكم بالبنّ والأذى] . وقد نص الإمام الشاطبي في موافقاته على أن اقتضاء الدليل للحكم بالنسبة إلى محله على وجهين : أحدهما الاقتضاء الأصلي قبل طرؤ العوارض ، وهو الواقع على المحل مجردا . عن التوابع والاضافات كالحكم بإباحة الصيد والبيع والاجارة وسنّ النكاح ، ونذب الصدقات وما أشبه ذلك . والثاني الاقتضاء التبعي وهو الواقع على المحل مع اعتبار التوابع والاضافات كالحكم بإباحة النكاح لمن لا أرب له في النساء .

وجوبه على من خشي الفتنة ، وكراهة الصيد لمن قصد به اللهو ، وكراهة الصلاة لمن حضره الطعام أو لمن يدافعه الأخبثان ، ومن هذا الأصل أخذ الفقهاء قولهم : الأصل في النكاح مثلاً الندب ، وقد تفتريه الإباحة والوجوب والحرمة والكراهة ، ولا شك أن الوقف أهلياً أو خيرياً من هذا القبيل لأنه صدقة جارية ، والأصل في الصدقة مطلقاً الندب ، وقد تفتريه أحكام أخرى كالنكاح ، والكل من أحكام الدين ، وليس فيه نسخ أو فسخ ، ولوقيل بدلاً عن هذه الضجة الواسعة والصراخ العالي : ان الوقف الأهلي وإن كان من الدين كالوقف الخيري إلا أنه قد طرأ عليه في هذه الأزمنة ، بل من عهد بعيد ما أوجب منعه أو كراهته ، فلا يجوز الإقدام عليه ، وليس للحاكم أن يقبله أو تسمع الاشارة فيه إلا إذا استوفى شروطه لكان له وجه ، ولكن ذلك لا يفيد القائل بحل الوقف المعقود فعلاً ، ولا بتغير حكمه الأصلي إلى حكم آخر ، لأن ما عول عليه في ذلك ، وفي قوله : ان الوقف الأهلي ليس من الدين من المضار ليس مترتباً على نفس الوقف ولا على غرض الواقف ، وإنما هو راجع إلى أمر خارج عنهما لاعلاقة له بالوقف ولا بالواقف كأطباع القوام ومطالوة القضاء ومساءة المستحقين ونحو ذلك ، وقد عرفت أن ما يناط به الأحكام الشرعية من المصالح والمفاسد لا تستقل به عقول البشر ، ولو وكل تقديره اليهم لما أمكن ضبطه ، ولا خالص كونه مصلحة أو مفسدة ينبني عليه أحكام التشريع وقد تكفل علم الأصول بضبطها وبيان أنواعها حسب ما أوامراً إليه الشارع

وعلى العموم فالمعتبر إنما هو المصالح والمفاسد التي اعتبر نوعها شرعاً ، وقد اتفق من يعتد به من العلماء على أن القياس الذي يستنبط منه الحكم الشرعي لا يصبح بمجرد وجود المصلحة : بل لابد من وجود علة مضبوطة يدور عليها الحكم ويكون مناطاً لشرعه فلا يقاس بمقيم به حرج على المسافر أياً كان في رخصة الصلاة والصوم : فإن دفع الحرج مصلحة الترخيص ، لاعلة القصير

والافتطار ، وإنما العلة هي السفر ، وكثيرا ما تشبه المصلحة بالعلة فيقع الخطأ في القياس ، ولذلك قالوا : لو فرض أن انسانا لبس الصوف الرفيع الذى هو أطل وأغلى من الحرير أو استعمل أوانى الياقوت الذى هو أثمن وأغلى من الذهب والفضة فإنه لا يكون آثما بنفس هذا الفعل ، بخلاف من لبس الحرير أو استعمل أوانى الذهب والفضة . فتأمل في هذا الأصل ينفعك في مواضع كثيرة من أحكام الدين ، ويمنعك من النزوع الى التعبير والتبديل .

الخلاف في لزوم الوقف

لا خلاف بين الصحابة والأئمة والفقهاء في صحة الوقف وجواز أهله أو خيريًا ، وأنه نوع من أنواع البر والصدقة ، كما لا خلاف في لزومه حتى لا يباع ولا يوهب ولا يورث إذا حكم به حاكم شرعى ، أو أخرجه الواقف مخرج الوصية كما لو قال : إذا مت فقد جعلت دارى أو أرضى وقفًا على كذا كما قال الامام الترمذى وغيره . وإنما الخلاف في لزومه في غير هاتين الحالتين : فذهب جمهور الأئمة إلى لزومه كالنذر يلزم به مآندب فلا يباع ولا يوهب ولا يورث . وذهب الامام أبو حنيفة إلى عدم لزومه ، وخالفه في ذلك أصحابه ، ونص علماء مذهبه : ومنهم أهل الاجتهاد والترجيح على ضعفه ، وأن الرأى قول عامة العلماء ، وأن الامام محجوج بالأحاديث والآثار المتضافرة على خلاف رأيه

أدلة قول الجمهور بلزوم الوقف

منها ما روى من إنكار الصحابة رضى الله عنهم على حسان بيع نصيبه في وقف أبى طلحة رضى الله عنهما ، فإنه كما يدل على صحة الوقف مطلقا يدل على لزومه : إذ لو كان غير لازم لما أنكروا عليه .

ومنهم ما رواه عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال : إن عمر بن الخطاب

أصاب أرضاً بخير فأتى النبي ﷺ يستأمره فيها ، فقال يا رسول الله : انى أصبت أرضاً بخير لم أصب مالا قط أنفس عندى منها فأتأمرنى به ؟ قال : إن شئت حبست أصلها وتصدق بها : قال فتصدق بها عمر أنه لا يباع ولا يوهب ولا يورث ، وتصدق بها على الفقراء ، وفى القرى ، وفى الرقاب ، وفى سبيل الله ، وابن السبيل ، والضيف ، لاجناح على من وليها أن يأكل بالمعروف ، ويطم غير متمول . وفى رواية فتصدق بها عمر غير أنه لا يباع أصلها ولا يوهب ولا يورث . وفى رواية البيهقي أنه ﷺ قال « تصدق بثمره وحبس أصله لا يباع ولا يورث » . وفى رواية : فقال النبي ﷺ « تصدق بأصله لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولكن ينفق ثمره » . وهذه الرواية كرواية البيهقي تفيد أن عبارة : لا يباع ولا يورث من كلام النبي ﷺ ، وكذلك رواية مخربن جويرية عن نافع قال : ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه كانت له أرض تدعى « ثمغا » . وكانت نخلا نفيسا ، فقال عمر يا رسول الله : إني استفدت مالا وهو عندى نفيس أفأصدق به ؟ قال : تصدق بأصله لا يباع ولا يوهب ولا يورث . وفى بعض الروايات بعد قوله « ولا يورث حبس مادامت السموات والأرض » . وهذا يفسر حديث « حبس أصله ، وسبل ثمرته » كما ورد بهذا اللفظ فى رواية أخرى ، وانما أبرزه ﷺ فى الرواية الأولى بصورة التخيير لظهور الباعث النفسانى الذى تجلّى له ﷺ فى نفس عمر رضى الله عنه بالموافقة على إشارته ومقتضى أمره ، كيف وعمر رضى الله عنه أزهّد الناس فى الدنيا وأولاهم بحمل أحب أمواله وأنفسها فى سبيل الله . وقد يقع مثل ذلك فى لسان العرب اكتفاء فى الطلب بمقتضى الجبلة الطبيعية ، أو البواعث القلبية .

وفى نيل الأوطار : للعلامة الشوكانى أنه : أى قوله « حبس » إلخ بيان لماهية التحبّيس الذى أمر به عليه الصلاة والسلام عمر بن الخطاب ، وذلك

يستأنم الزوم وعدم جواز النقض استلزاما لامرية فيه ، وعلى هذا المعنى حبس عثمان بن عفان والزبير بن العوام وطلحة بن عبيد الله التيمي دورهم . وقال الزبير بن العوام في صدقته على بنه : لا تباع ولا تورث ، وأن للردودة من بنائه أن تسكن غير مضرة ولا مضار بها . فهذا يدل كغيره دلالة واضحة على أن الوقف من القرب الدينية ، وأنه صحيح لازم لافرق بين وقف أهلى أو خبرى .

كتابة عمر بن الخطاب لصدقته وإشهاده عليها

وعن جابر بن عبد الله قال : لما كتب عمر بن الخطاب صدقته في خلافته دعا نفرا من المهاجرين والأنصار فأحضرهم وأشهدهم عليه فانتشر خبرها : قال جابر فما أعلم أحدا كان له مال من المهاجرين والأنصار إلا حبس مالا من ماله صدقة ، وبدة لا تشتري أبدا ولا توهب ولا تورث ، وعن محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة قال : ما أعلم أحدا من أصحاب رسول الله ﷺ من أهل بدر من المهاجرين والأنصار الا وقد وقف من ماله حبسا لا يشتري ولا يورث حتى يرث الله الأرض ومن عليها ، وقد ساق البخارى حديث عمر رضى الله عنه تحت هذه الترجمة « باب الوقف كيف يكتب » : كما ساقه في موضع آخر تحت ترجمة « باب الشروط في الوقف » . وقد كتب عمر رضى الله عنه كتاب وقفه هذا بخط معيقب ، وكان كاتباً له مدة خلافته كما رواه أبو داود من طريق يحيى بن سعيد ، والترمذى من طريق اسماعيل بن إبراهيم بن علي : عن ابن عون أنه قال حدثني به رجل أنه قرأها في قطعة أدبم أحر : غير متائل مالا أى بدل غير متمول كما في الرواية الأخرى . واستنبط من حديث عمر : أن الوقف مشروع وأنه لا يجوز بيعه ولا هبته ولا يصير ميراثاً لأنه صار لله تعالى ، وخرج عن ملك الواقف . فهذا كله نص في خلاف مذهب الامام أبى حنيفة يترجح به قول الجمهور كما يترجح بغيره ،

وروى الامام أحمد بن حنبل عن ابن عمر قال : أول صدقة كانت في الاسلام صدقة عمر ، وقال الأنصار : أول صدقة موقوفة في الاسلام صدقة رسول الله ﷺ (أرض خيبر) التي أوصى بها الى النبي ﷺ فوقفها .
وعما يترجح به قول الجمهور أيضا كما في فتح القدير : أن الحاجة ماسة الى لزوم الوقف لحاجة الواقف لأن يصل ثوابه اليه على السوام ، وقد أشار الشرع الى أعمال ما يدفع هذه الحاجة كما روى البيهقي بسنده الى أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث . صدقة جارية ، وعلم ينتفع به ، وولد صالح يدعوه » ، ولا طريق الى تحقق دفع هذه الحاجة ، واثبات هذه الصدقة الجارية الا لزومه . وحكى الطحاوي عن عيسى بن أبان قال كان أبو يوسف يجيز بيع الوقف ببلغه حديث عمر المروي عن ابن عون فقال : من سمع هذا من ابن عون ؟ فحدثه به ابن عليه فقال هذا لا يسع أحدا خلافة ، ولو بلغ أبا حنيفة لقال به . فرجع عن بيع الوقف حتى صار كأنه لم يخالف فيه أحد ، وحديث ابن عون رواه البخاري وغيره . وقال القرطبي : رد الوقف مخالف للإجماع فلا يلتفت اليه ، وأحسن ما يعتذر به عن رد ما قاله أبو يوسف فانه أعلم بأبي حنيفة من غيره ، وفي الباب أحاديث كثيرة تدل على صحة الوقف ومشروعيته حتى عدّه بعضهم إجماعا ، ولا فرق في ذلك بين كونه أهليا أو خيرا كما سيأتي في عدّه أغراضه المحمودة .

سنة السلف في الوقف واهتمامهم بشأنه

وفي قول جابر رضي الله عنه : فما أعلم أحدا كان له مال من المهاجرين والأنصار إلا حبس مالا من ماله ، وقول محمد بن عبد الرحمن وقد وقف من ماله ، وقول أبي طلحة : وإن أحب أموالى الىّ يرحاء ، وقول عمر رضي الله عنه : انى أصبت أرضا أحلّ اشارة الى أن سنة السلف في الوقف أنهم كانوا

يحبسون بعض أموالهم عما هو أحب إليهم ، ويعيقون أكثرها للحاجة .
وأحب الأموال أنفسهم ، والنفس أقلها ، وفي صحيح البخارى عن كعب بن
مالك رضى الله عنه قلت : يارسول الله ان من توبى أن أنخلع من مالى
صدقة الى الله والى رسوله ﷺ قال : أمسك عليك بعض مالك فهو خير
لك ، قلت : فالى أمسك سهمى الذى بخير اه

وقد استدلل بهذا الحديث على كراهة التصدق بجميع المال ، لأنه قد
قد تدعو الحاجة الى ابقائه فيتضرر المتصدق بالفقر وعدم الصبر على الاضاقه
ولئلا يفوته ادراك القرب الوثيقه التى تدعو الحاجة الى الاتفاق فى سبيلها .
فان فى الأموال حقوقا كثيرة ينبغى أن تراعى فى الاتفاقات المعاشية والتبرعات
الخيرية كما يراعى حق الوقف ، وبذلك يتم نظام الحياة ، وتوازن أعمال
البر فى الأخذ بأطرافها حسبا ورد به الكتاب والسنة ، واقتضته مصلحة
المصريين ، وميسرة المتصدقين ، وعلى ذلك جرى خلف الأمة أيضا ، فانك
لا تكاد ترى انسانا يحبس جميع أمواله إلا نادرا ، ومن فعل منهم ذلك ومات
أوبقى على قيد الحياة أدركه أسف عظيم . وتقدمت الأحاديث الدالة على
أنهم كانوا يحبسون أنفس أموالهم ، وأحبها إليهم ، وآية [لن تنالوا البر حتى
تنفقوا مما تحبون] ظاهرة فى كلا الأمرين : وقف البعض ، ووقف الأحب
ومهما قلنا ان الوقف من أكمل وجوه البر ، وأكدنا أمره طبقا لما ورد فيه
قولا وعملا فلاننى به أن كل انسان مطالب شرعا بالوقف ولو استغرق جميع
ماله ، أو أنه يطلب منه أن يستقصى جميع جهات البر فى وقفه ، ولو أدى ذلك
الى ترك اتفاق واجب أو مندوب ، أو الى اضرار بنفسه أو غيره ، وانما ذلك
للتصدق حيث يرجح جانب الوقف على غيره ، وحيث ينطبق على موارد
الشرع ومقاصده المحموده ، ونظام أنواع الاتفاق وترتيبها على الوجه المطلوب
مما يحتاج الى تحرر دقيق وتقدير صائب لا بد فيه من الرجوع الى ميزان الشرع
الصريح ، والشرعية العامة لم تهمل بيان وجوه الخير وأصناف البر ، وما ينبغى

أن يصرف وما لا ينبغي ، وما يقدم فيه الاتفاق على غيره وما يؤخر ، وليس في الأمر جفاف .

والى ميزان هذا التقدير يشير حديث الوصية ، والوقف شبه بها ، ففي صحيح البخارى عن سعد بن أبي وقاص رضى الله عنه قال « جاء النبى ﷺ يعوذنى وأنا بمكة وهو يكره أن يموت بالأرض التى هاجر منها قال : يرحم الله ابن عفرأ ، قلت يا رسول الله أوصى بمالى كله ؟ قال لا ، قلت فاشطر ، قال لا ، قلت المثلث ، قال فالثالث والثالث كثير ، انك أن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس فى أيديهم ، وانك مهما أنفقت من نفقة فانها صدقة حتى اللقمة ترفعها الى فى امرأتك وعسى الله أن يرفعك فينتفع بك ناس ويضرّ بك آخرون ، ولم يكن له إلا ابنة » ، وقوله ﷺ وانك مهما ألح علة للنهى عن الوصية بأكثر من الثلث ، وكأنه قيل : لاتفضل لأنك أن تدع ورثتك ألح ، ولأنك ان مت تركت ورثتك أغنياء ، وان عشت تصدقت وأنفقت فالأجر حاصل لك فى الحالين ، وعن ابن عباس رضى الله عنهما : لو غرض الناس الى الربع لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الثلث والثلث كثير أو كبير .

وانظر هل يستحب النقص عن الثلث أخذا من هذا الحديث . قال النووي : ان كان الورثة أغنياء فلا ، وان كانوا فقراء استحب . وقال ابن الصباغ : فى هذه الحالة يوصى بالربع فإدونه . وقال القاضى أبو الطيب : ان كان ورثته لا يفضل ماله عن غناه فالأفضل أن لا يوصى .

وبالجملة من تأمل فيما أشار اليه هذا الحديث ، وأمثاله وأقوال أئمة الدين فى هذا الموضوع ولاحظ أن الوقف من جملة التبرعات الدينية ، وأن له شبهة بالوصية عرف خطورة الوقف ، وأن له كسائر الصدقات المنسوبة حدا لا يبنى أن يتجاوز الواقفون ، وذلك مما لا نزاع فيه كمالا لنزاع فى أنه قرابة من تحب الدين يبنى أن يراعى فيه ما روى فى سائر التبرعات الدينية .

رد القول بأن أبا حنيفة كان لا يجيز الوقف

وما قيل ان أبا حنيفة رضى الله عنه كان لا يجيز الوقف ، أو قال انه باطل لم يصح عنه ، وعلى تسليم صحته فقد نص قاضيهان وصاحب الذخيرة وشمس الأئمة السرخسي ، وصاحب الكافي ، والفتاوى الظهيرية ، وشرح القندوري ، وسائر علماء الحنفية على أن ظاهره غير مراده له ، والا لم يصح حكم الحاكم به ، ولم يتبع شرطه ، ولم يجز صرف غلاته ، ونصب القوام عليه مع أن الامام قاتل بذلك كله ، وإنما مراده أنه غير لازم مع كونه صحيحا جائزا . وفي البحر الرائق أنه لم يقل أحد بعدم صحة الوقف ، واللازم أن لا يصح الحكم به . وفي أقمع الوسائل لقاضي القضاة العلامة الطرسوسي المتوفى سنة ٧٥٨ هـ نقلا عن قاضيهان : كان أبو حنيفة لا يجيز الوقف ، وبظاهر هذا اللفظ أخذ بعض الناس فقال : عند أبي حنيفة لا يجوز الوقف ، وليس كما ظن ، بل هو جائز عند الكل ، إلا أنه عند الامام يجوز جواز الاعارة ، والناس لم يأخذوا بقول الامام في هذا إلا لما المشهورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة ، وتعامل الناس باتخاذ الرهانات والحنانات وأولها وقف التحليل عليه السلام اهـ

وفي مبسوط السرخسي مثل ذلك ، وستأتي أدلة قول أبي حنيفة بعدم اللزوم ، وجواب الجمهور عنها ، وذلك مما يدل على أنه قائل بصحة الوقف وجوازه ، وتقدم أن أبا يوسف كان يقول أولا بقول الامام بعدم اللزوم ، فلما حج مع هرون الرشيد ، ورأى وقوف الصحابة بالمدينة ونواحيها رجع فأفتى باللزوم ، وفي الفتاوى الظاهرية ، وقد استبعد محمد صاحب الامام قول أبي حنيفة في الكتاب وسماه تحكما على الناس من غير حجة . وقال : ما أخذ الناس بقول أبي حنيفة وأصحابه إلا بتركهم التحكم على الناس ، ولوجاز تقليد أبي حنيفة في هذا لكان من مضى قبل أبي حنيفة أخرى أن يقلدوا .

وقال القرطبي : راد الوقف مخالف للإجماع فلا يلتفت إليه ، ولوجاز النقص لكان الوقف صدقة منقطعة ، وحديث الصدقة الجارية دال على دوامه ، وعدم انقطاعه ، وكذلك الآثار المشهورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين : منهم عمر وعثمان وعليّ وطلحة والزبير وعائشة وحفصة رضى الله عنهم ، فانهم باثروا الوقف وهو باق والناس يتعاملون به من لدن رسول الله ﷺ الى يومنا هذا ، وتعامل الناس به من غير تكبير حجة كما قال شمس الأئمة السرخسي وغيره ، ولا فرق في ذلك بين الوقف على النورية ، وذوى القربى ، والمولى وغيرهم ، فان السكلى من الخير والبر .

تقسيم الوقف الى أهلى وخيرى اصطلاح حديث

وتقسيم الوقف الى أهلى ، وهو ما كان على جهة برّ تحتل الانقطاع عادة كالوقف على النفس والنرية والأقرباء ونحو ذلك مما يخص ، والى خيرى وهو ما كان على جهة برّ لا تحتل الانقطاع عادة كالفقراء والمساكين اصطلاح فقهمى حدث أخيرا ، وحقيقة الوقف شاملة لهما شمول النوع لأفراده ، وكلاهما نوع من الخير والبر كما صرحت به الآيات . والأحاديث ، وقد يجتمعان فى وقف واحد بطريق الاشتراك أو التعاقب ، وقد ينفرد الخيرى عن الأهلى كما ينفرد الأهلى عن الخيرى عند من لا يشترط التأيد لصحة الوقف . وعلى كل حال فكلاهما لازم ، واشتراط المالكية الحوز فى تمام الوقف معناه عندهم أنه اذا حبس الواقف فى صحته ولو على الفقراء والمساكين ولم يحصل حوز عنه حتى حصل له مانع من فلس أو موت أو مرض متصل به قلل الغريم ابطاله وأخذه فى دينه ، وللورثة ابطاله واجازته ، وأما الواقف فليس له حق الابطال ، فهو لازم بالنسبة إليه والى غير من ذكر كما لو حيز عنه قبل المانع ، وأما من حبس فى مرضه فكالوصية يخرج من الثلث ان كان لغير وارث حصل حوز أم لا .

وان كان لوارث بطل ولو حيز لأن الوصية للوارث منهي عنها شرعا .
وبذلك تعلم ما في قول بعضهم : إن الوقف قبل قبض الموقوف عليهم باطل عند المالكية

أدلة القول بعدم لزوم الوقف وأجوبة الجمهور عنها

ذهب أبو حنيفة رضي الله عنه الى القول بعدم لزوم الوقف ، واستدلوا له
بحديث ابن عباس رضي الله عنهما أنه عليه الصلاة والسلام قال : لما نزلت
آية الفرائض لأحبس بعد سورة النساء ، وفي رواية : لأحبس عن فرائض
الله ، وبما روى أن حسان بن ثابت رضي الله عنه باع نصيبه من وقف أبي
طلحة ، وبما رواه الطحاوي عن الزهري أن عمر قال : لولا اني ذكرت
صدقتي لرسول الله صلى الله عليه وسلم لرددتها . فان هذا يدل على أن الذي
منع عمر من الرجوع في بيعها ليس وقفها بل ذكرها للنبي ﷺ فكره أن
يفارقه على أمر ثم يخالفه الى غيره ، وبما رواه ابن أبي شيبة وأخرجه البيهقي عن
شريح قال : جاء محمد صلى الله عليه وسلم يبيع الحديس ، وفي رواية باطلاق الحبس .
وأجاب القائلون بلزومه عن الأول كما في نيل الأوطار وغيره بأن في
اسناده عبد الله بن طيبة عن أخيه ، ولا يحتاج بهما لضعفهما ، وعلى تسليم
أنهما من الثقات كما حكاه الامام العيني عن بعضهم ، فان المراد من الحبس
حبس المال عن وارثه ، وعدم اطلاقه الى يده كما كانوا يفعلونه في الجاهلية ،
فقد كانوا يمنعون النساء والأطفال من الميراث ، ويقولون : انما يرث من يحمل
السلاح ، ويحصى النمار ، فأبطل النبي ﷺ ذلك بقوله : « لأحبس بعد
سورة النساء » أي بعد أن أشرك الله تعالى الاناث مع الذكور ، والصغار مع
الكبار ، وبين أنصاء الجميع ، فلا يجوز لأحد بعد ذلك أن يمنع وارثا من حقه
الذي ثبت له في كتاب الله تعالى ، أو المراد بنفي الحبس في الحديث المنع من تلك

الحبس التي كانت في الجاهلية المشار إليها في سورة المائدة بقوله تعالى [ما جعل الله من بحيرة (١) ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام] وقصة ذلك معروفة مشهورة وهي التي جاء محمد عليه السلام يبيعها كما نص عليه الامام الشافعي وغيره وسيأتي ، ولوفرز شمول الحبس المذكور للوقف فهو مخصص بالأحاديث الواردة في الباب كما خصص بالوصية باتفاق ، بل الوقف أولى بالتخصيص من الوصية لأنه تصرف مطلق في ملك نفسه حال حياته غير متوقف على قبول ، فلذا جاز ولزم للوارث وغيره ، بخلاف الوصية فانها تصرف في ملك الورثة الذي جعله الله تعالى حقا لهم بموت مورثهم فكان مقتضاه أن لا يجوز مطلقا لا لوارث ولا لغيره ، ولذا قيل : إن القياس يأبى جوازها ، لأنها تملك مضاف الى حال زوال الملك إلا أن الشارع أجازها كتابا وسنة لغير وارث في الثلث لحاجة الناس إليها لادراك ما فاتهم من التقصير في صالح أعمالهم ، فهذا القدر من الوصية الذي جاءت النصوص بجوازه مخصص لحديث « لا حبس بعد سورة النساء » أي بعد آية الموارث منها على فرض شمول الحبس له كما أن الوقف كذلك بل هو أولى منه بالتخصيص لما علمت ، وكذلك يخصص ماروي عن أبي بكر وعمر أنهما كانا يقولان لا تجوز الصدقة ولا تحل حتى تقبض فانه اذا صح محمول على صدقة التملك دون صدقة الوقف للأحاديث الواردة في هذا الباب ، كيف وقد حبس كل منهما على أولاده وأولاد أولاده المعدومين ، فاندفع ما يقال : كيف تجوز الصدقة لمن لم يكن موجودا من الأولاد وأولادهم فان ذلك تحكيم للعقل

(١) [البحيرة] التي يمنع درتها للطواغيت فلا يحلبها أحد من الناس [والسائبة] التي يسيبونها لأهلهم فلا يحملون عليها شيئا [والوصيلة] الناقة البكر تبكر في أول تاج الابل بأثني ثم ثلثي بعدها بأثني ليس بينهما ذكر ، وكانوا يسمونها الطواغيت ان وصلت احدهما بأثني ليس بينهما ذكر [والحام] خل الابل يضرب الضراب المعدود ، فاذا قضى ضرابه دعوه للطواغيت وأعفى من الحمل فلا يحمل على ظهره شيئا ، وسمى الحام .

فيا لا مجال للرأى فيه مع النص ، وبهذا يجمع بين حديث الباب وأحاديث الوصية وبين حديث ابن عباس وماروى عن أبى بكر وعمر ، والقاعدة الأصولية أنه متى أمكن الجمع بين الأدلة المتنافية لا يعدل عنه إلى الالغاء .

وأجيب عن الثانى بماتبت أن الصحابة رضوان الله عليهم أنكروا فعل حسان رضى الله عنه كما رواه البخارى ، ورأى الصحابى اذا خالف فيه الجماعة لا يحتج به كما تقرر فى علم الأصول ، ومنه تعلم أن قول بعضهم : إن حسان رضى الله عنه انما باع حصته لأن أبا طلحة لم يقفها بل ملكه إياها ، أو أن التصدق على المعين تملك له ، أو أن أبا طلحة حين وقفها شرط جواز بيعها عند الاحتياج رجم بالغيث لادليل عليه ، كيف وجواب حسان حين قيل له : أتبيع وقف أبى طلحة ظاهر فى أن يبعه كان من قبيل الرأى والاجتهاد حيث قال : ألا أبيع صاعا من تمر بصاع من دراهم ، والا لو كان كما قيل لأجاب بغير هذا . وفى فتح البارى كما رواه بعضهم عن أخبار المدينة أن ثمن حصة حسان بلغ مائة ألف درهم قبضها من معاوية ، فلهذا رأى منفعة البيع أرجح فقدمه على الوقف ، واستدلال العلماء بحديث أبى طلحة فى مسائل الوقف وذكرهم له فى باب أكبر شاهد على ذلك ، والقول بأن الوقف على معين تملك ضعيف لا يلتفت إليه بآراء قول الجمهور ، والكلام ليس فى جواز فعل حسان رضى الله عنه وعدم جوازه فانه بالنسبة إليه جائز لأنه صدر منه عن اجتهاد والمجتهد عليه أن يعمل برأيه وإن كان خطأ ولكن لا يكون حجة على غيره بحيث يجوز تقليده . وعن الثالث بأن هذا الأثر منقطع ، لأن الزهرى لم يدرك عمر ، وأن ما يشعر به من جواز ردّه لا ينهض حجة بآراء أدلة الجمهور الكثيرة والسنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه ، على أنه قيل إن الحديث منكر وكذب وبلية من البلايا كما ذكره الامام ابن حزم ، ويؤيده أنه لا يليق بمقام عمر رضى الله عنه أن يأتى بهذه العبارة الدالة على ندمه وأسفه على هذا التبرع الخيرى الموكول

الحق رأيه واختياره مع رضا النبي ﷺ لفعله ، وكيف يعول على هذه الرواية مع ما جاء في حديث عمر نفسه من شرط التأيد ، ومع الرواية الأخرى : حبيس مادامت السموات والأرض . وعلى فرض صحة هذه الرواية فلا يصح الاستدلال بها على جواز الرجوع في الوقف بعد عقده لما رواه عمر بن شيبة بأسناد صحيح عن أبي بكر بن محمد بن عمر بن حزم أن عمر رضى الله عنه رأى في المنام ثلاث ليل أنه يتصدق بتمغ ، وفي معجم البكري أن تمغا موضع تلقاء المدينة كان فيه مال لعمر بن الخطاب ، فخرج إليه يوما ففاته صلاة العصر فقال : شغلني تمغ عن الصلاة ، أشهدكم أنها صدقة ، فعلى هذا يحتمل أن يكون معنى قول عمر رضى الله عنه : لولا أنى ذكرت صدقنى الخ لولا أنى وقعت بعد ذلك لذكرها له صلى الله عليه وسلم ، أى لو اتقنى هذا الذى كرر رددتها أى لرددت ما أشهدت عليه أنه صدقة ، لأنه ليس متعينا للوقف ، على أن الظاهر أن المراد بذكرها له الذكر المترتب عليه وقفها وقفا مؤبدا ، وليس المراد مجرد الذكر ، بل الذكر على هذا الوجه الذى وصل به الى هذه الغاية العظمى ، نعم يؤخذ من هذه الرواية على هذا الاحتمال المذكور جواز الرجوع فى الصدقة المطلقة ولو أشهد عليها لأنها ليست وقفا . وبتقدير الجواب على هذا الوجه تعلم ما ذكره العيني فى هذا الموضوع انتصارا لقول أبى حنيفة بعدم لزوم الوقف حيث قال : والجواب عن حديث الباب أن قوله صلى الله عليه وسلم لعمر إن شئت حدثت أصلها وتصدق بها لا يستلزم إخراجها عن ملكه ، ولكنها تكون جارية على ما أجزاها عليه من ذلك متركها ويكون له فسخ ذلك متى شاء ، ويؤيده ما رواه الطحاوى وساق روايته ورده على ابن حزم بمثل ماردة ابن حزم على رواية الطحاوى ، فإن هذا التأويل مع كونه غريبا فى بابه يكاد أن يكون غيب مفهوم ، فهو كلام مروج لا يلتفت إليه ، وأبو حنيفة رضى الله عنه غنى عن هذا الانتصار ، بل لا يرضاه وخصوصا بعد ما ثبت عنه أنه قال كسائر الأئمة : إذا صح الحديث فهو مذهبي .

وقد صحّ حديث ابن عمر المذكور فهو مذهبه وإن لم يبلغه حديثه ، وعن الرابع بما ذكره ابن رشد في المقتمات معزوًا إلى مالك رضى الله عنه حيث قال : قيل لمالك ان شريحًا كان لا يرى الحبس ، فقال مالك : تكلم شريح ببلاده ولم ير المدينة فيرى آثار الأكار من أزواج النبي ﷺ وأصحابه والتابعين بعدهم وهلمّ جرا إلى اليوم ، وما حبس من أموالهم لا يطعن فيها طاعن ، وهذه صدقات النبي صلى الله عليه وسلم سبعة حوائط .

وينبغى للره أن لا يتكلم الا فيها أحاط به خبرا . وبهذا احتج مالك رحمه الله لما ناظره أبو يوسف بحضرة الرشيد فقال : هذه أحباس رسول الله ﷺ وصدقاته ينقلها الخلف عن السلف قرنا بعد قرن . فقال أبو يوسف : كان أبو حنيفة : يقول انها : أى الأحباس غير جائزة : أى غير لازمة كما تقدم وأنا أقول انها جائزة فرجع في الحال عن قول أبي حنيفة الى الجواز اه . ونحوه للباحي في منتقاه قائلا : وهذا فعل أهل الدين والعلم من الرجوع الى الحق حيث ظهر وتبين اه . وفى الأمّ للشافعي رضى الله عنه : قال لى بعض من يحفظ قول قائل هذا انا رددنا الصدقات الموقوفات بأموار ، قلت له وماهى ؟ فقال : قال شريح جاء محمد ﷺ باطلا في الحبس فقلت له أو تعرف الحبس التى جاء رسول الله ﷺ باطلا فيها ؟ قال : لأعرف حبسا الا الحبس بالتحريم أى الحبس بالوقف الذى يحرم التصرف فيه فهل تعرف شيئا يقع عليه اسم الحبس غيرها ؟ قال الشافعي فقلت له أعرف الحبس التى جاء رسول الله ﷺ باطلا فيها وهى غير ما ذهبت اليه ، وهى بينة فى كتاب الله عزّ وجلّ . قال أذكرها ، قلت قال الله عزّ وجلّ [ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام] فهذه الحبس التى كان أهل الجاهلية يحبسونها فأبطل الله شروطهم فيها وأبطلها رسول الله ﷺ بأبطل الله إياها الى أن قال ولم يحبس أهل

الجاهلية فيما علمت دارا ولا أرضا تبرأ بحبسها وانما حبس أهل الاسلام . فان قال قائل : هذا يحتمل ماوصفت ، ويحتمل إطلاق كل حبس ، فقل من خبر يدل على أن هذه الحبس التي في الدور والأموال خارجة عن الحبس المطلقة قيل نعم : أخبرنا سفيان عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : جاء عمر إلى النبي ﷺ ، فقال يا رسول الله : انى أصبت مالا لم أصب فضله قط ، وقد أردت أن أقرب به إلى الله عز وجل ، فقال رسول الله ﷺ حبس أصله ، وسبل ثمرته .

وبالجملة فالناظر في حقيقة الوقف والأغراض التي شرع لأجلها ، والأدلة القائمة على طلبه والترغيب في مثله ، وإجتماع الصحابة فمن بعدهم من الأئمة المجتهدين ، والعلماء المحققين ، يرى أنه لا مجال للأخذ بهذا الرأي المرجوح الذي ذهب اليه الامام أبو حنيفة رضى الله عنه ، بل هو في حكم العدم بازاء الراجح الذي تصافرت عليه الأدلة المذكورة ، وقد نص الحنفية أنفسهم على أن الفتوى على قول الصحابين بلزوم الوقف ، ولا شك أن صاحبيه وجهور الأئمة والعلماء من بعدهم أدري بطرق الترجيح والاستدلال من سواهم ، فلذلك قال العلامة الشوكاني في نيل الأوطار : فالحق أن الوقف من القربات التي لايجوز قصها بعد فعلها لللواقف ولا لغيره ، وما هذه أول مسألة ضعف فيها قول الامام المجتهد ، وترجع خلافه بالدليل ، وخصوصا اذا كان الدليل مما يقول به ذلك الامام المجتهد . ومن استقرأ مواضع الخلاف بين الأئمة ، ومسائل استدلالاتهم ، وطرق الترجيح بين أدلتهم ، وقواعد الأصول لايجد في الأمر غرابة أو نبوا عن القواعد العامة : وهذا نوع من البحث شاسع الأطراف صديد المسالك ، يعرفه من توفر على دراسة علم الأصول ، وعلم الخلاف ، وكتب السنة .

قول أبي حنيفة إذا صح الحديث فهو مذهبي

على أن أبا حنيفة رضى الله عنه أول من قال من الأئمة : إذا صح الحديث فهو مذهبي ، وإذا توجه لكم دليل فقولوا به ، وقد صح الحديث ، وتوجه الدليل على لزوم الوقف ، فوجب القول به ، واتباعه اتباع لمذهب أبي حنيفة على هذا الأساس المعترف به عند الكل ، ولهذا صار القول بجواز الوقف ولزومه ، وأنه من القرب المندوبة ، ومن العقود المقتضية للتأييد مطلقا في حكم المتفق عليه من سائر الأئمة ، وأولم أبو حنيفة رضى الله عنه بحكم مقاله هذا . وتقدم أن مالكا وأصحابه ، وإن شرطوا الحوز في تمام الوقف إلا أنه بمعنى لا يتنافى مع اللزوم كقولهم بأن الوقف قد يكون مؤبدا كقولك : حبست ووقفت ، ومؤقتا كقولك : وقفت لمدة كذا ، فإنه في كلتا الحالتين لازم عندهم لا يجوز إبطاله أبدا في الحالة الأولى ، وفي المدة التي عينها الواقف في الحالة الثانية .

الوقف من القرب الخاصة بالاسلام

قال الامام النووي : والوقف مما اختص به المسلمون ، وتقدم عن الامام الشافعي رضى الله عنه أنه قال : لم يحبس أهل الجاهلية فيما علمت دار أو أرضا تبررا : أى تقربا إلى الله تعالى ، وإنما حبس أهل الاسلام ، وأما بناء قریش الكعبة ، وحفر بئر زمزم فلم يكن تبررا : بل نفرا . والوقف المختص بسلف المسلمين وقف التبرر ، وهو ما ينوي به التقرب إلى الله تعالى . وأما ما ينوي به الفخر ونحوه ، فليس من الوقف المشروع ، وليس كلامنا فيه ، وإنما الكلام في الوقف المحمود الذي استوفى شروطه ولم يقرن بنية ذميمة .

مقاصد الوقف المحمود

ومن محاسن الشريعة الاسلامية تنوع طرق السعادة للعباد بتنوع

الأعمال الصالحة ، والتوسع في مقاصدها التي يتقرب بها إلى الله تعالى ، ويتوصل بها إلى السعادة في الأولى والآخرة سواء كانت من الحظوظ الدنيوية أو الآخروية ، أو كانت خالصة لوجه الله تعالى ، وامثال أمره ، وهو عمل المخلصين من عباده العاملين ، فإن الوقف مثلاً عمل من الأعمال الصالحة قد يقصد به وجه الله تعالى ، وامثال أمره بدون ملاحظة شيء سواه من ثواب دنيوى أو آخرى ، وقد يقصد به ثواب آخرى كالغزو بدخول الجنة ، أو النجاة من النار ، وقد يقصد به حفظ دنيوى كالتألف ، وإزالة البغضاء ، وصلة الأرحام ، وسد عوز الفقراء ، وكفائتهم شر الاستجداء ، ومكافأة عامل أخلص في عمله ، بأوصاف معروف أحسن في صنعه ، وقد يقصد به حفظ العين من الضياع لدوام الاتِّباع بها ، أو خشية استيلاء ظالم عليها ، أو نحو ذلك من المقاصد المحمودة ، التي رغب الشارع في حصولها ، وشرع الوقف وسيلة إليها كما شرع إفشاء السلام ، وإلانة الكلام ، وإطعام الطعام ، وقضاء حوائج الإخوان ، والهمة ، والمصدقة ، والوصية ، والقرض الحسن ، وإكرام الضيف ، ومواساة الجار ، وإيواء الغريب ، وبذل الجاه ، ونحو ذلك لأغراض محمودة ، ومصالح مطلوبة تعود على المجتمع الإنساني وأفراده بالسعادة والرفاهية ، في الأولى والآخرة . ولا يرتاب أحد في أن الوقف كغيره في كل هذه المقاصد مشروع ، ومن البرّ المشار إليه في الآيات والأحاديث المتعلقة بتلك المقاصد التي شرع وسيلة إليها ، والوسيلة تعطى حكم مقصدها : لا فرق في ذلك بين كون الوقف على غنى أو فقير ، قريب أو بعيد ، حسباً تقتضيه مصلحته وقصده المحمود ، فإذا قصد المتصدق بالوقف وجه الله تعالى ، أو حظاً محموداً من حظوظ الدنيا والآخرة ، وتعلق بأى نوع من الأنواع التي أشار إليها الكتاب العزيز في آية البرّ [وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب] . وفي آية الاحسان [واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً وذى القربى

واليتامى والمساكين والجار ذى القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل]. وفي آية المضاعفة [مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة أنبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم]. وفي الآيات المطلقة كقوله تعالى [لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون]. وقوله [من ذا الذى يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له أضعافا كثيرة]. وقوله [وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الأثم والعدوان] إلى غير ذلك من الآيات الناطقة بالحث على الاتفاق في وجوه الخير، والترغيب في تحصيل الخلال المحمودة كان وقفه من البر والاحسان، ومن القربى التى يتوصل بها إلى تلك الحظوظ المحمودة لاندراجها فيها كما يتوصل بغيره مما حث عليه الشريعة الفراء، فان ماورد في التصديق والاتفاق من الآيات والأحاديث شامل لصدقة الوقف وغيره : أهليا كان أو خيريا .

واعلم أن قصد هذه الحظوظ فى أعمال البر ليس بلازم وإنما هوللتفاوت فى كمال العمل والاثابة عليه ، والتقرب الى الله تعالى كما ورد « لا يزال عبدى يتقرب الى بالنوافل حتى أحبه » . والخروج من عهدة التكليف مطلقا : أمرا أونها ، وجوبا أو حمة ، ندبا أو كراهة ، وقفا أو غيره لا يتوقف عليه ، بل المكلف يخرج من عهدة التكليف ، وتبرا ذمته بمجرد الاتيان بالفعل أو الكف امتثالا للأمر والنهى ، وان لم يلاحظ ذلك الامتثال فعلا وقت الاداء فان الامتثال بالقوة كاف فى تحقق مقتضى التكليف ، نعم ملاحظة الامتثال فعلا شرط لحصول الثواب فى النهى بأن يكف عن المنهى عنه قاصدا مطاوعة للنهى عند تعلقه بالمنهى عنه . وأما فى الأمر فيثاب على الفعل بمجرد الاتيان به من حيث كونه مطلوبا بأن يقصد الفعل المطلوب وهو النية المزيلة للفتلة المعبر عنها بقصد الفعل عند الفقهاء . وأما القصد المتعلق بتلك الحظوظ فعلا فهو النية التى يتفارب بها كمال الأعمال ، والاثابة عليها ، والتقرب الى الله بها

كما علمت ، وهى المشار إليها فى حديث « انما الأعمال بالنيات ، وانما لكل امرئ ما نوى » : فلينبه الناظر فى حكم الوقف ومحاسنه لهذا الأصل ، فانه دافع لكثير من أوهام العامة فى هذا الباب .

الأحاديث الواردة فى الحث على الانفاق

فى وجوه البر

والأحاديث الواردة فى الحث على التصدق ، وانفاق المال على النفس ، والولد ، والزوجة والخادم ، وذوى القرابة وغيرهم أكثر من أن تحصي : منها قوله ﷺ « أفضل دينار ينفقه الرجل دينار ينفقه على عياله ، ودينار ينفقه على دابته فى سبيل الله ، ودينار ينفقه على أصحابه فى سبيل الله » . وعن سعد ابن أبى وقاص رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « انك لن تنفق نفقة تبتنى بها وجه الله تعالى الا أجرت عليها حتى ماتجعلها فى امرأتك » . وفى رواية « ما أطعمت نفسك فهو لك صدقة ، وما أطعمت زوجتك فهو لك صدقة ، وما أطعمت خادمك فهو لك صدقة » . وكان ﷺ يقول « من أنفق على نفسه نفقة يستعف بها فهو صدقة ، ومن أنفق على امرأته وولده وأهل بيته فهو صدقة » . وكان ﷺ يقول « ما أنفق الرجل على نفسه وأهله وولده وذى رحمه وقرابته فهو صدقة » . وروى الترمذى والنسائى بإسنادهما عن سلمان بن عاصم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « الصدقة على المسكين صدقة ، وعلى ذى الرحم : ائتان صدقة وصلة » . ولا فرق فى ذلك بين صدقة الوقف وغيره : بل التصدق بالوقف أتم وأكمل ، وخصوصا على الأقارب ، وذوى الحاجات .

فى شرح المذهب للإمام النووى : وقد أجمعت الأمة على أن الصدقة على الأقارب أفضل من الأجانب ، ولا فرق فى ذلك بين أن يكون القريب ممن

تلازمه نفقته وغيره . قال : ويستحب تخصيص الأقارب بالزكاة إذا كانوا بصفة الاستحقاق كما في صدقة التطوع : وهكذا الكفارات ، والنذور ، والوصايا ، والأوقاف ، وسائر جهات البرّ يستحبّ تقديم الأقارب فيها حيث يكونون بصفة الاستحقاق . قال أبو علي الطبري وغيره من أصحابنا : يستحبّ أن يقصد بصدقته من أقاربه أشدهم له عداوة ، لتأليف قلبه ، وردّه الى المحبة والألفة ، ولما فيه من مجانبة الرياء وحفظ النفس كما يستحبّ أن ينحصر بصدقته أهل الخير وأهل المروءة والحاجات انتهى .

فانظر كيف صرّح هذا الامام الجليل بأن الوقف من جهات البرّ ، وأنه في ذوى القربى آكد منه في غيره ، وأشار الى تنوع مقاصده ، وسوّى فيه بين ذوى الحاجات ، وأهل الخير والمروءة سواء كانوا فقراء أو أغنياء ، وكل ذلك مأخوذ من الكتاب والسنة . فقد ورد الحث على الألفة والمحبة ، وازالة البغضاء ، ومجانبة الرياء ، ومواساة الفقراء ، وأهل الخير والمروءة .

ومن ذلك تعلم أن القرب والصدقات : ومنها الوقف بجميع أنواعه اذا اتخذت وسيلة الى هذه الغايات ونحوها كانت من أفضل الأعمال وأولاهها بالاعتبار لافرق بين كونها على غنى أو فقير ، قريب أو بعيد . وفي الحديث الصحيح « أما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى » فمن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله ، ومن كانت هجرته الى دنيا يصيبها ، أو الى امرأة ينكحها فهجرته الى ماهاجر اليه . وظاهر أن كلتا الهجرتين مشروع الا أن الهجرة الأولى لاتقع إلا على وجه واحد ، والثانية تقع نارة مشروعة ، وتارة غير مشروعة ، والهجرة إلى الله ورسوله بتفاوت بتفاوت إخلاص المهاجرين واستحضار نياتهم ، كما أن الهجرة إلى الدنيا تتفاوت بتفاوت المهاجرين في ذلك ، فتكون مشروعة اذا كانت لمقصد محمود كإقامة الشؤون العبرانية ، ونظام الحياة البدوية على وجه لا ينجح عما ندب اليه الشرع

الحكيم ، وغير مشروعة إذا كانت لمقصد ذميم .
ولاشك أن الوقف المشروع من الأعمال الصالحة لتلك الحظوظ الثلاث
فقد يقصد به وجه الله تعالى ، وقد يقصد به حظ دنيوى أو أخرى كسائر
الأعمال الصالحة المقترنة بنياتها المتفاوتة ، وقد علمت أن العمل يقع طاعة ،
ويخرج به المكلف من عهدته التكليف بمجرد الاتيان امثالاً للأمر أو
النهى ، وأنه يكفي قصد الفعل المطلوب : بحيث لو سئل عن الموجب له لأجاب
أنه الأمر أو النهى ، لأنه المقرر للطاعة والمعصية والكرهية .

المقاصد الذميمة ليست من أغراض الوقف المشروع
أما المقاصد الذميمة التى تفتقر بالأعمال المشروعة كالفخر ، والرياء
والاضرار بالغير ، وحرمان من له أولوية الانتفاع بالوقف مثلاً ، فليست من أغراضها
ولا من الحظوظ التى شرعت لأجلها ، بل هى من العوارض التى نهى الشارع
عنها كالصلاة فى الدار المغصوبة ، والفقه لغير الدين ، والتعلم لغير العمل ،
وطلب الدنيا بعمل الآخرة كما جاء فى الحديث القدسى "خطاباً لداود عليه السلام
« قل للذين يتفقهون لغير الدين ، ويتعلمون لغير العمل ، ويطلبون الدنيا بعمل
الآخرة ، ويلبسون للناس مسوك الكوش : ألسنتهم أحلى من العسل ،
وقلوبهم أمرّ من الصبر : إياى يخادعون ، وى يستهزئون ، لأتيحن لهم
فتنة تدع الحليم فيهم حيران » . وقد علمت أن هذه الأغراض لا تخرج
الوقف عن أصل وضعه ، ولا توجب اختلالاً فى حكمه .

والواجب تعليم الناس أحكام الله ، وكفهم عن العوارض المنهى عنها
بوازع السلطان ، فإن لم يكن فبجماعة المسلمين ، فإن لم يكن فبالنصح
والارشاد ، فإن لم ينتهوا فقد باءوا بغضب من الله ، ولا تزر وازرة وزر أخرى .
[يأياها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم] : أى إذا
اهتدى كل منكم بالقيام بما هو مطلوب منه حسب علمه وقدرته ، والا كانوا

جميعا في الضلال سواء .

وتقدم أن الأغراض المحمودة للوقف وغيره من أعمال البر هي مألوماً الشارع إليها وترتبت على الأحكام المضافة لأسبابها من المصالح التي تعود على العباد بالرفاهية والسعادة يعرفها من لطف ذهنه ، واستقام فهمه ومارس السنة والكتاب ، وبالجملة من عرف مالمشئ أصلاً ووضعا وماله عروضاً وحكماً ، وأن محاسن العمل الذي نحن بصددده ، وهو الوقف أهلياً كان أو خيرياً متنوعة كسائر الأعمال إلى حظوظ كثيرة دنيوية وأخروية ، وأن الأغراض الذميمة المعارضة للوقف ليست من لوازمه ولا هو مشروع لأجلها لا يسعه أن يقول على الإطلاق : ان الوقف الأهلى أو الخيرى ليس من القرب الدينية فى شىء كما لا يسعه أن يقول بأن الوقف فى جميع أحواله وعلى أى وجه وقع قربة أو تبرع مندوب أو واجب ، فان الوقف من حيث ما يقتترن به أو يلحقه من الأغراض الذميمة والعوارض المناسدة ليس بقربة قطعاً كالثأفة وقت طالع الشمس ، بل حبس العين ومنع التصرف فيها يبيع أوهبة أو إرث ليس بمجرده قربة ولا مطلوباً شرعاً وإنما هو قربة من حيث كونه وسيلة الى التصديق بثرة العين ودوام الانتفاع بها . والوسيلة تعطى حكم مقصدها ، ومن حيث ما يقتترن به من الأغراض الصحيحة والمقاصد المحمودة التى شرع لأجلها ولما كانت العين فى الوقف هى الأصل الثابت والثمرة مترتبة عليها ومقصودة بها قيل فى بيان حقيقته حبس العين ، والتصديق بثرتها : أى وحبس العين وسيلة الى دوام التصديق بها كما جاء فى الحديث « حبس الأصل وسبل الثمرة » أى اجعله وقفاً حبساً لا يورث ولا يباع ولا يوهب ، ولكن يترك أصله ويجعل ثمره فى سبيل الخير ، ومتى تحققت محاسن الوقف واغراضه المحمودة أى غرض منها كان من أفضل البر والقرب المرغوب فى حصولها : لافرق بين كونه على غنى أو فقير قريب أو بعيد ، بل قد يكون فى الغنى أو البعيد أرجح منه فى الفقير أو القريب وإن كانا

هما الأصل فيه ، وقد يتساويان حسبا هو المقصود منه ، والباعث عليه من المصالح المتفاوتة . فاذا وقف على الأغنياء أو العتقاء لباعث محمود وترك الفقراء أو الأقرباء لعدم وجود ذلك الباعث أو لأرجحية باعث الغنى أو البعيد على الفقير أو القريب كان من الوقف المشروع والبرّ المحمود حسبا وردت به أدلته . وبالجملة فأصل الوقف دليله ، والأصل تقديم القريب على البعيد والفقير على الغنى كما تشير إليه الأحاديث السابقة ، وعلى هذا الأساس رسم الفقهاء حقيقة الوقف بما يشمل الغنى والفقير والقريب والبعيد ، وعدّوه من قرب الدين وبينوا أحكامه وأغراضه كما رسموا حقيقة غيره من التبرعات الشرعية كالهبة والصدقة العامة والقرض الحسن ، وبينوا أحكامها وأغراضها حسبا ورد به الكتاب والسنة ، واستنبطه فقهاء الأمة ، وإن اختلفت عباراتهم في رسمه الشامل للأهلى والخيرى .

رسم الوقف

قد عرفه الامام مالك رحمه الله بأنه : حبس العين على ملك الواقف وصرف منفعتها لمن يستوفىها . فالعين باقية عندهم على ملك الواقف ، ولكن لاتباع ولا تورث ولا توهب مثل أم الولد والمدبر ، فإن الحبس يفيد أنه باق على ملكه كما كان ، وأنه لا يباع ولا يوهب ، ولذلك تزكى حوائط الاحباس على ملك محبسها : بحيث تضم غلتها الى غلة من ييدهم ، وبعبارة أخرى كفاي للباب حبس العين لمن يستوفى منافعتها أبدا . وعرفه الامام ابن عرفة مصدرا باعطاء منفعة شيء مدة وجوده لازما بقاؤه فى ملك معطيها ، ولعله مبنى على أن الوقف المؤقت ليس وقفا حقيقة ، وإن كان جائزا . وهذه الرسوم ونحوها تشمل الوقف على الفقير والغنى والقريب والبعيد أهليا أو خيريا . وعرفه الصاحبان أبو يوسف ومحمد بأنه : حبس العين على حكم ملك الله تعالى وصرف

منفعتها على من أحب ولو غنيا ، وسببه ارادة محبوب النفس في الدنيا بين
الأحاب ، وفي الآخرة بالتقرب الى رب الأرباب . فالرقبة عندهما ليست باقية
على ملك الواقف ولا منتقلة الى ملك غيره بل صارت على حكم ملك الله تعالى
الذى لا ملك لأحد سواه : كوقف المسجد ، وعقود العبد فان الاجماع منعقد
على أنه موجب للإخراج عن الملك والرجوع الى ملك الله تعالى ، فلا يباع
ولا يوهب ولا يورث ، وفي قولهما الح إلى اشارة إلى مقاصده الدنيوية
والآخروية كما تقدم . وعرفه الامام أبو حنيفة رضى الله عنه بأنه : حبس العين
على ملك الواقف ، والتصدق بالمنفعة . زاد شارح البر في عبارة الامام : ولو
في الجلة لادخال الوقف على نفسه ثم على الفقراء ، وكذا الوقف على الأغنياء
ثم على الفقراء ، وفي النهر عن المحيط لو وقف على الاغنياء وحدهم لم يجوز لأنه
ليس بقرية . أما لو جعل آخره للفقراء فانه يكون قرينة في الجلة . وبعبارة
أخرى ، وشرعا عنده أى الامام حبس العين ومنع الرقبة المملوكة بالقول عن
تصدق الغير حال كونها مقتصرة على ملك الواقف . فالرقبة عنده باقية على
ملك الواقف في حياته ، وملك لورثته بعد وفاته : بحيث يجوز أن يباع ويوهب
ويورث فلا يكون لازما ، وظاهره أنه يباع ويوهب ويورث ولولم يرجع
الواقف عنه حال حياته أو الوراثة بعد وفاته ، وعن بعض شيوخ الحنفية أنه
إذا لم يحصل رجوع عنه من الواقف ولامن الوراثة فانه يكون لازما عند
الامام بحيث لا يجوز لأحد أن يبطله بعدهما ، ويجب التصديق بغلته حسبما
أراد الواقف وشرطه . انظر شرح البر وحواشيه .

رد القول بأن الوقف على الأغنياء لا يجوز

ومافى النهر عن المحيط من أن الوقف على الأغنياء وحدهم لا يجوز الى آخره
فقد ردّه صاحب البحر بأن الوقف على الفنى تصدق بالمنفعة : لأن الصدقة كما

تكون على الفقراء تكون على الأغنياء ، وإن كان التصدق على الفنى مجازاً .
 عن الهبة عند بعضهم انتهى : لأن ذلك إنما هو فى الصدقة المطلقة لافى
 صدقة الوقف . وفى تهذيب الامام النووى ما يفيد أن الصدقة تطلق بمعنى عام
 يشمل الفنى والفقير كما تطلق على ما يخص الفقير ، وتقدمت الأحاديث الدالة
 على العموم ، وانها قرينة مطلقاً ، وأن الوقف من الصدقة بلا نزاع كما تقتضيه
 حقيقته ، وعليه لو وقف على الاغنياء ثم على الفقراء كان قرينة حالاً وما لا ،
 ولو وقف على الأغنياء وحدهم وكانوا جهة بر لا تنقطع صح ذلك ولزم ،
 بل لو وقف على أغنياء معينين وقفاً مؤقتاً لغرض من الأغراض المحموده صح
 ولزم عند من يرى جواز الوقف المؤقت ، وصرح فى الذخيرة بأن التصدق على
 الفنى نوع قرينة دون قرينة الفقير ، ولعله نظر الى الغالب من رجحان داعية
 الفقير وأولويته بالصدقة من الفنى ، والا فقد تكون الصدقة على الفنى أولى من
 الصدقة على الفقير لداعية أحق بالاعتبار من داعية الفقير ، فان قرينة الوقف على
 الفقير ليست لفقره ، أى عدمه أو قلة ماله وإنما هى لسد عوزه المطلوب شرعاً ، كما
 ان قرينة الوقف على الفنى ليست لغناؤه ، وإنما هى لغرض محمود كتأليفه وإزالة
 بغضائه ، وقد يكون ذلك ونحوه أرجح من سد عوز الفقير : اما خلفته وقلة ضرره ،
 أولعدم تعيين الوقف عليه طريقاً لازماً أو غير ذلك مما يختلف باختلاف الأحوال
 والأشخاص ، وهكذا يقال فى سائر أغراض الوقف اذا تعلق بغير الأغنياء
 والفقراء من جهات البر كبناء الخانات لأبناء السبيل والدور بمكة لنزول الحجاج
 والرباطات بالثغور للفرقة والمرابطين وحفر الآبار وبناء المدارس لتعلم الطلبة
 وسكنى المجاورين واتخاذ السقايات سبيلاً لمستسقى العطاش ، وبناء الخياض
 لشرب الدواب ، وعمل القناطر والجسور واتخاذ الطرق لتطرق المارين فيها
 ونحو ذلك من سبل الخيرات : فان هذه أيضاً يتفاوت فضل الوقف فيها بتفاوت
 المصالح المترتبة عليها والظروف المقتضية لها ، فالقول بأن الوقف على الأغنياء

ليس قرينة لأن التصديق لا يكون الاعلى الفقراء مخالف للنصوص كما تقرر في حقيقة الوقف ، وما ورد في عموم الصدقة للفقير والغنى والفقر وتنوع أغراض الوقف ومحاسنه كما أن القول بقرينة التصديق على الغنى دون قرينة الفقر ليس على إطلاقه ، وسيأتى الكلام في وقف الرجل على نفسه وحدها ووقفه عليها مع غيرها ، وبالجملة فقرينة الوقف كسائر القرب الدينية تتفاوت أغراضها المحموده والأصل فيها النذب ، وقد يعرض لها ما يوجب منعها أو كراهتها من الأغراض النذيمة التي لم يشرع الوقف لأجلها .

سانحة في تشبيه الوقف بالشجرة الطيبة

والجنة الراية والحبة النامية

تقدم أن الوقف أهليا أو خيريا من أعمال الخير والبر ، وقد توه الشارع بشأنه ضمن غيره في آيات وأحاديث كثيرة ، وخصه في حديث « إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث » فعد منها الصدقة الجارية أى الدائمة ، وقد فسرها العلماء بالوقف ، وورد في الصدقة مطلقا أنها تربو في كف الرجن حتى تسكون أعظم من الجبل ففي الحديث الصحيح « ما تصدق عبد بصدقة من كسب طيب ، ولا يقبل الله الا الطيب الا كأنما يضعها في كف الرجن فيربها كما يربى أحدكم فله أو فضيله حتى يكون كالجبل » ووضعها في كفه جل شأنه كما في نهاية ابن الأثير كناية عن محل قبول الصدقة فكأن المتصدق وضع صدقته في محل القبول والاثابة ، والا فلا كف لله ولا جارة ، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا . والمعنى أنه تعالى لا يزال ينظر الى الصدقة الطيبة فيكسبها نعت السكال حتى تنتهى بالتضعيف الى أن تصير في الميزان كالجبل في الثقل أو في ثواب الصدقة بمثله ، وهذا عام في كل صدقة سواء كانت واجبة كما في

زكاة المال والحرث والماشية والفطر أو مندوبة كما في سائر الصدقات والتبرعات التي تصرف في وجوه الخير والبر ، والوقف أولى بالاندراج في عمومها ، كما تقدم بيان اندراجها في آيات الانفاق ، وأحاديث الصدقة وكما هو مندرج في ذلك مندرج في عموم آيات المثل المشار اليه بقوله تعالى [ألم تر كيف ضرب الله مثلا كلمة طيبة كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها ويضرب الله الأمثال للناس لعلهم يتذكرون] فان الوقف باعتبار صيغته من الكلمات الطيبة ، والأعمال الصالحة وباعتبار ما هو متعلق به من الأعيان الثابتة المثمرة كالشجرة الموصوفة بالنعوت المذكورة [تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها] أى تعطى ثمرها كل وقت وقته الله تعالى لأثمارها ، وهذه الأوصاف أوفق بالنخلة ولذا جاء تفسير الشجرة بها في عدة روايات ، وقيل المراد بها كل شجرة مثمرة طيبة الثمار كالنخلة وشجرة التين والعنب والرمان ، وغير ذلك كما جاء في تفسير الكلمة الطيبة أنها قول : لا إله إلا الله محمد رسول الله ، أو كل كلمة حسنة كالتيسيحة والتحميدة ، والاستغفار والتوبة والسعة ولا شك أن صيغة الوقف من هذا القبيل كلمة طيبة مثمرة تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها ، وكما أن الشجرة الموصوفة بهذه الأوصاف ينبغي أن تكون الرغبة في تحصيلها عظيمة فكذلك الوقف الشبيه بها أهليا أو خيريا ينبغي الحرص على تحصيله والمصارعة الى انجازه ، وأن يكون في الأعيان الثابتة الطيبة المثمرة ، وكذلك يندرج بهذا الاعتبار في مثل الجنة الراية المشار اليه بقوله تعالى [ومثل الذين ينفقون أموالهم ابتغاء مرضاة الله وتثبيتا من أنفسهم] أى تثبيتا ناشئا عن ينبوع الصدق والأخلاص [كمثل جنة ربوة أصابها وابل فانت أكلها ضعفين فان لم يصبها وابل فطل والله بما تعملون بصير] * وحاصل هذا التشبيه أن النفقة إذا وقعت على هذا الوجه لاتضيع عند الله بل يربحها كما يربح أحدكم

فلوه ، وان كانت تتفاوت بحسب تفاوت ما يقارنها من الاخلاص واليقين وحب المال وايماله الى الأوج التقي وغير ذلك ، ولا شك أن صدقة الوقف من هذا القبيل تتفاوت بتفاوت مقاصدها المحموده ، وتقدم اندراجها أيضا مثل الحبة النامية المشار اليه بقوله تعالى [مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة أنبت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء] ، ولذلك ونحوه كان الصحابة والسلف الصالح رضى الله عنهم يتسارعون الى وقف أنفس أموالهم وأحبها الى نفوسهم كما تقدم في قصة عمر وأبي طلحة وغيرهما من الصحابة رضوان الله عليهم . ومن ذلك تعلم خطورة الوقف وأنه من أعظم القرب الدينية والصدقات الخيرية ومن هنا اعتبر الفقهاء فيه التأيد شرطا لصحته أو كالا لمنفعته .

شرط تأيد الوقف

وقد اختلف الفقهاء في اشتراط تأيد الوقف فذهب الحنفية الى الاشتراط الا أن ذكر التأيد فيه أو ما يقوم مقامه ليس بشرط عند أبي يوسف وعند محمد لا بد أن ينص على التأيد أو ما يقوم مقامه : فالخلاف بينهما في اشتراط ذكر التأيد وعدمه . وأما التأيد معنى فشرط اتفاقا كما نص عليه محققو المشايخ ، فلو قال وقتت أرضي هذه على ولد زيد أو ذكر جماعة بأعيانهم لم يصح عندهما ، ولو قال وقتت أرضي هذه أو أرضي موقوفة بدون قيد صح وجل على التأيد عند أبي يوسف ، ولم يصح عند محمد ، ولو قال أرضي هذه صدقة على وجوه البر صح وجل على التأيد عندهما * والحاصل أنه لا خلاف بين الصاحبين في صحة الوقف مع عدم تعيين الموقوف عليه اذا ذكر لفظ التأيد أو ما في معناه كأنه صدقة موقوفة وكقوله لله تعالى ، وكقوله على وجوه البر لأنه عبارة عن الصدقة ، وفي الاسعاف اذا كان الوقف على

شخص معين أو على جماعة معينين تعيينا يحتمل الانقطاع بان كانوا يحصون عددا فلا يصح الا إذا ذكر معه الأبد نصا أو دلالة ، فإذا قال أرضى هذه صدقة موقوفة مؤبدة على ولدى أو على زيد ، ثم للفقراء . أو قال صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على ولدى وولد ولدى ومن بعدهم للفقراء أو على أولاد زيد ومن بعدهم للفقراء ، أو قال صدقة موقوفة على ولدى وولد ولدى ونسلهم وعقبهم أو قال صدقة موقوفة على زيد وأولاد زيد ثم للفقراء صح الوقف بهذه الصيغ كلها . وإذا انعقد الوقف صحيحا على شخص معين ثم للفقراء كانت له غلته مادام حيا يقبضها ، فإذا مات آلت الغلة اليهم ولا تعود للواقف وللولورثة وان اقتصر على لفظ موقوفة دون اقترانه بذكر الأبد نصا أو دلالة لا يصح الوقف ، فإذا قال المتصدق أرضى هذه موقوفة على ولدى أو على زيد أو قال وقفت أرضى هذه على أولادى وولد ولدى أو على أولاد زيد فلا يصح الوقف أصلا ، وكذلك إذا قال أرضى هذه موقوفة على فقراء بنى زيد أو على يتامى بنى عمرو ، وهم يحصون عددا ، وكان الوقف فى الصحة فلا يجوز ، وعند النواة الشافعية أن الوقف اذا كان منقطع الأول كوقفه على من سيولد . ثم على الفقراء لا يصح لانقطاع أوله ، بخلاف منقطع الوسط كوقفه على أولادى ، ثم على رجل ، ثم الفقراء . أو منقطع الآخر كوقفه على أولادى ثم أولادهم فإنه يصح فاذا انقرض أولاده فصرفه الفقراء الأقرب فالأقرب رجاء للواقف حين الانقراض ، فان فقد أقاربه الفقراء صرف الربيع فى مصالح المسلمين .

مذهب المالكية فى معنى التأيد وشرطه

وزهب المالكية الى عدم اشتراط التأيد فى الوقف بمعنى كونه دائما بدوام الشيء الموقوف أى أن التأيد بهذا المعنى ليس بشرط عندهم فيصح

الوقف مدة معينة ثم ترفع وقفته ، ويجوز التصرف فيه بأي نوع من أنواع التصرف : فلو قال ، دارى حبس على عقبي وهي لآخرهم ملكا أوحبس على فلان مدة كذا صح ، وكذا لو شرط أن من احتاج من الحبس عليهم الى البيع من الوقف باع . اتبع شرطه ، ومثل ذلك لو شرط لنفسه ماذكر ولكن لابد من اثبات الحاجة أو الحلف عليها إلا إذا اشترط الواقف أنه مصدق بلايين ، وعلى ذلك عرفه أبو البركات في أقرب المسالك حيث قال : الوقف وهو جعل منفعة مملوك ولو بأجرة أو غلته لمستحق مدة ما يراه الحبس مندوب ، وتقدم في رسم الوقف أن هذا لا ينافي لزومه في مدة ما يراه الحبس .

والحاصل أن الوقف عندهم ينقسم الى مؤبد والى مؤقت وتقدم في رسم الوقف أن هذا لا ينافي لزومه في مدة ما يراه الحبس من دوامه بدوام الشيء الموقوف أو تأنيته بوقت معين ، وبعضهم يريد بالمؤبد الدائم بدوام الشيء الموقوف أو بدوام وقته المؤقت به فيدخل فيه المؤقت ، وقد يحمل عليه تعريف صاحب اللباب حيث قال : الوقف حبس العين لمن يستوفي منافعتها أبدا فيشمل الوقف المؤقت والظاهر أنه كتعريف ابن عرفة السابق مبنى على أن الحبس حقيقة لا يكون الا مؤبدا أى دائما بدوام الموقوف ، وإطلاق الحبس على غير المؤبد وإن جاز مجاز كما صرح به بعضهم ، وقد صرح بجوازه ابن الحاجب ، وغيره من أئمة المالكية ، وتقدم أن كليهما لازم لا يجوز نقضه في مدته ، والراجح عندهم أن حبست ووقفت يفيدان التأيد مطلقا ، بخلاف تصدقت فلا يفيد التأيد إلا إذا قارنه قيد كلا بيع ولا يهرب أرقيد بجهة لا تنقطع ، وأن الصيغة في الحبس لا يشترط فيها لفظ معين بل كل ما يدل على التحبيس من قول أو فعل يعتد به الحبس ، وتقدم عن الشافعية أن تصدقت من كنايات الوقف ، وقد علمت مذهب الحنفية في ذلك ، وينوب عن الصيغة عند المالكية التخلية بين الناس

في كسجد ورباط ومدرسة ومكتب وان لم يتلفظ بها

القول في أصل الوقف وما يعرض له من المضار

وجهة القول في أصل الوقف أهليا كان أو خيريا أنه جائز لازم وأنه من أكمل أنواع البرّ والصدقات المطلوبة شرعا ، ومن نظر في حقيقته وشروطه ومحاسنه وأغراضه التي أشرنا إليها ، والنصوص الواردة فيه ، وأقوال الأئمة والفقهاء لا يشك في ذلك ، وتقدم أن ما يعرض له من المفساد والمضار لا يخرج به عن أصل وضعه ، ولا يضرّ بحكمة مشروعيته ، لأنه يرجع في الواقع الى سوء تصرف أكثر القوام وإهمال مراقبتهم ، وتغاضي ولاية الأمور عن محاسبتهم وإلى مساواة المستحقين وسوء تصرفهم ، وإلى بعض الشروط التي يشترطها عوام الواقفين ، أو يشترطها لهم جهلة الموقنين مما لو زنت بميزان الحكمة والمصلحة لكان إهدارها أولى ، وإهمالها أجدى على الواقف والمستحقين ، وإلى ما في أكثر الأوقاف من الغموض ، والابهام في النصوص ، واضطراب الفكرة ، واعتلال القصد مما أثار النزاع ، ودفع القوام والمستحقين إلى أبواب القضاء ، وسبب ذلك في الواقع جهل الواقفين ، وصدوره عن أمر الموقنين ، وأكثرتهم لا يحسنون التعبير ، ولا يدركون مواقع الكلام ، فيضلون ويضلون . هذا إلى أن غالب المستحقين لسوء تصرفهم قد أكثروا من التحايل على الانفلات من قيود الوقف وشروطه ، وسلكوا لذلك طرقا عديدة ، واتخذوا أساليب غريبة : فاتجهت أذهان الواقفين والموقنين إلى القضاء على هذه الحيل والحيولة دون بلوغ المرام منها ، فأكثروا من الشروط ، وتغالوا في الاحتياط ، وافتنوا في درء هذه المفساد ، فجاءت حجج الأوقاف على ماترى من التعبير والأسلوب والاسهاب والشروط كالجاء ذلك في سائر الوثائق المعمول بها بين المتعاقدين اليوم ، فانك ترى فيها من البنود مالا ينطبق على نقل ، أو عقل ، ومن قارن

بين هذه الحجج والوثائق ، ومأثر من كتب الوقف وغيره عن الصدر الأول يرى الفرق شاسعا ، والبون بعيدا ، فان هذه وضعت بميزان العقل والشرع في لفظ موجز ، ومعنى قويم ، وبساطة متناهية تكشف عن جلال القصد ، وسمو الغرض ، وتدلل على أنهم لم يلحظوا منها ذلك الاحتياط الكثير عكس هذه الحجج والوثائق المضافية الذبول ، الغامضة للفظ الكثيرة الشروط والقيود .

ثم بعد كتابة هذا رأيت في تبصرة العلامة ابن فرحون المالكي ماملخصه : ان كتابة الوثائق صناعة جليلة شريفة ، وبضاعة غالية منيفة تحتوي على ضبط أمور الناس على القوانين الشرعية ، وحفظ الأموال ، والاطلاع على الأحوال ، فينبغي أن يكون صاحبها حسن الكتابة قليل اللحن عالما بالأمور الشرعية ، عارفا بما يحتاج إليه من الحساب والقسمة الشرعية ، متحليا بالأمانة ، سالكا طرق الديانة والعدالة ، داخلا في سلك الفضلاء ، جاريا على نهج العلماء الأجلاء . قال مالك رضى الله عنه : لا يكتب الكتب بين الناس إلا عارف بها ، عدل في نفسه ، مأمون على ما يكتبه ، لقوله تعالى [وليكتب بينكم كاتب بالعدل] . وأما من لا يحسن وجوه الكتابة ولا يقف على قبه الوثيقة فلا ينبغي أن يمكن من الانتصاب لذلك لتلايقس على الناس كثيرا من معاملاتهم . وكذلك ان كان عالما بوجوه الكتابة الا أنه متهم في دينه ، فلا ينبغي تمكينه من ذلك لأنه يعلم الناس وجوه الشر والفساد اه .

فاذا اتبعت هذه الأصول في وثائق الوقف مع مراعاة ماقدّمنا في هذا الباب ربما يستغنى بها عما يقترحه بعض الناس من عمل نظام حديث للوقف قد لا يتفق مع أنظمة الدين .

وأما الذين رفعوا أصواتهم بالشكوى من الأوقاف الأهلية ، وتطلبوا حلها حينما سمعوا نداء نوابهم يقترحون ذلك فهو لاء لا يلفت اليهم ، ولا يعبأ بصراحتهم ، لأن غالبهم كانت له أموال طائلة ، وأرزاق واسعة ، ولا تركابهم ،

وسوء سلوكهم أضاعوها في سبيل أغراضهم ، ولولا فضل الأوقاف الأهلية عليهم ، ووقوفها دون تيار شهواتهم لوقعوا في شرّ عظيم ، وبؤس أليم . ومن تأمل أحوال الأغنياء الآن ، وأكثرتهم على ما يعمد من حب المال ، والحرص على وفرته ، والشحّ بأداء حقوقه ، وشاهد ذرياتهم وما هم فاعلون بأموال آبائهم وجد العلاج الوحيد لتذليل نفوسهم ، وحفظ أموالهم هو الوقف الأهلي الذي لولاه لما سخوا بشيء من أموالهم في وجوه الخير ، فان كثيرا منهم إذا قصدته في معروف وقتيّ لسدّ عوز فقير ، أو قضاء حاجة مضطر ، أو لشترك في مصلحة عامة لاتسمح نفسه بالاتفاق في هذا السبيل ، وإذا فصحت اليه بأن يقف من ماله جزءا على الخيرات العاجلة لايحييك ، وقد يستنكر منك هذه النصيحة ، فيبقى على هذه الحالة الى أن يموت فيقبض الله له من الثرية من يبتد أمواله في أقرب وقت ، وأسوأ مصرف ، فأمثال هؤلاء لاسبيل لحفظ أموالهم ، وصيانة بيتهم ، وكفاية ذريتهم شرّ الاستجداء والتسكف الا الوقف الأهلي ليعيشوا في رغد تحت ظله ماداموا أحياء مستقيمين . وبعد انقراض ذريتهم يؤول الى جهات البرّ الدائمة ، وبذلك ينتفعون بأموالهم ويفوزون بسعادة دائمة دينا ودنيا .

فكيف يقال مع هذا : ان الوقف الأهلي ليس من القرب الدينية ، على أنك قد علمت وقف أبي طلحة وغيره من أوقاف الصحابة ، وأن منه ما كان أهليا ، ومنه ما كان خيريا ، وحكم الوقف منوط بحقيقته الشاملة لكلّ من النوعين ، ولا نزاع في أنه مندوب وأنه من القرب الدينية التي حثت الشريعة على طلبها .

العيوب المقترنة بالوقف لا توجب إلغائه

وقد علمت أن العيوب التي يذكرونها للوقف لا توجب محوه وإلغائه ، ولا تقضى على ما فيه من محاسن ومصالح ، وانما توجب التفكير الجدي في

وضع نظام صالح يدرأ هذه العيوب ، ويصون الوقف من غبت العائنين حتى يرجع الى سيرته الأولى التي كان عليها في الصدر الأول ، ويبقى لمصلحة الوقف والمستحقين ، بعيدا عن متناول الطامعين ، وتلك هي السنة في الاصلاح ومجاعة تطوّر الزمن ، ولا فرق في ذلك بين وقف أهلي وخيري فانهما سواء في العيوب والحاجة الى الاصلاح .

القول بالغاء الوقف وثبة خطيرة لا يقرها الدين

أما إلغاء الوقف والشرعية تطلبه ، وإبطاله والدين يؤيده لمجرد العوارض الطارئة ، والفكرة السانحة فوثبة خطيرة لا يقرها الدين وأهله ، وخطة تفتح باب الشر على مصراعيه ، ويذرّ منها قرن الشيطان بالفتن والفساد : ولأدلة على ذلك مما نحن فيه ، فإن أولئك الذين أفتوا الولاية بمنع الوقف اعتمادا على الرأي المرجوح ، أورهبة من سطوة ، أورغبة في نوال لم يصيبوا شاكّة الصواب ولم يؤثروا رضا الله على رضا الناس ، وفتحوا لمن جاء بعدهم بعشرات السنين بابا كان مغلقا ولجوامنه الى فكرة الالغاء باسم الدين ، والدين عند جميع الناس : لا يعنى به الرأي الضعيف ، والقول المرجوح الذي لا يؤيده الدليل الثابت ، والبرهان الصحيح ، ولو سلم للناس أن يتخذوا من مثل هذه الفتاوى حججا على أصحاب رسول الله ﷺ وعلى جمهور الأئمة والفقهاء وعامة العلماء وعلى ما ثبت أنه الحق الراجح من المذاهب والأقوال لكان ذلك ترجيحها للرجوح ، وإثارا للضعيف على القوى من غير دليل ، وهوماتأباه قضية العقول والأفضى الى هدم الأدلة الشرعية شبه لا يؤيدها دليل ، ولا يبررها غرض صحيح ، وذلك مالا يظنّ أحدا يعمد اليه ، أو يحدث نفسه به على أنا نجل أصحاب الفكرة عن مثل هذا العمد ، ونشكرهم جزيل الشكر إذ حرّكوا أقلام الكتاب في هذا الموضوع الخطير .

هذه كلمتنا في موضوع الوقف ، ولا نباعد اذا قلنا انها كلمة العلماء الذين اختصوا بدراسة الشريعة وعلومها ، وعمروا بكتبها وفنونها أدلينا بها قياما بواجب خدمة العلم والدين ، وفي اعتقادنا أنها قد لاتروق لبعض الكتاب والمستحقين ، ولكنه الحق نصدع به وان كان مرّا ، ونذيعه مادامت إذاعته صلاحا وخيرا ، ونودّ لو أن من يعينهم أمر البحث في المسائل الدينية يعمدون الى تمحيصه في اجتماع خاص مع أهل الاختصاص فيه شأن طلاب الحقائق وعشاق البحث في استجلاء الغامض وإدراك الحق . أما الكتابة في الصحف في مثل هذه المباحث الدينية الخطيرة الشأن فلا تجدى كثيرا ، ولا تبلغ بالباحثين غاية تطمئن لها النفوس ، ويستقرّ بها الحق في نصابه . والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم . وقد زيلنا هذه الجملة بالكلام على وقف الانسان على نفسه وخدمه وحشمه إعمالا للبحث (١) .

وقف الانسان على نفسه وخدمه وحشمه

ومن قبيل الوقف الأهلي الذي احتدم الجدل فيه ، وعلا صوت الخصوم بناديه ، وقف الانسان على نفسه ، وقد يراد به عند بعض الفقهاء ما يشمل وقفه على خدمه وحشمه ومدبراته وأمهات أولاده فان ذلك بمثابة الوقف على النفس وإليك بيانه

لا نزاع في أن الوقف على النفس وحده غير مشروع اذ لم يرد فيه نص من كتاب ، أو سنة ، أو إجماع ، أو قياس بل هو باطل ، لأنه لا انشاء فيه (١) في اللسان حشم الرجل خاصته الذين يفضون له من عبيد أو أهل ، أو جيرة إذا أصابه أمر ، والحشم : الممالك ، والحشم : الأتباع ممالك كانوا أو أحرارا ، وفي حديث الأضاحي فشكوا الى رسول الله ﷺ أن لهم عيالا وحشما الحشم بالتحريك : جماعة الانسان الا الذين به تخدمته انتهى .

لشيء لم يكن ، سواء قلنا : ان الوقف حبس العين على ملك الواقف ، أو على ملك المستحقين ، أو على حكم ملك الله تعالى ، لأن الحقيقة الشرعية للوقف الذي هو قربة من قرب الدين مركبة من جزئين : أحدهما حبس العين ، والآخر التصديق بمنفعتها ، وحبس العين يقتضي أن لاتباع ولا توهب ولا تورث ليكون ذلك وسيلة الى دوام التصديق بمنفعتها الذي هو قربة ، فيكون الوقف يجزئ به من هذه الجهة مشروعا انشاء لشيء لم يكن ، وهو كون العين لاتباع ولا توهب ، وكون التصديق بمنفعتها على المستحقين لازما ، فان ذلك انما حصل بصدور الصيغة من الواقف ، وقد كان قبل صدورها له أن يبيع العين أو يهبها بوله أن يتصدق بمنفعتها أو يتصدق بها على غير المستحقين ، وهذا المعنى ليس متحققا في الوقف على النفس ، فان الحبس فيه لا يلزمه شيء مما ذكر ، فلذلك كان باطلا : أى لغوا من القول لا يترتب عليه شيء ، وهذا قريب مما عمل به بعض فقهاء الشافعية حيث قالوا لا يصح الوقف على النفس لتعذر تملك الانسان ملكه لأنه حاصل ، وتحصيل الحاصل ممتنع ، وماعمل به بعض فقهاء الحنفية حيث قالوا : لأنه إذا كان واقفا على نفسه فملك الأرض له على حاله لم تخرج عن ملكه انتهى . ولو فرض أن الواقف على نفسه التزم أن لا يبيع ولا يهب وأن يتصدق بمنفعة العين على نفسه لازما ، فان ذلك له بدون وقف على نفسه على أنه ذلك تعجير لم يؤذن له فيه ، وعدول عماله من حق التصرف في ملكه كيف شاء ، ومن هنا قيل ان الوقف المشروع لا بد فيه من خروج العين عن الملك حال الحياة ، اما من حيث ذاتها أو من حيث ثمرتها والتصرف فيها تصرف المالك على اختلاف الأقوال في ككون الوقف حبسا على ملك الواقف أو غيره ، والوقف على النفس لا يخرج فيه عن ملك الواقف مطلقا لاحقيقة ولا حكما . على أن الوقف على النفس وحدها من قبيل الوقف على جهة معينة منقطعة فلا يجوز .

نعم اذا وقف على نفسه ثم من بعده على غيره ممن يجوز الوقف عليهم ، أو وقف على نفسه مع غيره كذلك في صحته عند السادة الخفية خلاف .
وتقدم عن شارح الدرر أن تعريف الوقف عند أبي حنيفة يشمل ، وذكر العلامة قاضي القضاة نجم الدين الطرسوسي في كتابه أنفع الوسائل نقلا عن الخصاص مانعه : الرجل يقف الأرض على نفسه ثم من بعده على المساكين . قال أبو بكر : واذا جعل أرضه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على نفسه ثم من بعده على الفقراء ، أو قال على أن غلتها إلى أبدا ما عشت ثم من بعدى على الفقراء . أو قال على نفسي ومن بعدى على ولدى وولد ولدى ونسلهم أبدا ما ناسلوا ، فإذا انقرضوا فبهي على المساكين ، أو قال على نفسي ثم من بعدى على فلان وولده وولد ولده ونسله أبدا ما ناسلوا ، فإذا انقرضوا فبهي موقوفة على الفقراء والمساكين ، فانا لا نحفظ في ذلك شيئا عن أصحابنا المتقدمين إلا ما روى عن أبي يوسف أنه قال : اذا استثنى الواقف أن ينفق غلة ما وقف على نفسه وولده وحشمه مادام حيا فذلك جائز . وقاس ذلك على ما استثناء عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن لوالى صدقته أن يأكل منها ويوكل صديقه * وفي رواية ويشتري منها عبدا لعمله * وفي رواية : لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ، أو يطعم صديقا غير متمول . فقال ذلك قياسا على ما قاله ، وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه والى تلك الصدقة ، فقلنا وبالله التوفيق : ان استثناء إنفاق الغلة على نفسه وولده وحشمه هو بمنزلة قوله : قد وقفت هذه الأرض على نفسي ، ثم من بعدى على المساكين ، ألا ترى أن له أن ينفق الغلة كلها على نفسه وولده وحشمه أبدا مادام حيا إذا استثنى ، فكذلك قوله : قد وقفت هذه الأرض على نفسي ، ثم من بعدى على المساكين له إنفاق الغلة كلها ، لأنه بمنزلة . وظاهر أنه ليس مراد عمر ابن الخطاب رضي الله عنه بما استثناء خصوص الأكل ، بل إنفاق الغلة مطلقا ، فاستثنائه عام كاستثناء أبي يوسف ، وبكلاهما بمنزلة قوله : قد

وقفت على نفسي الخ .

وعما يقوى هذا القول ما روى عن محمد بن الحسن أنه أجاز الوقف على أمهات أولاد الواقف ومديراته ، والوقف على هؤلاء بمنزلة الوقف على نفسه ، فلما رأينا أبا يوسف قد أجاز للواقف أن يستثنى غلة وقفه ، فينفقها على نفسه ما عاش أبدا ، فإن مات صار ذلك للساكنين ، ورأينا محمد بن الحسن قد أجاز أن ينفق على أمهات أولاده ومديراته ، فإن ماتوا صار ذلك للساكنين جوارنا هذه اللفظة له . وقلنا : إذا قلنا على نفسي ، ومن بعدى على الساكنين أن ذلك جائز على ما شرط . وذكر في المبسوط : لو جعل مصرف الغلة لنفسه مادام حيا كأن قال : أرضى هذه صدقة موقوفة لله على أن لي غلتها ما عشت ثم من بعدى على الفقراء فذلك جائز عند أبي يوسف اعتبارا للابتداء بالانتهاء ، لأنه يجوز الوقف على جهة يتوهم انقطاعها ، وإذا انقطعت عادت الغلة إليه في الانتهاء ، وكما يجوز في الانتهاء يجوز في الابتداء أن يقتنم نفسه على غيره في الغلة ، وهذا لأن معنى التقرب لا ينعدم ، ولهذا قال عليه الصلاة والسلام « نفقة الرجل على نفسه صدقة » ، وقال « أبدأ بنفسك ثم بمن تعول » .

وفي فتاوى قاضيخان : رجل قال أرضى هذه صدقة موقوفة على نفسي ، ثم من بعدى على الفقراء . قال هلال : لا يجوز هذا الوقف ، وقال الفقيه أبو جعفر : ينبغي أن يجوز في قياس أبي يوسف ، لأن النفقة على النفس صدقة كما تقدم . والتعيس عليها ليس تحييسا مستقلا : بل هو تحييس حكيم تابع للتحيس على غيرها ، فهي خارجة عن ملكه بالوقف الذي وقفه ، وليست باقية على حالها ، حتى يقال إذا كان واقفا على نفسه لم تخرج الصدقة عن ملكه ، وإنما ذلك إذا كان تحييسه على نفسه مستقلا ، ومشايج يبلغ . أخذوا بقول أبي يوسف ، وقالوا يجوز الوقف والشرط

جميعا . وذكر الصدر الشهيد أن الفتوى على قول أبي يوسف ترجيبا للناس على الوقف اهـ .

والحاصل : أن الوقف على النفس متى كان مع غيره مما يجوز وقفه مترتبا أو مجتمعا صح ، وجاز أخذنا من استثناء أبي يوسف قياسا على استثناء عمر رضي الله عنه . وقد يقال : لا حاجة الى القياس ، لأن حقيقة الوقف تشمل الوقف على النفس تبعا لغيره : مترتبا أو مجتمعا ، لأن فيه التصديق على النفس ، وهو قرينة ، والخروج عن الملك : كالتأييد اللازم في الوقف حاصل بالوقف على الغير كما قاله الفقيه أبو جعفر وغيره ، وأحاديث الاتفاق وآياته تشمله ، فيدخل في عموم النصوص بدون حاجة الى القياس المذكور . ولعل من منعه في هذه الحالة نظر الى أن الاتفاق على النفس ليس في معنى التصديق المعبر في حقيقة الوقف ، أو ليس قرينة بالذات ، لأن الأصل فيه الإباحة إلا عند الضرورة ، أو قصد التعفف عن الغير ، أو التقوى على طاعة الله ، أو نحو ذلك . وحديث « نفقة الرجل على نفسه صدقة » ونحوه محمول على ذلك ، أو على من شأنه أن ينفق على نفسه كذلك ، ولم يعول المانع على التبعية للغير في القرينة ، وفي الخروج عن الملك المشار اليهما بقول شارح الدرر في تعريف الامام ، ولو في الجلة لادخال الوقف على نفسه ، ثم على الفقهاء كما تقدم ، حقيقة الوقف عنده لا تتناوله ، وأحاديث الاتفاق وآياته لا تشمله . وأبو يوسف رحمه الله لما رأى دخوله في حقيقة الوقف ، وأن النصوص لا تشمله لظهورها في غير الوقف على النفس لجأ في جوازه الى القياس المذكور ، وقد علمت ما فيه . وعند السادة المالكية اذا وقف على نفسه خاصة بطل قطعا ، ومع شريك له كما اذا وقف على نفسه ، وعلى فلان . وأول الفقهاء بطل ما لم تحصل حيازة من الشريك قبل المانع ، والاصح في حصته بدون حصته نفسه ، فالوقف عندهم على النفس باطل مطلقا . ابن عرفة الحبس

على نفس الحبس باطل اتفاقا ، وكذا مع غيره على المعروف ، وظاهر المذهب بطلان كل حبس من حبس على نفسه وغيره ان لم يحز عنه ، فان حيز عنه صحّ على غيره فقط اه . وعلاوه بأن فيه تحجيرا على نفسه فيما له اطلاق التصرف فيه شرعا ، والوقف نوع من أنواع التصرف التي جعلها الشارع حقا للمالك ينشئها حيث شاء ، لا تحجيرا عليه بما لم يؤذن له فيه . ومن أجاز له حال الشركة ، أو على التعاقب نظر الى تبعيته لغيره معتمدا على القياس مع التنزيل المارة ، والله أعلم . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

تمّ تبليغ هذه الرسالة ليلة الجمعة حادى عشر محرّم سنة ١٣٤٧ هـ ورفع عنها قلم التحرير فى أواسد ذى الحجة سنة ١٣٥٠ على يد الفقير إلى مولاه الزّعوف « محمد ابن الشيخ حسنين مخلوف العدوى المالكي » غفر الله له ولوالديه ولشايخه وإخوانه المسلمين ، وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأُمّي ، وعلى آله وصحبه وسلم آمين

﴿ عم الكتاب ، وإليه كلمة حول ترجمة القرآن الكريم ﴾



كلمة

حول ترجمة القرآن الكريم

لصاحب الفضيلة المؤلف

﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذى أنزل على عبده كتابا عربيا لا يدانيه كتاب ، وأخس
بفصاحة كلامه وبلاغة أسلوبه ألسنة الفصحاء والبلغاء عن الاتيان بمثله فى
أى باب ، والصلاة والسلام على أفصح من نطق بالضاد ، وعلى آله وأصحابه الذين
تحملوا أعباء نبوته وحفظ كتابه ونصرة دينه فى كل ناد وواد .

وبعد : فقد كنت فى سنة ١٣٤٠ هـ وضعت رسالة تشتمل على أربع مقالات :

الأولى فيما يطلق عليه اسم القرآن وكلام الله تعالى

والثانية فى حكم تجويد القرآن وأركان قراءته

والثالثة فى جمع القرآن وكتابته بالخط العثمانى

والرابعة فى حكم ترجمة القرآن وكتابته وقراءته بغير العربية . وسميتها

« عنوان البيان فى علوم التبيان » وفى سنة ١٣٤٣ هـ حدثت ضجة بين

الكتاب فى حكم ترجمة القرآن باللغات الأجنبية اختلفت فيها الآراء ، وتشعبت

فيها الأهواء ، فخررت المقالة الرابعة من هذه الرسالة وأفردتها بالطبع ونشرتها

فى جهات عديدة داخل القطر وخارجه وفى المكاتب الشهيرة وغيرها . وفى

سنة ١٣٤٤ هـ يسر الله طبع هذه المقالات الثلاث تحت عنوانها المذكور .

والآن وقد عادت هذه الضجة الى سيرتها الأولى ، بل والى ما هو أرفع صوتا منها

رأيت أن أعيد النظر فى هذه المقالة وأختصرها ليسهل تناولها على من يريد

الوقوف على هذا الحكم الخطير والله المستعان .

الأربعاء ١٢ محرم سنة ١٣٥١ هـ

محمد حسين مخلوف

الترجمة وما لا بد لها منه

تطلق الترجمة على تفسير الكلام : أى بيان معناه وشرحه بلغة أخرى . بدون قيد بحرفية نظمه وترتيبه ، وعلى مجرد نقله من لغة الى لغة أخرى : أى ابدال لفظه بلفظ آخر يقوم مقامه فى تأدية معناه كوضع رديف موضع رديف من لغة واحدة ، وفى القاموس وشرحه : الترجمان المفسر للكلام ، وقد ترجمه وترجم عنه اذا فسر كلامه بلسان آخر ، وقيل نقله من لغة الى لغة أخرى اهـ . والأولى تسمى معنوية وتفسيرية ، والثانية تسمى حرفية ، وظاهر أن الترجمة الحرفية ليس فيها تصرف فى معنى الأصل ، وإنما التصرف فى نظمه بمحاولة ابدال لغته بلغة أخرى ، فهى خلع ثوب وابداله بثوب آخر مع كون اللباس واحدا عكس الترجمة المعنوية فإنه لا تصرف فيها بابدال نظم الأصل ، وإنما التصرف فى معناه والتعبير عنه بدون قيد فى صياغته بنظم الأصل وترتيبه .

وكيفما كانت الترجمة فى كلام البشر فلا بدّ فيها لتكون أدنى من الأصل من فهم أوضاع اللغتين ومعرفة أسرار اللغة المترجم منها وخصائصها وآدابها ومناحى دلالتها ومراعى اشاراتها ومعرفة ما يعاثل ذلك فى اللغة المترجم اليها حتى يمكن تفسير الجلالة المترجمة أو ابدال لفظها بما يطابقها ويحكى صورتها ويحفظ غرضها ويبقى بمعناها دون أن يتسرب اليها الخطأ من جهة الوضع والدلالة والأسلوب ، فإن فى اللغة كثيرا من الألفاظ المشتركة تدلّ على معان متباينة ، ولدلالة ألفاظها وتراكيبها على المعانى المقصودة وجوه مختلفة : فمن تشبيه الى مجاز الى كناية ، وفى كل ذلك تفاوت ومراتب فى الحسن والقبول ، ولكل كلمة مع قريبتها موقع لا يحسن مع أخرى ، واتلاف لا يوجد فى تركيب آخر ، والناس فى فهم ذلك والاعتدال عليه والتهيب له متفاوتون ، وفى مراتبه متباينون ، ولذلك نرى العدد العديد من المصطلعين بترجمة الكتب يعالجون ترجمة كتاب واحد فيخرجون للناس تراجم مختلفة فى ألفاظها وأساليبها ومعانيها

وتحديد أغراض الأصل المترجم والاحاطة بمقاصده حتى لتكاد تحكم بأنها لم تصدر عن مورد واحد ، وذلك إما لنقص في الترجمة أو قصور في الفهم أو لفقد لغة الترجمة بعض خصائص ومزايا اللغة المترجم منها فلا تنهض العبارة بأداء الغرض المقصود ولا تلم بأطراف المرمى .

منع ترجمة القرآن ترجمة حرفية

وهذا أول ما يحدو بالناظر في هذا الموضوع الى القول بمنع ترجمة القرآن ترجمة حرفية لأنه لا بد في صياغتها من مراعاة نظم الأصل وترتيبه ، ثم إبداله بنظم آخر كذلك يقوم مقامه في تأدية معناه ، وذلك لا يتيسر الا اذا كان في مقدور الترجمة أن تحاكي نظم القرآن وترتيبه عبارة ودلالة ورمزا وإشارة كما تحكي لتأريخ المصاحف نظمه الكريم ، وهذا ليس في مقدور البشر ، ولا في وسع أوضاع اللغات ، على أن محاولة الترجمة الحرفية مطلقا تصرف في النظم العربي المنزل للإعجاز والتعبد بتلاوته والاهتداء بهديه بما لم يرد ، بل بما يوهم عدم الإعجاز ، بل بالركاكة في المعنى والتغيير والتبديل وذلك مناف لحفظه المأمور به شرعا كما سيأتى بيانه ، وآية الوصية [فمن بدله بعد ما سمعه فانما إخمه على الذين يبدلونه إن الله سميع عليم] تجوز بذيلها على المتعرضين لهذه الترجمة جوا أولويا ، لأن الوصية في المال دون الوصية في الدين وقوام أساسه المتين ، وقد أوصانا الله تعالى بحفظ كتابه وأمرنا بصيائمه عن التغيير والتبديل ، ومن عرف مكان اللغات من نفوس البشر وأثر مزاج كل أمة في لغتها ، وما بين اللغات من التفاوت فضلا ونقصا عرف أن ترجمة القرآن وتعدد بتعدد اللغات موجب لاختلال معناه واختلاف أهل اللغات في فهم مبناه ، فان لكل لغة حية آدابا وخصائص وأدوات لافادتها والتعير عنها والإشارة اليها والناسيح لها لا يوجد ما يوازيها . لما في اللغة الأخرى ، بل قد يكون في بعضها من الآداب والمزايا

ما تنكره عليها الأخرى وتعدّه اسفافاً في التعبير، وسخافة في المعنى ، ولا يسع أحداً أن يدعى اتساع لغة من اللغات الحية بحيث تزدرد لغة حية أخرى بجميع أوضاعها وخصائصها ومزاياها وآداب أهلها وأذواقهم في التعبير والشعور بالمعاني ، فلا غرابة إذا اختلف المترجمون وتفاوتت التراجم بالزيادة والنقص والتغيير والتبديل ، وذلك ان جاز اغتفاره في كلام البشر لا يجوز في مظهر كلام الله القديم الذي له حق التقديس والتعظيم والصيانة من التغيير والتبديل ، على أن القرآن في طياته معان ومقاصد لا تكاد تحصر ، وفي نظمه وأسلوبه مالا يستطيع انسان أن يباريه أو يدانيه ، فلذلك ذهب العلماء الى منع ترجمة القرآن ترجمة حرفية وعنوا بذلك نوعاً منها : وهي الترجمة الحرفية بدون المثل

ترجمة القرآن ترجمة حرفية بالمثل

أما ترجمة القرآن بالمثل فحاولتها من العبث البين ، إذ لا يعقل أن تكون بالأتان يمثله في طلاوة نظمه ، ورقة أسلوبه ، وبداعة تركيبه ، وانسجام آيه ، واتساق نظمه ، وجمال استهلاله ، وحسن مقاطعه ، وغرابة فواصله ، مهما دقت الترجمة وسمت ، واضطلع المترجم بنظم القرآن وأسلوبه ، فانه لا يسعه الاحتفاظ بهذه المزايا وبالخصائص البلاغية ، والأغراض البيانية : من مثل التقديم والتأخير والذكر والحذف والفصل والوصل والإيجاز وضده والتأكيد وعدمه : مما لا يحسن لونه ولا يجمّل وصفه ، ولا يروق وقعه ، الا بالعربية الفصحى التي نزل بها القرآن الكريم ، فليس في متناول القدرة ، ولا في استطاعة اللغة أن يأتي انسان بما يماثل القرآن الكريم في ذلك ، وقد بلغ من البلاغة الذرّة ، ومن الفصاحة الغاية ، حتى أعجز بنظمه وأسلوبه ذوى اللسان والبيان : من أئمة اللغة وفرسان البلاغة ، وأعلام البراعة ، بل هذه المزايا أوّل ما يفقد بالترجمة الحرفية . وإذا كان فصيحاء العرب وأبناء اللغة لا يزالون من وقت نزل القرآن الى الآن يحدّثون في

المسير الى قراره ، واستكنه أسراره ، ويعنون في تعرف حكم نظمته وحكمه ، ولم يستشفوا الغاية ، ولا زالوا بعيد البداية ، فبالك بالغرباء من لغته ، الدخلاء في عريته ، يعانون الاتيان بمثله ، وأيضا لو كان نظم الترجمة يحاكي نظم القرآن ويمثله لما تمت آية التحدى وتجزير بلغاء العرب المرتابين فيه عن الاتيان بمثله ، وقد قال تعالى [قل لئن اجتمعت الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا] .

وجلة القول أن ترجمة القرآن ترجمة حرفية بالمثل غير معقولة ولا مقدورة ، وليست محل اختلاف بين العلماء ، بل محل اتفاق على عدم امكانها فضلا عن وقوعها ، وانما محل البحث هو ترجمة القرآن الكريم ترجمة حرفية بدون المثل بأن تكون باعتبار ما يدل عليه النظم من المعاني الأولية ، مع ما يفيد بعض خصائصه البلاغية ، مما يدخل تحت مقدور اللغة المترجم اليها ، وذلك يتفاوت بتفاوت اللغات ، فهذا هو المراد من القول بمنع ترجمة القرآن الكريم وقراءته بغير العربية لما فيها من الركائز والتغيير والتبديل في نظمته ، والتعدد والاختلاف في مدلوله وقصده .

تراجم المستشرقين وأغراضهم

ولا نغني بقولنا : ان الترجمة الحرفية للقرآن بدون المثل لا تجوز أنها لم تقع في الوجود ، فان كثيرا من مستشرقى الغرب تناولوا القرآن الكريم بالترجمة ولا يزالون يعانونها حتى الآن ، ولهم في القرآن تراجم مختلفة لأغراض شتى ، ولكثير منهم ولوج بالنيل منه ، والخط من شأنه ، والرد عليه ، والتخريف لنظمه ، والتغيير لمعناه ، ليصدوا أهل دينهم أو دينه عن التدين بأحكامه . وليعفوا أثره ، ويقلبوا ظله [يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون] ، وليس في الامكان منعهم من سلوك هذا السبيل ، ولا ردهم عن الدنوب . هذا الحى المقدس مادام لا سلطان لئله

عليهم ، ولا حومة للكلام الالهي عندهم ، وانما في إمكاننا أن ندعوهم إلى الحقّ ونعلمهم أن مأمعنوا فيه ، وجتروا ليس ترجمة للقرآن ولا بالغا منه شيئا ولا آتيا من أحكامه وحكمه إلا على القليل ، وأنهم غلطون أو مغالطون في زعمهم أنهم ترجوا القرآن وقلوا لأبناء لغتهم عماد الاسلام وحجة المسلمين ، بل ماقلوا أقلّ مما تركوا وما جهلوا أكثر مما علموا ، وما علموا قد تسرب اليه كثير من الخطأ : اما جهل النقلة ، أولتعمدهم التحريف والتبديل ، أولقصور لغتهم عن الوفاء بما تسعه أساليب اللغة العربية ، فانهم إنما ترجوه من جهة كونه عربيا ، لا من جهة كونه مجزأ ، إذ لا يدرك وجوه عجزه إلا ذو فطرة سليمة ، وسليقة عريضة ، أو متقن علوم البلاغة والبيان ، وما اليها مع التمرن عليها تطبيقا وتحريرا حتى نصير للواقف عليها ملكة راسخة يستحدث بها نفسا جديدة تشعر بتلك الوجوه وتتأثر بخواصها بحيث إذا تليت عليها آيات الكتاب تأثرت وازدادت إيمانا بهذا التفوق المجز ، وما أظنّ أن لهذه النفس وجودا في الوجود .

إرشاد المسلمين الى منع اعتزامهم

على ترجمة القرآن الكريم

وكيانه دعو هؤلاء الى هذه الحقائق نرشد بعض المسلمين الى حكم الدين فيما اعتزموا الاقدام عليه : من ترجمة القرآن إلى لغات أخرى ، وهم موضع خطاب الشارع بالحلّ والتحريم ، وأعمالهم موضع المؤاخذه بالاثابة أو العقوبة [فن اهتدى فانما يهتدى لنفسه ومن ضلّ فانما يضلّ عليها] ، وأن لهذا القرآن ربا يحميه . قال تعالى [إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون] أى من كلّ ما يقدح فيه من زيادة أو نقص أو تحريف أو تبديل .

ولم يحفظ الله تعالى كتابا من الكتب السماوية كما حفظ القرآن الكريم ،

بل استحفظها جلّ ذكره الربانيين والأخبار ، وجعلهم عبأها ، وألزهم أمانتها فوقع فيها ماوقع من التبديل والتغيير ، كما قال تعالى [وإن منهم فريقا يلون ألسنتهم بالكتاب لتحسبوه من الكتاب وما هو من الكتاب ويقولون هو من عند الله وما هو من عند الله ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون] وقد تولى سبحانه حفظ القرآن وصيافته ليبقى آية ناطقة بالحق ، ووجهة قائمة على العالمين أبد الدهر ، ومجزة دائمة لخاتم أنبيائه ، صلوات الله عليهم الى يوم الدين ، فلم يزل ، ولا يزال محفوظا بحفظه ، مرعيا بكلامه ، مصونا بحمايته ، باقيا ظاهرا حتى يأتي أمر الله : كما أولى حفظه ، وبيان معناه من لا ينطق عن الهوى ، وهو النبيّ المعصوم صلى الله عليه وسلم . قال تعالى [وأزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم] أى من الأحكام والشرائع ، والأمثال ، والمواعظ ، وسير القرون الخالية ، وقصص الأمم الماضية ، والعلوم السكونية ، والنواميس العمرانية ، وغير ذلك مما حواه الذكر الحكيم من الأسرار التي لا تحصى والجانب التي لا تستقصى .

ولاشك أن محاولة الاتيان بما ينافي بحفظه في نظمه وأسلوبه ، ويكون ذريعة الى عفوّه ، وتقلص ظله ، والاستغناء عنه بغيره ، ومظنة لعبث الأيدي والألسن به عمل سيئ وشرّ مستطيل ، وتطاول على الله ورسوله ، وانتهاك لحى مقدّس ، وحرم مهيب . وترجمة القرآن ترجمة حرفية من هذا القبيل ، فانها ضرب من التغيير والتبديل ، فيما تولى الله ورسوله حفظه ، وأمرنا بالمحافظة عليه من ذلك ، وآية أهل الكتابين السالفة الذكر [وإن منهم لفريقا يلون ألسنتهم بالكتاب] قد تجرّ بذيلها على لى الألسن بترجمة القرآن الكريم ترجمة حرفية . وسيأتى أن تبليغ القرآن للناس لا يتوقف على ترجمته ، ولا يراد منه خصوص التبليغ لحرفيته ، ومن لم يرد بالترجمة ذلك ، بل أرادها أن يستفيد معناه فالترجمة لأبناء لغتها لا تؤدّي الغرض المقصود من التبليغ ، ولغيرهم من أبناء

لغة القرآن ، فمع كونها انتها كالحرمة ، ذريعة الى ترك التعبد بتلاوته ، والتدبر في دلالاته ، والاعراض عن الاشتغال به ، والانكباب على تراجه . وانظر الى ما رواه البيهقي عن عروة بن الزبير أن عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السنن فاستشار في ذلك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأشاروا عليه أن يكتبها ، ففلق عمر يستخير الله تعالى فيها شهرا ثم أصبح يوما ، وقد عزم الله له ، فقال إني كنت أردت أن أكتب السنن واني ذكرت قوما كانوا قبلكم كتبوا كتباً فانكبوا عليها وتركوا كتاب الله تعالى ، واني والله لألبس كتاب الله بشيء أبدا . فانظر الى جهة سدّ ذريعة اللبس في هذه النازلة ، مع أنها دون نازلة الترجمة فيما لها من المساس بكتاب الله تعالى وقرآته المجيد .

الترجمة التفسيرية أو المعنوية

نعم يجوز ترجمة القرآن ترجمة تفسيرية ، وهي ما كانت متعلقة ببيان المعنى وتفسيره بدون تعرض لنظم الأصل وترتيبه بشرط أن تكون مستمدة من الأحاديث النبوية ، وعلوم اللغة العربية ، والأصول المقررة في كتب الشريعة الاسلامية ، بأن يعتمد المترجم في استحضار معنى الأصل على تفسير عربي مستمد من ذلك ، أما اذا استقلّ برأيه في استحضار المعنى من القرآن أو اعتمد على تفسير ليس مستمداً من تلك الأصول فلا يجوز ترجمته ولا يعتد بها : كما لا يعتد بالتفسير العربي اذا لم يكن ، مستمداً من تلك المناهل ، معتمداً على هاتيك الأصول خصوصاً فيما يتعلق بالأحكام الشرعية .

وبالجملة فقاعدة سدّ الذرائع قاضية قضاء لاسميه فيه بمنع ترجمة القرآن ترجمة حرفية ، وكذلك الترجمة المعنوية اذا لم تعتمد على الشرط المذكور .

ترجمة الأساليب العربية

بلغة عجمية لاتقع صحيحة وافية

والعجب كل العجب لمن يتصور أن ترجمة القرآن بالعجمية ، بل ترجمة سائر الأساليب العربية تقع صحيحة وافية ، كيف وقد اتفق من يعتد بهم من الباحثين في اللغات وتطوراتها على أن مقومات اللغات الحية وعناصر حياتها متفادنة ، وأنها في لغة العرب أتم وأكمل منها في سائر اللغات سواء كان من حيث وفرة مفرداتها بالأصالة والاشتقاق ، أو بالحقيقة والمجاز ، أو من حيث قبولها للتطورات المعنوية بتطور الأحوال الاجتماعية والتوغل في ألوان الترف وصنوف الحضارة ، أو من حيث مهونة أساليبها وصلاحتها لكل ما يراد منها ، أو من حيث فصاحة ألفاظها وبلاغة تراكيبها ، ولذلك كان استعدادها لتأدية المعاني وفضل البيان لا يبارى ، فهي أقوم اللغات عنصرا ، وأعذبها منطقا ، وأسلسها لفظا ، وأجلها أسلوبا ، وأحكمها تركيبا . وأكبر شاهد على ذلك نزول القرآن بأفصح لغاتها وتحملها لمرتبة إعجازه الذي لا يتسع له غيرها ، فلا جرم إذا ترجم أسلوبها بأي لغة أخرى ، فهما كانت تلك اللغة لا يسعها أن تؤدي من الأغراض والمعاني إلا بقدر ما وصلت إليه من الاستعداد اللاتق بمزاجها ، ونظرة واحدة في غنى اللغة العربية ، ووفرة مفرداتها ، وثروة أساليبها كافية في الحكم بمنع ترجمتها بلغة أخرى ، وإذا كان ذلك في لغة العرب البانغة حدّ الجواز ، فما بالك بكلام الله البالغ من السكّال والجلال والجمال حدّ الإعجاز ولذلك كان من خواصه وفضائله أن جمع بين صفى الفخامة والجلال ، والعذوبة والجمال ، كما جمع بين الرّوعة التي تلحق قلوب سامعيه ، والرغبة التي تعلق بنفوس حامله ، بحيث لا يملّ تاليه ، بل يزداد شغفا بالترديد ، مع أن الكلام يعادي إذا أعيد .

اختصاص إنزال القرآن باللسان العربى

ومما يدل على منع ترجمة الأسلوب القرآنى ترجمة حرفية ما روى
بى توجيه اختصاص القرآن باللسان العربى مع عموم بعثته صلى الله عليه
وسلم للأشود والأحر .

فقد اتفق العلماء على أن الحكمة فى ذلك أنه لو تنوع النظم المنزل
عليه صلى الله عليه وسلم حسب اختلاف ألسنة الأمم المبعوث إليها : بأن نزل
حكمة عربيا ، وأخرى عبريا ، وثالثة فارسيا ، وهلم جرا لكان أدعى الى
التنازع ، واختلاف الكلمة ، وتطرق التحريف والتبديل اليه ، فان لكل
أمة لغة خاصة بها غاضعة لمزاجها العقلى ، وشعورها الفكرى ، ولكل لغة
خصائص ومزايا ، فيقرب من حد الاستحالة أن يتحد هذا المنزل باللغات
العديدة فى الخصائص والدلالة ، والأحكام التى تسنبط من الدلالات وإشارة
النصوص ، ومتى اختلف فى ذلك اختلف المنزل عليهم ، وأصبحوا فرقا متناكرة
كأنهم أهل كتب مختلفة ، وشرائع متباينة ، لا يذعن كل قوم الا لقرآنهم
ولا يعترفون الا بمنطوق لسانهم ، فضلا عن أن نزول القرآن بلغات الأمم
المبعوث إليها صاحب الرسالة يؤدى الى أن ينزل القرآن بلغات شتى ، ولجات
مرذلة قدر ما حواه الوجود فى كل العصور من الأمم والشعوب والقبائل حتى
اللغات المستحدثة التى انتقلت إليها بعض الجاعات فى أطوار نموها ، وأدوار
حياتها ، وذلك أدعى ما يكون الى الاختلاف فى القرآن مع ما فيه من تعرض
القرآن الى النزول برطانات موحشة مستهجنة ، وذلك أخفش نقصان
الذى نزه عنها كلامه القديم ، على أن لا تتصور عقلا يفكر فى ضرورة نزول
القرآن بجميع اللغات واللجات تبعا لعموم الرسالة ، والا كان فكره خبالا ،
وتفسوره ضلالا .

عموم الرسالة لا يقضى بضرورة الترجمة

كما لا يتصور ضرورة ترجمة القرآن بلغات أجنبية تبعا لعموم الرسالة ، لأن المصلحة لا تقتضيها ، بل درء المفسدة وسد النريعة ، وتوحيد الشريعة ، واتعام أمرها يقضى بمنع ترجمة كتابها . وقوام عمادها الوطيد ، وأى رابطة بين المطلبين ، ولا توقف لأحدهما على الآخر .

وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد بعث لقومه خاصة ، وللناس عامة ، وكان قومه أهل فصاحة وبلاغة وجدل وخصام ، فدعاهم الى التوحيد ، وترك عبادة الأوثان والأصنام ، وأزل عليه القرآن بلسان عربى مبين ، فبلغهم أحكامه ، وتعبد بهم بتلاوته ، وتحذاهم الى معارضته ، والاتبان بسورة من مثله ، ففجزوا وقامت عليهم الحجة ، وآمن به من اهتدى ، واستمر على العناد والضلال من غوى .

وكانت عربية القرآن ، ونهاية بلاغته ، وقوة حجته : آية الآيات ، وأبلغ المعجزات ، ولو لا ذلك لم تبلغ الدعوة من نفوسهم ما بلغته ، ولا تم له من الأمر ما أراد الله أن يتم وبظهر به دينه ، وكل ذلك راجع الى فضل اختصاصه باللسان العربى والمعجازه ،

ولما اقتضت حكمته جل شأنه إزال القرآن بأوضاع عامة ، وأساليب خاصة ، للعجاز والتعبد بتلاوته ، واهتداء سائر الخلق بهديه ، وكل أمر يانه ، لمن لا ينطق عن الهوى : كما قال تعالى [وأزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم] ، وقال جل شأنه [وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم] ، وقال تعالى [وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا] فلا بد للناس في فهم أوضاع القرآن والاهتداء بهديه من بيان السنة كما نطق به نص القرآن الكريم ، وليس ذلك لأن القرآن في دلالة

أوضاعه محتاجا الى غيره ، وانما هي حاجة الناس كما سيأتى بيانه : وقد أكمل الله به الدين الخفيف كما قال تعالى [اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الاسلام دينا] .

فأنتم رسول الله صلى الله عليه وسلم بيانه ، فألزم الحجة ، وأوضح المحجة . وقال « تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما : كتاب الله تعالى ، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم » . وعن المقدم بن معدى كرب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ألا هل عسى رجل منكم يبلغه الحديث عني وهو متكئ على أريكته ، فيقول يئنا وينكم كتاب الله تعالى ، فما وجدنا فيه حلالا أحللناه ، وما وجدنا فيه حراما حرّمناه ، وإن ما حرمه رسول الله صلى الله عليه وسلم كما حرّمه الله » أخرجه أبو داود والترمذى ، وزاد أبو داود فى أوّله « الا أنى أو تيت الكتاب ومثله معه » وذلك المثل : هو سنته عليه الصلاة والسلام التى بين بها الذكر الحكيم ، وبيانه كما ذكره جمهور العلماء أعمّ من التصريح بالمقصود ، ومن الارشاد الى ما يدل عليه ، فيدخل فيه قياس المجتهد وإشارة النصّ ودلالته وما يستنبط منه : من الأحكام والعقائد والأسرار الالهية ، وفى قوله تعالى [لعلهم يتفكرون] وما مثاله مما استحثّ فيه العقل ، والفكر الى النظر إشارة الى ذلك حيث طلب منهم أن يتأملوا ويمعنوا النظر ليدركوا الحقائق ، ويتعللوا بالعبر ، ويؤدّوا حق الله وكتابه وحق رسوله وشريعته .

ومن أوجب هذه الحقوق تبليغ كتابه وبيان أحكامه ، وقد بلغ صلى الله عليه وسلم ذلك بنفسه ، وقال « ليلبغ الشاهد منكم الغائب » ، وقال « نصر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فأدّأها كما سمعها » وبلغ المسامون بعضهم بعضا ، وبلغوا غيرهم من عصر النبوة الى وقتنا هذا ، والاسلام ينمو ويتسع ، وأحكامه منتشرة فى سائر الأقطار بدّين حاجة الى ترجمة القرآن ،

ولو كانت الترجمة ضرورية في تبليغ الدعوة الى الاسلام وبيان أحكام الدين
لكانت مشروعة كتاباً أو سنة أو اجماعاً أو قياساً ، ولما اتفق العلماء على
منعها ، ولوقعت في العصر الأول حينما كان الاسلام غرضاً طرياً ، والدعوة اليه
والى أحكامه نافذة عامة في سائر الجهات ، مع أن شيئاً من ذلك لم يكن .

على أنها لا تخلو من التذرع الى ذهاب روعة القرآن وجلاله المهيب ،
حيث لا يرى معناه في ثوبها الا محمراً ، واذا قدر نظمها بنظمها فلا يرى الا
كفساف الكلام المزدرى ، كما سيأتى بيانه :

الحكمة في أن أوضاع القرآن كلية عامة

وقد اقتضت حكمته تعالى أن تكون أوضاع القرآن كلية عامة وافية
شاملة لجميع ما يحتاج اليه الأمم في مختلف العصور ، على تعاقب الدهور ، بحيث
لا تعوزها الحاجة لشأن من شؤونها الدينية أو الدنيوية الا وجدت فيه ما يفي الغلة ،
ويرى الغلة ، وذلك من كماله ، وعلوّ شأنه ، وبعد شأوه ، فهو من جهة نظمها
الرائق ، وطرازه الفائق ، بحيث لو اجتمع الانس والجن على مباراته لم يجزوا عن
الاتبان بأقصر سورة منه ، ومن جهة اشتماله على الحكم الخفية ، والأحكام المستتعبة
للسعادات : الدينية والدنيوية ، والأمور الغيبية بحيث لا تناله عقول البشر
ولا تحيط بفهمه القوى والقدر ، ومن حيث صلاحيته لجميع الأمم في سائر
العصور بحيث لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، ولا يقصر عن
حاجة ، ولا يقف دون غاية ، قوله جزل ، وحكمه فصل ، تبلى الأمم وهو
على جددته ، وتختلف العصور وهو على حالته [تنزيل من حكيم حميد]
وما هذا شأنه لا يليق بأوضاعه التفاصيل والجزئيات وكثرة القيود ، ولذا
كانت حدوده نظماً ومعنى فوق بائر الحدود ، وقد أمر رسول الله صلى الله
عليه وسلم بديانته ، وتبليغ أحكامه ، وشرح كلياته ، ومقاصده وأغراضه ، لا لتبكيمل

دلالاتي معناه ، أوسد ثغرة في مبناء : إذ هي كاملة وافية ، وانما هي حاجيات الأمة في كل عصر وزمان ، فيبين ، وأوضح ، وصرح ، وأنصح . واقتني أثره الصحابة والتابعون ، والأئمة المجتهدون ، والعلماء العظامون ، آخذين بهديه وسنة يئانه صلى الله عليه وسلم .

وكلهم من رسول الله ملتبس * غرقا من البحر أو رشفان الديم

وقال ابن مسعود وغيره من الصدر الأول : ان القرآن جمع علوم الأولين والآخرين كما قال تعالى [ما فرطنا في الكتاب من شيء] ولكن لم يحط بها علما حقيقة الا المتكلم به جل شأنه ، ثم رسول الله صلى الله عليه وسلم خلا ما استأثر به سبحانه ، ثم ورث عنه معظم ذلك سادات الصحابة وأعلامهم رضى الله عنهم : مثل الخلفاء الأربعة وابن مسعود وابن عباس رضى الله عنهم ، ثم ورث عنهم التابعون بأحسان ، ثم تقاصرت ألبهم ، وفترت العزائم ، وتضائل أهل العلم ، وضعفوا عن حل ما تحمله الصحابة والتابعون من علومه ، وسائر فنونه ، فنوعوا علومه ، وقامت كل طائفة بفن من فنونه ، فتبليغ القرآن لأهل لغته تبليغ لسائر علومه ، ولكن علمنا يقصر عما بين لنا فيه ، والتوقيف على تفاصيل أسرار لم يثبت بصريح العبارة ، وكما من سر وحكم نهت عليهما الإشارة ، ولم تبينهما العبارة ، ولا يزال من لطف ذهنهم واستقام فهمهم ، ولن يزالوا يستخرجون من القرآن أسراراً وحكماً لا يحصرها العدد ؟ فهل مثل هذا الكتاب ، وليس كمثل شيء من الكتب يترجم باللغات الأعجمية ، ومن أى ناحية يترجمونه : أمن ناحية أسلوبه وعبارته ، أم من ناحية دلالاته وإشارته :

ان الإشارة التي يرمى اليها نظم القرآن وأسلوبه لا تيسر لأى لغة من اللغات محكاها بالتمام ، بل هي مختصة باللسان العربي وصفوف ألوانه ، ولا تغنى بذلك بخصوص ما يفوق الترجمة من المعاني الثانوية المستفادة من

الخواصّ البلاغية التي لا يوجد لها نظير في غير لغة العرب ، بل وكذلك ما يفوتها من المعاني الأوّلية التي لا يتيسر محاكاة نظمها في أيّ لغة من اللغات . وبالجملة فترجمة القرآن ترجمة سوفية مع كونها لا تجدى أهلها ولا تفيدهم الا بعدا عن أسرار القرآن ومحاسنه ، فقاعدة دره الفا سد وسد الذرائع تقضى بمنعها قضاء لا مربية فيه .

حكمة تجريد المصاحف العثمانية

من الوجوه السبعة إلى وجه واحد

كما يقضى بذلك ما روى في حكمة تجريد المصاحف العثمانية من تلك الوجوه ، فإن من أمعن النظر في حكمة تجريد المصاحف العثمانية من الوجوه السبعة التي نزل بها القرآن إلى وجه واحد وجل الناس على القراءة به دون غيره كما اتفق عليه الصحابة رضوان الله عليهم عرف أنها تقضى بمنع ترجمة القرآن قضاء لاشك فيه ، ففي خلافة عثمان رضى الله عنه لما خشى الفتنة عند اختلاف أهل العراق والشام في القراءة بتلك الوجوه حتى تقاتل الناس وكذب بعضهم بعضا في قراءته حيث لم تبلغه قراءة الآخر التي نزل بها حرفه . أمر رضى الله عنه بكتابة المصاحف ونقلها من الصحف البكرية بمجودة عن تلك الوجوه إلى وجه واحد بلغة قریش ، وأرسل إلى كل جهة مصحفا وجل الناس على القراءة به .

وكان ذلك على اختيار وقع بينه وبين من شاهده من المهاجرين والأنصار خشية أن يتوسع الناس في لغاتهم ، ويكثر الخلاف بينهم ويتسرب اللحن والخطأ إلى القراءة والكتابة بسبب وجود تلك الأحرف التي اشتملت عليها الصحف البكرية .

فكانت هذه الكتبة العثمانية الموحدة ، وجل الناس على القراءة بها .

حاسمة للفتنة مانعة للخلاف والتناكر والمراء والجدل في القرآن ، ولهذا توقف سيدنا عثمان رضى الله عنه في هذا العمل حينما عرضت عليه نوازل الخلاف وماترتب عليه من الهرج ، لأن درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة فانظر كيف درأ الخليفة وجهور الصحابة رضى الله عنهم مانجم من تعدد الوجوه بتجريد المصاحف عنها ، وجل الناس على القراءة بوجه منها ، مع أن الحاجة قبلئذ كانت ماسة إليها ، فترك ما كان مشروعا لدرء مانجم عنه مع عدم الحاجة إليه وقتئذ محافظة على القرآن الكريم ، وامتنالا لأمره ، وقيامابواجب النصيح لكتابه .

ولا شك أن الترجمة ضرب من التعدد موجب للاختلاف والتناكر والتغير والتبديل ، فالنصح لكتاب الله تعالى ودرء المفسدة يقضيان بمنعها .

النصيحة لكتاب الله تعالى

وقد ذكر العلماء كما قال الامام النووي أن النصيحة الواجبة لكتاب الله تعالى المشار اليها في حديث « الدين النصيحة » هي تعظيمه وتلاوته حق تلاوته ، واقامة حروفه ، والذب عنه لتأويل المخرّفين ، وتعرض الطاعنين ، والتصديق بما فيه مع إحكامه ، وفهم علومه وأمثاله ، والاعتبار بمواعظه ، والتفكير في عجائبه ، والعمل بمعكمه ، والتسليم لمتشابهه ، والبحث عن عمومه وخصوصه وناسخه ومنسوخه ، ونشر علومه ، والدعاء اليه ، والى ما ذكرنا من نصيحته اه . كل ذلك داخل تحت عموم النصيحة لكتابه المشار اليها في الحديث المشهور .

فما للمسلمين الآن ينتهكون حرمة هذا الحى المقدس ويتناولون على القرآن بما هو ذريعة لتغييره وتبديله ، بل وبما هو مؤد الى عفوه وتقليص ظله . لا شك أن قاعدة درء المفسد وسد النرائع مانعة لذلك منها أولويا .

حكمة اختصاص كتابة القرآن بالخط العثماني

وقد روعيت هذه القاعدة أيضا في اختصاص كتابته بالخط العثماني وقصره عليها ، فان الترخيص في رسمه بأيّ خط كان مع كونه مخالفا لرسم الصحابة ، وهم أئمة الدين وخير من يقتدى بهم أدعى الى التحريف والتبديل وتسرب الخلل الى قراءته وكتابته ، لكثرة الخطوط واختلاف أنواعها وأشكالها وكلها دون هذه الكتابة متساوية إقداما بلا فرق بين كتابة وكتابة ، فاذا سوّغنا الخروج عن هذه الكتابة المستمدة من توقيف كتابته صلى الله عليه وسلم مع اجماع الصحابة عليها تنوّعت كتابة القرآن وتعددت رسومها المتزايدة بزيادة المصطلحين على رسوم الكتابة مدى الأيام ، وذلك أدعى إلى الاختلاف والتغير والتبديل في رسم القرآن وتلاوته ، وخصوصا ما كان منها سقيا مجمعا لا يكاد يقرأ ، فوجب الأخذ بهذه الكتابة والعدول عن سائر الكتابات كما يجب التمسك في قراءته بأسلوبه العربيّ المجز ، والعدول عن سائر الأساليب الأخرى درءا لمفسدة الغيير والتبديل ، وليكون وجوده الكتابي كوجوده اللفظي على حالة واحدة لا تغير فيها ولا تبديل ، لأن هذه الكتابة التي رواها الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأجمع المسلمون على اتباعها بالنسبة لنظام القرآن كاحدى كيفياته اللفظية التي نزل بها ، وأمر صلى الله عليه وسلم بأدائه عليها كما قال تعالى [ورتل القرآن ترتيلا] كما أمر المسلمون بأدائه والتعبد بتلاوته ، وروايته على هذه الكيفية ، وإليها الإشارة بقول الامام الجزري :

والأخذ بالتجويد، حتم لازم * من لم يجوّد القرآن آثم

لأنه به الاله أنزلا * وهكذا منه إلينا وصلا

فهذه الكتابة أمر لازم للقرآن كهنة من صفاته الذاتية يجب المحافظة

عليها في رسمه كما يجب المحافظة على صفاته اللفظية في نطقه ، وإذا كانت كتبه بهذه المثابة يجب توحيدها ، ولا يجوز تعدده بتعدد الكتب الأخرى. فعر بيته المجعولة من الله تعالى أولى وأجدر بالتنزيه عن شائبة التعدد ، وقد نصوا على أن لفظ القرآن مقصود لذاته كما هو مقصود لدلالته ، وأن عجزه كما هو آت من جهة معناه آت من جهة نظمه وعر بيته ، وأن ذلك من ميزاته عن السنة وعن سائر الكتب السماوية ككتابه والتعبد بتلاوته ، فوجب أن يكون جاء في ذاته وصفاته حي مقدسا لا يحوم حوله تغيير أو تبديل .

وتقدم أن هذه الحكم البالغة المؤسسة على قواعد الدين وأصوله ترشدنا الى أن اختصاص القرآن باللسان العربي من المقاصد السامية التي ترمى إلى تكوين وحدة جامعة عامة لجميع الأمم التي تدين بالاسلام وتخضع للقرآن على اختلاف لغاتها وأجناسها ، وإن النزوع إلى رد القرآن اليهم بالترجمة الأعجمية على ما فيها من قلة الجدوى عوضا عن ردهم الى عريية القرآن ذريعة الى حل هذه الجامعة ، وتفكك هذه الوحدة الشاملة . ويكفيك شاهدا على ذلك ما هو نصب أعيننا من تطور الأمة التركية فيما يخص بأمر دينها وعريية قرآنها ، فانها اليوم غيرها بالأسس ، وارتباطها بالأمم الاسلامية أصبح بعد هذا التطور غيره قبل هذا اليوم

توحيد القرآن في مراتب وجوده

وانظر الى ما بشير اليه جعل القرآن عرييا في جميع مراتب وجوده الكونية ، فقد أظهره الله تعالى في اللوح المحفوظ عرييا ، وعلى السنة الملائكة الكرام عرييا ، وعلى لسان نبيه محمد صلى الله عليه وسلم عرييا ، وأجمع المسلمون على كتابته وقراءته باللسان العربي ، وقد نوه الله تعالى بعرييته في كثير من الآيات : منها قوله تعالى [كتاب فصلت آياته قرآنا عرييا لقوم يعلمون] ، وقوله [إنا أنزلناه قرآنا عرييا]

وقوله [إنا جعلناه قرآنا عربيا] لا شك أن ذلك يرشد الى أن
عربية القرآن من صفاته الذاتية التي يجب توحيدها والمحافظة عليها في أداء
نظمه وتأديته معناه ، فإن آية العجاجة ، وبجالة نظمها ، واتساع حدوده ،
واستكمال علوه ، واستسكانه أسرارها ، واستيفاء حكمه وأحكامه لا يتم إلا
باللغة العربية ، وقد أمرنا الله تعالى بحفظه ونهاها عن التعرض لتغييره وتبديله
وانتهاك حرمة ، وتغيير فطرته ، وتحويل قبلته ، وانتقاص أطرافه . على أن
سنة الله في كتبه السماوية توحيدها في الوجود وتنزيلها على قلوب الأنبياء
بلسان أقوامهم ، وعليهم وعلى من ورثهم من أئمة دينهم القيام بتبليغها وبيان
أحكامها وكل ما فيها مما يحتاج الى البيان تفصيلا فيما يلزم تفصيله ، وإجمالاً فيما
ينبغي إجماله مع المحافظة عليها والتحرز من تعريضها لغير أهلها . هذه هي سنة
الله في كتبه ولن تجحد لسنة الله تبديلا ، والقرآن قد أنزل على لسان نبيه
صلى الله عليه وسلم عربيا ، ووكل أمر يابنه اليه صلى الله عليه وسلم عربيا ،
ثم الى من ورثه من الصحابة والتابعين ، والأئمة المجتهدين ، والعلماء العاملين
كذلك ، ولم يثبت أنه أنزل على النبي صلى الله عليه وسلم مترجما أو ليرجعه
من بعده في وقت من الأوقات ، ولو كان ذلك مطلوباً في شريعته لكان القرآن
أولى بأن يتضمن آية أسماء بترجمته في أي عصر من العصور ، لأن هذه أهم
مسألة في الدين خصوصا وأن بعثته صلى الله عليه وسلم عامة لسائر الأمم
لا فرق بين عربي وعجمي ، ولكن القرآن برىء من ذلك ، وكذا يابنه
صلى الله عليه وسلم ، وبيان الصحابة والتابعين ومن ورثهم ممن يعتد به من
العلماء المتصدين لبيان أحكامها ، ونصوص العلماء كإسائتي متضاربة على منع
ترجمته ، وأنها بدعة وضلالة ، وأي ضلالة ، وروى أن الذين كذبوا بالذكريما
جاهم قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم تعنتا هلا جعل القرآن أعجميا ؟ فقال
تعالى ردا عليهم [ولو جعلناه قرآنا أعجميا لقالوا لولا فصلت آياته ما أعجمي

وعربيّ] أي القرآن أعجميّ ورسول أو مرسل اليه عربيّ : يعني لو نزل القرآن كما يقولون لأنكروا أيضا . ثم ردّ الله تعالى عليهم بقوله [قل هو للذين آمنوا هدى وشفاء والذين لا يؤمنون في آذانهم وقر وهو عليهم عمى أولئك ينادون من مكان بعيد] يعني أن القرآن هاد للمؤمنين ، شاف لما في صدورهم ، كاف في دفع الشبه ، فلذا ورد بلسانهم مجعزا بينا في نفسه مبينا لغيره ، والذين لا يؤمنون بمعزل عن الانتفاع به على أيّ حال جاءهم عربيا أو أعجميا ، ولو كانت الترجمة مشروعة لكان الجواب غير هذا ، ولكنه قرآن عربيّ مجيد [لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم جيد] .

أفبعد هذه الآيات البينات ، والحكم البالغات ، يصح لمسلم أن يسلم بيده كتابه العربيّ المبين لتعبث به عقول الجاهلين ، وألسنة المترجّين .

ردّ القول بأن الترجمة تتحمل من المعاني

ما يتحمّله القرآن

ترجمة القرآن لم يقل أحد من الذين لهم خبرة بصناعة الترجمة شرقيين أو غربيين إنها تحكي نظم القرآن أو معناه على ما هو : كما تحكي لنا رسوم المصاحف العربية نظمه الكريم ، لأن ذلك ليس في مقدور أيّ لغة عربية كانت أو أعجمية ، ولا في وسع أيّ مترجم عربي أو غيره ، ولو كان كذلك لما تمت آية الإعجاز .

وإنما تحكي ما تستطيع أن تحكيه من معاني هذا الأصل البالغ النورة في نظمه ومعناه ، فإذا كانت الترجمة حرفية وكان المترجم عليها بما لا بد منه في تحقيقها فليس في قدرته إلا أن يلاحظ معاني النظم مرثبة حسب ترتيب مبادئه

وقلتزما يفهمه من ظاهر معانيه ، ويستبدل بتلك المياني من لفته مباني أخرى بقدر طاقته وما تسعه أوضاع لفته ، وطبعاً لا يمكن أن يساعده تلك اللغة على تأدية جميع معانيه متصلة مرتبة كما هي مرتبة في نظمه وأسلوبه بل كثيراً ما يفقد منها أو من ترتيبها ما يذهب بأصل المعنى ، وترتيبه ، هذا غاية ما يبلغه المترجون ، وهم فيما بين أطرافه الشاسعة متفاوتون .

ومن وقف على تراجم الغربيين وما فيها من الاختلاف والتفاوت وجدها كسر الأعداد أو كجفاف الأفاض وتزداد الترجمة ركافة وتفكيكا إذا كان أسلوب الأصل العربي بالغا من الفصاحة والبلاغة شأوه الرفيع .

فما بالك إذا كان بالغا مرتبة الإعجاز في نظمه ومعناه ، فهل مع هذا يصح أن يقال وقد قيل ونشرته بعض الصحف : ان الترجمة الصحيحة تحمل ما يحمله القرآن في باطنه من الكنوز والنفائس مما لا يحيط به الوصف . كلا ان للقرآن وأسلوبه شخصية لا تبارى ، فإذا أراد المسلمون أن يقوموا بواجب الاسلام وصيانة القرآن فليدعوا جانب الكلام في ترجمته ، ويستغلوا بالكلام في تبليغ أحكامه وحكمه ، متبعين في ذلك لدينهم ، مقتفين أثر أسلافهم ، معظمين لكتابهم ، موقرين لسنة نبيهم ، وإذا كان ولا بد لهم من ترجمة القرآن ومحاذاة معانيه ، فليضعوا للقرآن أول تفسيراً موجزاً صحيحاً كافياً في معرفة معاني القرآن ومحاسن الدين الاسلامي ، ويتبرجوه ترجمة صحيحة وافية به قدر المستطاع ، وهذا ما يعنى بالترجمة المعنوية التفسيرية ، وإن كان الأقرب الى السنة المتبعة في تبليغ الشريعة أن يترجوا أحكام الدين ومحاسن الاسلام ، غير متبرزين لترجمة القرآن ومحاكاة نغماه أو مبناه بالتراجم حرفية أو معنوية ، فان ذلك أسلم لدينهم ، وأبعد عن خطأ التراجم وخطرها . وأخذ بالاحتكم من آيات الكتاب وبيان السنة .

تبليغ الرسالة وأحكام الدين

قد بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم رسالته الى الناس عامة ، ونشر هدى النبوة بين الأمم والشعوب ببيان أحكام الدين التي جاء بها القرآن الكريم وبينها السنة النبوية بما يتيسر فهمه ويستطاع سبيله بدون ضرورة الى تعدد لغاته ، ولا ابلاغهم نصوص آياته .

ولذلك حينما دعا عليه الصلاة والسلام قبائل العرب ورؤساءهم وملوك الأرض الى الاسلام لم يرسل اليهم سوراً من القرآن ولا آيات منه للدعوة بها ، وانما بعث اليهم الكتب ، ودعاهم صلى الله عليه وسلم ببيانه الشافي .

ومن ذلك كتابه عليه الصلاة والسلام الى طهفة النهدي وقومه ، وكتابته الى كسرى ملك الفرس مع عبد الله بن حذافة ، والى قيصر ملك الروم مع دحية الكلبي ، والى المقوقس صاحب مصر مع حاطب بن أبي بلتعة ، والى النجاشي ملك الحبشة مع عمرو بن أمية الضمري ، وجاء في كتابه صلى الله عليه وسلم اليه كما في الصحيحين آية واحدة .

ونصه : من محمد رسول الله الى هرقل عظيم الروم ، سلام على من

اتبع الهدى .

أما بعد : فاني أدعوك بدعاية الاسلام ، أسلم تسلم يؤتك الله أجرك مرتين ، فان توليت فإلما عليك إثم الأريثين ، وإيا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم : أن لا نعبد إلا الله ، ولا نشرك به شيئاً ، الا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله ، فان تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون [الأريثيون - الزرّاع التابعون له] .

وهذه الآية ونحوها مما يذكر في مكتبته صلى الله عليه وسلم لم يقصد بها إبلاغ نظم القرآن وتحمله والتعبد بتلاوته ، وانما هو اقتباس قصده ببيان المعنى

المراد في هذا المقام ، فيجوز أن يكون قد ترجم ترجمة معنوية . وعلى فرض ترجمته ترجمة حرفية فهي تابعة لترجمة كتابه صلى الله عليه وسلم كما تبع القرآن تفسيره العربي في أحكام كثيرة ، فلا يلزم من جواز ترجمة هذا القدر اليسير التابع لغيره بجواز ترجمة القرآن مطلقا ، اذ فرق بين ترجمة ما يقع في الكتاب من الآية والآيتين اقتباسا لمناسبة وبين ترجمة القرآن بتمامه أو بعض منه مستقلا كما أشار اليه الامام النووي في شرح مسلم وغيره من أجله العلماء .

ولم يثبت أنه صلى الله عليه وسلم وجه دعوة الاسلام الى أحد بمجرد آيات القرآن ، أو سورة مترجمة أو غير مترجمة ، بل نهى عن إرسال القرآن غير مترجم الى أرض العدو ، فقد أخرج الثلاثة وأبو داود عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يسافر بالقرآن الى أرض العدو ، واستثنوا من ذلك نحو الآية والآيتين ، وفي كتب المالكية : وخرم إرسال مصحف أو جزئه ما عدا آية أو آيتين لكافر خشية إهائه أو اصابه نجاسة له أو نحو ذلك .

ولو كان بث آياته ضروريا في التبليغ مترجما أو غير مترجم لما تركه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو صاحب الرسالة المأمور بالتبليغ والانذار كما قال تعالى [يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك ، وإن لم تفعل فما بلغت رسالته] ، وقال تعالى [وأوحى الى هذا القرآن لأنذركم به ومن بلغ] أى لأنذركم به يا أهل مكة وسائر من بلغه القرآن . وقد بين صلى الله عليه وسلم بفعله وقوله المراد من تبليغه والانذار به في هاتين الآيتين وأن المراد تبليغ أحكامه والانذار بها ، وهذا مما لا نزاع فيه لأحد من المسلمين .

تبليغ القرآن وأحكامه

ومن ذلك يعلم أن نظم القرآن وأسلوبه العربي لا يتعلق به أمر التبليغ الا بالنسبة لمن يمكنه أن يقرأ باللغة العربية لتحمل والتعبد بتلاوته وحفظه والاحتجاج به وتأدية القدر المطلوب منه في الصلاة ، ومن لا يمكنه القراءة بها يجب عليه تعلمها لتأدية ما يطلب منه وجوبا ، ويندب له فيما يطلب منه ندبا لأن الوسيلة تعطى حكم مقصدها ، وذلك لا يكون الا بعد الاسلام .

وأما بالنسبة لأحكام الدين فكالسعة الى الاسلام عام لجميع الأمم لا فرق بين عربي وغيره ، وطرق التبليغ مختلفة ، فارة بالمشافهة بواسطة وبغير واسطة ، وتارة بالكتابة وإرسال الرسائل الى الأمم ، وينبغي أن يكون مع كل كتاب إمام أمين كما وقع له صلى الله عليه وسلم وهو مبعوث الى الثقليين . فقد بلغ جميع ما أوصى إليه من الأحكام بهذه الطرق ، فبلغ الحاضر منهم وأمر الشاهد أن يبلغ الغائب ، وأرسل للغائب رسولا تارة وبعث اليه بكتاب تارة أخرى .

وقد ذكر ابن اسحق في سيرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الناس في حجة الوداع خطبة بين فيها ما بين حمد الله وأثنى عليه . ثم قال : أيها الناس اسمعوا قولي فاني لا أدري لعلى لا ألقاكم بعد عامي هذا بهذا الموقف أبدا ، أيها الناس : ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام الى أن تلقوا ربكم نكرومة يومكم هذا وكرومة شهركم هذا وإنكم ستلقون ربكم ، فيسألكم عن أعمالكم وقد بلغت ، ثم أوصى صلى الله عليه وسلم بالنساء .

ثم قال عليه الصلاة والسلام : فاعقلوا قولي فاني قد بلغت وقد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلا تضلوا كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله

عليه وسلم الى أن قال بأبي هو وأمي اللهم هل بلغت ، فقال الناس : اللهم نعم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم اشهد .

وله صلى الله عليه وسلم خطب كثيرة من هذا القليل بلغ فيها أحكام الدين ونصائحه ، وأحاديثه في هذا الباب كلها تبليغ وبيان ، واقتنى أثره في ذلك الخلفاء الراشدون والعلماء العاملون فمن أحسن اللغة العربية بلغ بها من يفهمها ، ومن لم يحسنها بلغ بالترجمة .

أما نظم القرآن الكريم ، فلا يبلغ الا لمن دخل في الاسلام فأحسن اللغة العربية .

وجلة القول : أن الترجمة الحرفية للقرآن لا تجوز ، وأن تعميم الرسالة للبشر لا يتوقف عليها بل لا تفيد ، وإنما الذي يفيد كما علمت تبليغ أحكامه وسبيله كما علمت أن تترجم أحكام الاسلام من عقائد وعبادات وغيرها ترجمة صحيحة وافية مشفوعة ببيان حكم التشريع ومقاصده حتى يتجلى للطلع عليها محاسن الدين الخفيف ، وأسرار الشرع المنيف ، وبذلك تنتهى حاجة من لا يعرف لغة القرآن وأحكام الاسلام ، وبه تتحقق الدعوة اليه والانداز به ، فإذا عرف محاسنه ، وشرح الله صدره اليه تسمو نفسه الى تعلم لغة القرآن وعندئذ يبلغ بلسانه ويخاطب بحكم التحمل له والتعبد بتلاوته ، فهذا هو السبيل المشروع في الدعوة الى الاسلام ، والصراط المستقيم لمن ينتقى الوصول لباب السلام ، وإن أصدق الحديث كتاب الله تعالى ، وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار .

فتح باب الترجمة للمسلمين وثبة خطيرة في الدين

ان ترجمة القرآن التي تناولها الغربيون لا يهتم بأمرها به وإنما البلاء

كل البلاء اذا فتح هذا الباب للسامين ، وهم على ما تعهدون ، فسرعان ما يلجحه كل طارق ، ويدلف اليه كل قاصد ، لا فرق بين عالم وجاهل وعارف بأسلوب القرآن وغير عارف ، وعلى توالى الأيام وتتابع العصور ، يتناسى الأصل ويهجر ، وتكثر التراجم وتختلف ، وتعرف هذه ترجمة فلان ، وهذه ترجمة فلان ، ويقال هذه تدل على كذا ، وتلك تدل على خلافه ، وهكذا يؤدى بالطبيعة وحكم العادة الى تشعب الأهواء ، وتباين الآراء ، واختلاف الناس فى دين الله ، وأقول شمس القرآن الساطعة ، وتلاشى نوره المهادى ، والأخذ بحرفية التراجم والاعتماد عليها وحدها كما يؤخذ الآن بحرفية القرآن المبين ، ويعتمد عليها ويسهل عليهم أمر ذلك فهمهم أن الترجمة تحمل معانى القرآن من غير إخلال بها ، وأنها قرآن باعتبار اشتراكه عليها وان كانوا خاطئين .

وها نحن الآن نرى كثيرا من مقلدة الغربيين الغربيين بكل حديث مهما كان شأنه قد هجروا لغة قومهم ، وكتب دينهم ، وعادات بلادهم ، وآداب أهلهم ، وبتوا حبل الصلة بها ، وبعدوا كل البعد عن أهلها غراما بالتقليد ، ولوعا بالجديد ، حتى لقد بلغ من شدة اصطباغهم بصيغة الفرنجة أن نبللت ألسنتهم ، وأصبحوا اذا أرادوا التعبير عن غرض أدركهم الى والحصر ، فيأتون بعبارات بعضها عربى ضعيف ، وبعضها بلغات أخرى ، شأن الدخلاء فى اللغة اذا علموا منها القليل ، ومنهم من لا يمكن افهامه الفرض الا من طريق الترجمة دون الأسلوب العربى ، ومنهم الآن من لا يعرف قليلا ولا كثيرا من دينه وكتبه ، حتى اذا أخبر بأن ما هو مولع به نومستحسن له من آداب الغرب وحسناته قد جث عليه الدين وأفاض فيه علماء الاسلام غيب واستغرب .

فإذا كان هذا حال المسلمين وحال أبناء اللغة ولم يبلغ الشر مداه ، فما ذاعسى أن يكون الحال إذا توالى الزمن وانقضت البقية الباقية ، وكثر هؤلاء المجمعون ، واقطعت صلتهم بالقرآن الشريف ولغته وأهله وكتبه ، لا شك أن القرآن يصبح غريبا في قومه غريبا في شرقه .

ان دام هذا ولم تحدث له غير * لم يك ميت ولم يفرح بمولود ولئلك جاءت نصوص العلماء بتحريم ترجمة القرآن وقراءته وكتابته بغير العربية صيانة له ، وحفظا لما أمر الله تعالى بحفظه ، ودرءا للمفسدة مقتم على جلب المصلحة ، وسدّ النرائع من الدين ، والله غالب على أمره .

نصوص العلماء في حكم الترجمة

قال شيخ الاسلام أبو الحسن المرغيناني الحنفي : ويمنع من قراءة القرآن وكتابته بالفارسية بالاجماع لأنه يؤدى الى الاخلال بحفظ القرآن (لفظا ومعنى) وقد أمرنا بحفظ لفظه ومعناه فانه دلالة على النبوة ، ولأنه يؤدى الى التهاون بأمر القرآن اه .

وقال في معراج البراية : من تعمد قراءة القرآن أو كتابته بالفارسية فهو مجنون أو زنديق ، والمجنون يداوى ، والزنديق يقتل ، وروى ذلك عن أبي بكر محمد بن الفضل البخارى انتهى ، وفي البراية : ان القرآن اسم للنظم والمعنى جميعا بالاجماع ، وقد أنزل حجة على النبوة وعلمنا على الهدى ، والهدى بمعناه ، والحجة بنظمه ، وكما أن الاخلال بالمعنى يسقط حكم القراءة ، كذلك الاخلال بالنظم ، ولأن حفظ القرآن واجب في الجملة ليكون حجة على الحكم ، ولا قراءة تجب إلا في الصلاة ، فعمل أنها متعلقة بعين ما أنزل ليقيم الحفظ بها انتهى ، وروى عن الإمام أبي حنيفة كما في الهداية وغيرها جواز قراءة القرآن بالفارسية في الصلاة مطلقا ، وعن الصاحبين إذا كان لا يحسن العربية ،

أما إذا كان يحسنها فلا يجوز وتفسد صلاته إذا قرأ بغير العربية . وروى أبو بكر الرازى وجاعة من أصحاب أبى حنيفة رجوع الامام إلى قول الصحابين ، وعليه الاعتماد . وقال الامام الزاهدى فى الجامع الصغير : محل عدم الفساد عند الجوز إذا قرأ بالفارسية كل لفظ بما هو فى معناه من غير أن يزيد فيه شيئا ، أما إذا قرأ على سبيل التفسير فتفسد صلاته بالاجاع انتهى ، وهو قيد حسن ، لأنه حينئذ يكون متكلماً بكلام غير القرآن من كلام الناس ، وهو مفسد للصلاة ، وقول الامام وصاحبيه بجواز قراءة القرآن بالفارسية فى الصلاة لمن لا يحسنها ليس مبناه أن الترجمة تعتبر قرآناً عند الجوز عن أدائه بالعربية ، يفرض عليه ذلك فى هذه الحالة ، بل المقروض عليه حينئذ تعلم العربى ، لأنه القرآن المأمور به فى الصلاة ، وإنما هو مبنى على الاكتفاء بالمعنى فى حقه لجزمه ، ولأنه الميسور له من معنى القرآن الذى هو مجموع النظم والمعنى المأمور به فى الصلاة . ولما كان أداء المقروض موقوفاً على النظم العربى وليس ذلك ميسوراً له أتى بالترجمة بدلاً عنه لتقوم مقامه فى أداء المعنى المقروض مع أنها ليست قرآناً ، لأن القرآن هو كلام الله المنزل بلغة العرب ، والترجمة ليست كذلك ، وهذا يؤيد قهيد الامام الزاهدى السالف الذكر .

وظاهر أن مسألة القراءة فى الصلاة شىء ، ومسألة ترجمة القرآن وقراءته بغير اللغة العربية مطلقاً شىء آخر ، والكلام فى الثانى دون الأول ، ولا يلزم من جواز الأول على فرض تسليمه جواز الثانى حتى ينسب الى الامام وصاحبيه القول بجواز ترجمة القرآن وقراءته خارج الصلاة وكتابته بغير اللغة العربية وكيف ذلك ؟ وقد أجمعت كتبهم على أن الخلاف فى خصوص الصلاة ، وأصله أن الامر بالقراءة إنما هو فى الصلاة دون غيرها ، كما أطبقوا على أنه المراد فى قوله تعالى [فاقروا ما تيسر من القرآن] والقرآن المعرف هو اللفظ المنزل بلغة العرب خاصة ، بل قد قلل عن الامام أنه رجع عن هذا القول فى الصلاة

أيضا إلى القول بعدم جواز الصلاة بالفارسية مطلقا ، فيكون النظم ركنا لازما
 عنده في كل حالة كما ذكره العلامة الألوسي في تفسيره عند قوله تعالى [وانه
 لفي زبر الأولين] . ومن هذا يعلم ما في استدلال بعضهم بقول الامام على
 ترجمة القرآن بأي لغة خارج الصلاة ودخلها للقادر والعاجز ، لأنه على رواية
 التخصيص بالفارسية التي هي أدنى إلى لغة القرآن لا تجوز غيرها مطلقا ، وعلى
 رواية رجوعه إلى قول صاحبيه لا تجوز خارج الصلاة مطلقا ولا للقادر في الصلاة ،
 وعلى رواية الثقات عنه لا تجوز مطلقا بغير العربية في الصلاة وغيرها للقادر
 والعاجز ، والمعول عليه رأيه الأخير الذي صح رجوعه اليه كما هو رأى الجماعة ،
 فكيف يصح الاستدلال بقوله على جواز ترجمة القرآن مطلقا .

ونقل عن الثفال من أئمة الشافعية أن قراءة القرآن بالفارسية مع كونها أفضل
 اللغات لا تتصور ، قيل له فإذا لا يقدر أحد أن يفسر القرآن ؟ قال ليس كذلك ، لأن
 هناك : أى في التفسير يجوز أن يأتي ببعض مراد الله تعالى ويجز عن
 البعض ، أما إذا أراد أن يقرأ بالفارسية ، فلا يمكن أن يأتي بجميع مراد
 الله تعالى ، لأن الترجمة إبدال لفظ بلفظ آخر يقوم مقامه ، وذلك غير ممكن
 بخلاف التفسير فلا يقصد منه ذلك ، ومنه يعلم ما أشرنا إليه غير مرة من أن
 الترجمة الحرفية غير الترجمة التفسيرية ، وأن غير الممكن انما هو الترجمة الحرفية
 بالمثل ، وأما بدون المثل فممكنة على أن تقوم مقامه في الجلة ، بل واقعة من
 المجترئين عليها ، وإن كانت توجب اختلالا في النظم والمعنى وهم يعتبرونها في
 نظرهم هيكلا قرآنا من كلام البشر يحل محل الهيكل القرآني الالهي
 ويزعمون أنها مثله متواصل الحروف والكلمات مرتب السور والآيات ذا
 شجون وفنون ، وأخبار وأمثال ، وحلال وحرام ، وناسخ ومنسوخ ، ومحكم
 ومتشابه كالقرآن سواء . ولا شك أن ذلك مع كونه باطلا لا يجوز على القرآن
 الكريم الذي هو كلام الله القديم ومظهر صفته النفسية ، وحاشاه أن يمثل هذا

التثنية المقنونة ، وعلى هذا تكون القراءة بهذه الترجمة كالقراءة بالحروف المبجلة والكلمات الزائدة الناقصة لاجتياز في الصلاة ولا خارجها على الصحيح وقد نصوا على أن قراءة القرآن بالعربية إذا لم تستوف شروط الأداء تكون ممنوعة كما ذكره الامام الجزري وغيره ، ومذهب الشافعية عدم جواز قراءة القرآن بالفارسية في الصلاة مطلقا سواء كان يحسن العربية أو لا يحسنها .

وكذلك خارج الصلاة كما ذكره شيخ الاسلام ابن حجر في فتاويه وفي شرح العباب أن كتابة القرآن العظيم بالجمعي تصرف في اللفظ المجز الذي حصل به التحدي بما لم يرد ، بل بما يؤهم عدم الاعجاز ، بل بالركاكة لأن الألفاظ الجممية فيها تقديم المضاف اليه على المضاف ، وذلك بما يخل بالنظم ويشوش النظم ، وقد صرحوا بأن الترتيب مناط الاعجاز ، وهو ظاهر في حرمة تقديم آية على آية : أى أو جملة على جملة ، أو كلمة على كلمة كما يحرم ذلك قراءة انتهى

بل نصوا على أن في ترتيب حروف الكلمات القرآنية ومراعاة التناسب فيما بينها من الصفات من وجوه الاعجاز ما لا يقدر أحد من البشر على الاتيان بمثله فضلا عما في ترتيب الكلمات والجل من اللطائف والأسرار ما لا يحوم حول بيانه لسان أو دركه جنان .

ومذهب الحنابلة أن الصلاة تفسد بالقراءة بالفارسية ونحوها عند المجز وعدمه ، وهو يدل على منع ترجمة القرآن وقراءته بغير العربية مطلقا . ومذهب المالكية أنه لا تجوز قراءة القرآن وكتابته بغير العربية مطلقا ، ولذلك أوجبوا تعلم الفاتحة على من لا يحسن قراءتها في الصلاة بالعربية ان أمكن ، والاتم بمن يحسنها ، فان لم يمكن فالتحار سقوطها وسقوط القيام لها ، وقيل يجب قيامه بقدر ما ينس من الذكر ..

إذا علمت هذا فالمعول عليه عند جميع الأئمة أنه لا تجوز كتابة القرآن ولا قراءته بغير العربية لعاجز أو قادر لافى الصلاة ولا خارجها إلا ما تقدم عن بعض السادة الحنفية فى خصوص الصلاة للعاجز عن العربية ، وقد علمت مافيه وتصحيح الثقات رجوع الامام عنه .

وما يتوهم من جواز الترجمة الحرفية أخذاً من ظاهر قوله تعالى [وان أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله] فليس بصحيح لأن المعنى كإذ كره الألويسى وغيره أن المشرك إذا طلب الأمان بعدا تقضاء الأجل المضروب يؤمن حتى يتدبر الأمر ويتعظ بما يدعى إليه من هدى الاسلام ، فان كان من العرب تتلى عليه آيات الله وكلامه لأنه من أعرف الناس بدلالاتها وأعلامهم ببراعة أساليبها ، وبلاغة نظمها ، وان كان من غير العرب الذين لا يعرفون اللغة العربية بين له ما يرشده للحق ويهديه إلى الصراط المستقيم لخصوص كلام الله تعالى ، واقتصر فى الآية على ذكر السماع لأنها مسوقة لبيان حال مشرك العرب ، وهم من أهل اللسن والبلاغة وان كان لفظها يتناولهم وغيرهم من المشركين ، والمراد حتى ينصاعوا لطاعة الله ورسوله .

نصوص العلماء فى الرواية بالمعنى

الرواية بالمعنى وان كانت تشمل بفهومها العام ترجمة القرآن والسنة مطلقا تفسيرية أو حرفية بلغة الأصل أو بلغة أخرى ، ولكن تعورفت فى الترجمة بلغة الأصل . وقد اتفق العلماء على منعها فى القرآن مطلقا .

واختلفوا فى السنة على تفصيل فى ذلك ، ففى كشف الأسرار شرح أصول الامام الزردوى فى باب شرط نقل المتن ماملخصه : نقل الحديث ان كان بلفظ محاك للفظ المسموع منه صلى الله عليه وسلم فذلك نقل للحديث ورواية له بلفظه ، وان كان غير محاك للفظ المسموع ولا مطابق له ، بل مطابق لعناء ، فذلك نقل للحديث ورواية له بالمعنى .

وقد اختلف السلف في جوازه ، فذهب جمهور الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الفقهاء وأئمة الحديث إلى القول بجوازه بشرط أن يكون الناقل عارفاً بدلالة الألفاظ واختلاف مواقعها ، وأن يكون ذلك في نوع خاص من السنة ، وهو ما يكون محكماً لا يشتبه معناه ولا يحتمل غير ما وضع له إلا من فيه من الغلط ، أو ظاهراً يحتمل غير ما ظهر من معناه من عام يحتمل الخصوص أو حقيقة تحتمل المجاز إذا كان الناقل مع ذلك عالماً بنقه الشريعة حتى يؤمن عليه أن ينقله عبارة لا تكون مثل الأصل في الدلالة ، وماعدا هذين النوعين من مشكل ومشتكك أو مجمل ومتشابه أو من جوامع الكلم التي اختص بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يحل فيه الرواية بالمعنى ، لأن الأول لا يفهم معناه إلا بتأويل وتأويله على غيره ليس بحجة ، والثاني لا يتصور فيه النقل ، لأن المجمل ما لا يفهم مراده إلا بالتفسير والمتشابه ماسدٌ علينا باب دركه وابتلينا بالكف عنه ، والثالث لا يؤمن فيه الغلط لاحاطة الجوامع بمعان قد قصرت عنها عقول ذوى الألباب . وتمسكوا في جواز النوعين المذكورين باتفاق الصحابة على قولهم : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا ونهانا عن كذا ، وبأننا نعلم قطعاً أن اللفظ غير مقصود في باب الحديث ، بل المقصود هو المعنى ، وهو حاصل فلا يلتفت إلى اختلاف اللفظ ، بخلاف القرآن والأذان والتشهد وسائر ما تعبد فيه باللفظ ، لأن اللفظ فيها مقصود كالمعنى حتى تعلق جواز الصلاة وسحرة القراءة على الجنب والحائض والآية المنسوخة فلا يجوز الإخلال به كما لا يجوز بالمعنى .

وقال بعض أهل الحديث لا يجوز نقله بالمعنى بحال ، وهو مذهب عبد الله ابن عمر من الصحابة ومحمد بن سيرين وجاعة من التابعين ، وهو اختيار أبي بكر الرازي من أصحابنا ، وتمسكوا بأن النقل بالمعنى ربما يؤدي إلى اختلال معنى الحديث ، فإن الناس متفاوتون في إدراك معنى اللفظ الواحد كما أشار إليه .

النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : « قرب حامل فقه الى غير فقيه ، وورث حامل فقه الى من هو أفقه منه » .

ولهذا يحمل كل واحد منهم اللفظ الواحد على معنى لا يحمله عليه غيره مع أنه عليه السلام قد أوتي جوامع الكلم ، وكان أفصح العرب لسانا وأحسنهم بيانا ، فلو جوزنا النقل بالمعنى ربما حصل التفاوت العظيم مع أن الراوى يظن أن لا تفاوت ، ولأنه لو جاز تبديل لفظه عليه السلام بلفظ آخر لجاز تبديل لفظ الراوى أيضا بالطريق الأولى ، لأن التغير في لفظ غير الشارع أيسر منه في لفظ الشارع ، ولجاز ذلك في الطبقة الثالثة والرابعة ، وذلك يفضى الى سقوط الكلام الأول ، لأن الانسان وإن اجتهد في تطبيق الترجمة لا يمكنه الاحتراز عن تفاوت وإن قل ، فاذا تواترت هذه التفاوتات كان التفاوت الأخير تفاوتا فاحشا بحيث لا يبقى بين الكلام الأول وبين الآخر مناسبة اهـ .

واذا منع النقل بالمعنى في السنة لهذا ، فمنعه في القرآن أولى وأجدر لمثل هذا وغيره .

وظاهر أن الكلام إنما هو في النقل والرواية بالمعنى التي ليست شرحا وتفسيرا للسنة ، وإنما هي ابدال اللفظ النبوى بلفظ آخر يحمل محله ويؤدى معناه كما يؤخذ من عبارة الكشف أولا وآخرا ، ولذلك انفقوا على جواز شرح الشريعة وتفسيرها بالحجمية والعريية .

واختلفوا في الرواية بالمعنى فهى كالترجمة الحرفية بلغة أخرى ، بل الرواية بالمعنى أولى بالجواز من الترجمة في السنة ، وكلاهما ممنوع في القرآن بثباته ، والتفصيل والشروط التي اعتبرت في جواز رواية السنة بالمعنى على القول به معتبران في ترجمتها من باب أولى ، وفي شرح النووى على صحيح مسلم : فصل إذا أراد رواية الحديث بالمعنى ، فإن لم يكن خيرا بالألفاظ ومقاصدها عالما بما

يجل معانيها لم يجزله الرواية بالمعنى بلا خلاف بين أهل العلم ، بل يتعين اللفظ وإن كان عالما بذلك ، فقالت طائفة من أصحاب الحديث والفقه والأصول لا يجوز مطلقا ، وجوزوه بعضهم في غير حديث النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجوزوه فيه . وقال جمهور السلف والخلف من الطوائف المذكورة يجوز في الجميع إذا جزم بأنه أدنى المعنى ، وهذا هو الصواب الذي تقتضيه أحوال الصحابة فمن بعدهم رضي الله عنهم في روايتهم القضية الواحدة بألفاظ مختلفة . ثم هذا في الذي يسمعه في غير المصنفات ، أما المصنفات فلا يجوز تغييرها وإن كان بالمعنى اه وإذا كان هذا حكم الرواية بالمعنى في الحديث فظاهر بلا خلاف ولا مسرية أن رواية القرآن بالمعنى أو ترجمته بلغة أخرى لا يجوز قطعاً .

وتقدم عن القفال من أئمة الشافعية أن قراءة القرآن بالفارسية مع كونها أفضل اللغات لا تصح ، قيل له فإذا لا يقدر أحد أن يفسر القرآن قال : ليس كذلك ، لأن في التفسير يجوز أن يأتي ببعض مراد الله تعالى ويجز عن البعض ، أما إذا أراد أن يقرأه بالفارسية فلا يمكن أن يأتي بجميع مراد الله تعالى ، لأن الترجمة إبدال لفظ بلفظ آخر يقوم مقامه ، وذلك غير ممكن بخلاف التفسير فلا يقصد منه ذلك اه أى بل يقصد منه بيان المعنى وشرحه والتعبير عنه بما يطابقه من الألفاظ بدون محاجة لنظم الأصل وإبداله بلفظ آخر بخلاف قراءة القرآن بلغة أخرى ، فإنها لا تصح إلا بمحاجة نظمها لنظمه وإبدال لفظه بلفظ تلك اللغة ، وذلك غير ممكن إذا كانت المحاكاة من كل وجه ، أما إذا كانت بدون ذلك فممكنة وواقعة من الذين احترقوا عليها واعتبروها في نظرهم قرآنا ، وتذرعوا إلى إطلاق اسم القرآن عليها وإنما ترجمته باتخاذها بدلا عنه ومعاملتها معاملته ، وزعموا أن المقصود من القرآن معناه دون لفظه ، وأنهم وصلوا بالترجمة إلى هذا المقصود ، ولا شك

أن ذلك خطأ صراح لا يجوز على القرآن الكريم الذى هو كلام الله القديم ومظهر صفته النفسية ، وحاشاه أن يمثل هذا التمثيل الممقوت ، وإليه يشير الامام القفال بقوله : أما إذا أراد الخ ، وعلى هذا تكون القراءة بهذه الترجة كالقراءة بالحروف المبجلة والكلمات الزائدة والناقصة لا تجوز فى الصلاة ولا خارجها على الصحيح لما فيها من التصرف فى كلام الله بما لم يرد به نقل أو عقل ، بل بما فيه تطاول على الله تعالى بالتغيير والتبديل وإقامة هيكل الترجة البشرى مقام الهيكل الالهى العربى ..

وأيّن الثرى من الثريا * وأيّن الثريا من يد المتناول
أليست الترجة الحرفية بغير لفته كوضع كلمات عربية موضع كلماته ، وهو ممنوع بتاتا كما تقدم فى منع رواية القرآن بالمعنى ، بل لاتباعه إذا قلنا ان ترجمة القرآن تغيير لفطرة الله التى فطر القرآن عليها لأنها تغيير لعريته ، وإضاعة لحكم التعبد بتلاوته ، والاعجاز بنظمه ، ويقربه قوله تعالى [ولآمرنهم فليقرئن خلق الله ومن يتخذ الشيطان وليا من دون الله فقد خسر خسرانا مبينا] .
فقد ذكر المفسرون أن من جملة تغيير خلق الله تعالى الذى يفعله الانسان باغراء الشيطان تغيير فطرة الله تعالى التى فطر الناس عليها ، وهى الاسلام باستعمال الجوارح والقوى فيما لا يعود على النفس بكاملها ولا يوجد لها من الله زلفى لأنه استعمال لها فى غير ما خلقت له .

وظاهر أن ترجمة القرآن تغيير لفطرة الله تعالى التى فطر القرآن عليها وهو أصل الايمان والاسلام ، لأنها إضاعة لعريته وحكم التعبد بتلاوته والاعجاز بنظمه ، والاهتداء بهديه .

هذا ملخص ما كتبناه فى المقالة السابقة مع مزيد بيان وتحرير ، والله الهادى إلى سواء السبيل .

ثم رأيت أن أذيل هذه الكلمة بثلاث آيات من القرآن ، ثم بمثلها

وأتبع كلا منها بتفسير عربي وجيز يفتح باب الفهم لقارى تلك الآيات ثم أتبعه بترجمتهما من لغات أخرى متعددة فرنسية وإنكليزية معزوة لأصحابها الذين تناولوا ترجمة القرآن من كبار المستشرقين ، ثم أتبع نص تلك التراجم بترجمته الى العربى مأخوذة كما هي من قلم الترجمة لمجلة « نور الاسلام » الأزهرية كما كتبته اليها صاحب الميزة الأستاذ عبدالعزيز بك محمد المستشار بمحكمة الاستئناف ، ومدير إدارة المجلة المذكورة لينظر القارى الفطن فى هذه الأمثلة ويقارن بين ما أخرجه تلك التراجم الى العربى وبين نص القرآن وأسلوبه المجيد ، واليك الأمثلة .

المقارنة بين النص القرآنى وما أخرجه

تلك التراجم الحرفية الى العربى

الآيات الثلاث من سورة الكهف

قُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثُوا لَهُ غَيْبُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَبْصِرْ بِهِ وَأَنْنِيعَ مَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا * وَأَتْلُ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنْ كِتَابِ رَبِّكَ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَلَنْ تَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحَدًا * وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الدُّنْيَا وَلَا تُطِيعَ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا *

التفسير

[قل الله أعلم بما لبثوا] وقد أعلمهم به ، ولا شك فيما أعلم به من [له
 غيب السموات والأرض] أى جميع ما غاب فيهما وخفى من أحوال أهلها
 [أبصر به وأسمع] أى ما أبصره تعالى ، وأسمعه لساثر الموجودات التى
 منها مدة لبثهم [ما لهم] أى لأهل السموات والأرض [من دونه] تعالى
 [من ولى] يتولى أمورهم [ولا يشرك فى حكمه أحدا] كائنا من كان
 أو الضمير لأهل الكهف على معنى ما لهم من يتولى أمرهم ويحفظهم غيره
 سبحانه ، ولا يشرك فى حكمه الذى ظهر فيهم أحدا من الخلق [وائل
 ما أوحى إليك من كتاب ربك] أى لازم تلاوة ذلك على أصحابك ، ولا
 تكثر بقول من يقول لك انت بقرآن غير هذا أو بآله [لا مبدل لكلماته]
 أى لا يقدّر أحد على تبديلها وتغييرها غيره [ولن نجد من دونه ملتحدا]
 أى ملجأ يعدل إليه عند إلمام ملأمة [واصبر نفسك] أى احبسها وثبتها
 [مع الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي] أى يعبدونه دائماً ، وشاع فى
 لسان العرب استعمال مثل هذه العبارة للدوام [يريدون وجهه] أى
 يريدون بذلك الدعاء رضاه سبحانه وتعالى دون الرياء والسمة [ولا تعد
 عينك عنهم] أى لا تحقرهم وتصرف نظر عنهم الى غيرهم [تريد زينة
 الحياة الدنيا] أى تطلب مجالسة من لم يكن مثلهم من الأغنياء وأصحاب الدنيا
 [ولا تطع] فى تنحية الفقراء عن مجلسك [من أغفلنا قلبه] أى جعلنا
 قلبه غافلاً [عن ذكرنا واتباع هواه] فى طلب الشهوات [وكان أمره]
 فى اتباع الهوى وترك الإيمان [فرطاً] أى ضياعاً وهلاكاً ، وذلك من الله
 تعالى تشريع لأمة محمد صلى الله عليه وسلم وتربية له كما قال صلى الله عليه
 وسلم « أدبني ربي فأحسن تأديبي » أوسى ملخصاً .

وهذه ترجمه الآيات الثلاث :

باللغة الفرنسية والانكليزية .

النص الفرنسي

SAVARY ١ - تقلا عن ترجمة « سافارى »

Dieu sait parfaitement le temps qu'ils y resterent.
Les secrets des cieux et de la terre lui sont dévoilés .
Il voit et entend tout. Il n'a point d'autre protecteur
que lui et il n'associe personne a ses jugements .

Lis Le Koran que Dieu t'a révélé. La doctrine est
immuable. Il n'y a point d'abri contre le Tres Haut.

Sois constant avec ceux qui l'invoquent le matin
et le soir et qui recherchent ses graces. Ne detourne
point d'eux tes regards, pour te livrer aux charmes
de la vie mondaine. Ne suis pas celui dont le coeur
nous a oublié, et qui n'a pour guide que ses desirs
et ses passions déréglées .

الترجمة العربية : بحسب ما يفهم من النص الفرنسي « لسافارى »

الله يعلم تماما الزمن الذى مكتوبه . أمرار السموات والأرض كشفت له .
هو يرى ويسمع كل شيء . ليس له من واق غيره ولا يشرك أحدا في أحكامه
واقرا القرآن الذى أوحاه الله اليك ، فذهب (حكمه) لا يمكن تبديله
ليس هناك من عاصم من العلى الأعلى . كن صابرا مع الذين يدعونك صباحا
ومساء طلبا لرحمته لا تحول عنهم نظراتك لتلقى بنفسك في ملذات الحياة الدنيا
لا تتبع من نسينا قلبه وليس له من مرشد سوى شهوته وأهوائه المختلة .

MONTET

٢ - نقلا عن ترجمة « مونتيه »

Dis : " Allah sait le mieux combien de temps ils (y) restèrent. C'est à Lui les mystères des cieux et de la terre : Il peut voir et entendre. (Les hommes) n'ont pas d'autre patron que Lui. Allah ne s'associe personne dans ses jugements .

Recite (donc) ce qu'il t'a été révélé du Livre de ton Seigneur; personne ne (peut) changer Ses paroles; tu ne trouveras pas de refuge en dehors de Lui .

Montre - toi patient à l'égard de ceux qui invoquent leur Seigneur matin et soir, dans le desir qu'ils ont (devoir) Sa face. Ne détourne pas d'eux tes yeux pour le desir du brillant de la vie de (ce) monde; et n'obéis pas à celui dont Nous avons rendu le coeur inattentif à notre souvenir, et qui suit ses passions. Car tout ce qu'il fait est (toujours) au-delà (de la vérité).

الترجمة العربية : بحسب ما يفهم من النص الفرنسي « لمونتيه »

قل الله يعلم أحسن مقدار الزمن الذي مكثوه (فيه) له غوامض السموات والأرض : يستطيع أن يرى ويسمع ليس لهم (الناس) سيد غيره (الله) لا يشرك أحدا في أحكامه .

اتل (إذا) مأوحي (ما كشف لك عنه) إليك من كتاب ربك . لا يستطيع أحد أن يبدل كلامه لن تجد ملجأ خارجا عنه . اظهر بمظهر الصبر (أظهر نفسك صابرا) نحو الذين يدعون ربهم صباح مساء رغبة في أن يروا وجهه . لا تتحول عينيك عنهم للرغبة في زهو الحياة (هذه) ولا تطع من جعلنا قلبه غافلا عن ذكرنا ويتبع أهواءه ، لأن كل ما يفعله بعيد دائما عن الحقيقة .

النص الانجليزى

١ - نقل عن ترجمة « رودول » RODWELL

Say : God best knoweth how long they tarried : With Him are the secrets of the Heavens and of the earth : Look thou and hearken unto Him alone. Man hath no guardian but Him and none may bear part in his judgement. and publish what hath been revealed to thee of the Book of thy Lord - none may change his words, - and thou shalt find no refuge beside him. Be patient with those who call upon their Lord at morn and even, seeking his face : and let not thine eyes be turned away from them in quest of the pomp of this life ; neither obey him whose heart we have made careless of the remembrance of us, and who followeth his own lusts and whose ways are unbridled .

الترجمة العربية : بحسب ما يفهم من النص الانجليزى « لودول »

قل الله أعلم كم مكثوا . معه أسرار السموات والأرض . انظر واسمع اليه وحده ، ليس للانسان ولى سواه ، ولا يشاركه أحد فى أحكامه . وأعلن ما أزل اليك من كتاب ربك . لا يبدل كلماته أحد ، ولن تجد ملجأ من دونه كن صابرا حلما مع الذين يدعون ربهم فى الصباح والمساء ينتفون وجهه ولا تدع عينيك تتحول عنهم سعياء وراء عظمة هذه الدنيا ، ولا تطع من جعلنا قلبه عديم المبالاة (الاكثرات) بذكرانا ، ومن يتبع أهواءه وكانت أموره لاضابط لها .

Say God best knoweth how long they continued there : unto Him are the secrets of Heaven and earth known; do thou make him to see and to hear . The inhabitants thereof have no protector besides him ; neither doth he suffer any one to have a share in the establishment or knowledge of his decree. Read that which hath been revealed unto thee, of the book of thy Lord, without presuming to make any change therein : there is none who hath power to change his words, and thou shalt not find any to fly to, besides him, if thou attempt it. Behave thyself with constancy towards those who call upon their Lord morning and evening, and who seek his favour; and let not thine eyes be turned away from them, seeking the pomp of the life; neither obey him whose heart we have caused to neglect the remembrance of us, and who followeth his lusts and leaveth the truth behind him.

الترجمة العربية : بحسب ما يفهم من نصها الانجليزية . « لسيل »

قل الله أعلم كم بقوا هناك . معروفة له أسرار السماء والأرض ، اعلموا أنه يبصر ويسمع ، ليس لسا كنيه نصير من دونه ولا يسمح لأحد أن يكون له نصيب في تقرير أو معرفة حكمه . اقرأ ما أنزل اليك من كتاب ربك بدون الاجترار على احداث أى تغيير فيه . ليس في طاقة أحد أن يغير كلماته ، ولن تجد من تلجأ اليه سواء اذا حاولت ، تخلف بالثبات نحو الذين يدعون ربهم في الصباح والمساء والذين يتغفون رضاه ولا بدع . غيورك تتحول عنهم ابتغاء عظمة هذه الدنيا ولا تطلع من جعلنا قلبه يهمل ذكرنا ويقع أهواءه وينبذ الحق وراءه .

الآيات الثلاث من سورة مريم

قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ
أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا * وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي
وَكَاثِبَ أَمْرَاتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا * يَرِثُنِي وَيَرِثُ
مِنْ آلٍ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا *

التفسير

[قال رب إني وهن العظم مني] أي ضعف ، واسناد ذلك الى العظم لما
أنه عماد البدن ودعام الجسد ، فإذا أصابه الضعف والرخاوة تداعى ماوراءه
وتساقطت قوته [واشتعل الرأس شيبا] أي انتشر الشيب في شعر الرأس
وفشا فيه حتى أخذ منه كل مأخذ [ولم أكن بدعائك رب شقيا] أي لم
أكن بدعائي إياك خائبا في وقت من أوقات هذا العمر الطويل ، بل كلما
دعوتك استجبت [وإني خفت الموالي] وهم عصبة الرجل (من ورأى)
أي من بعد موتى [وكانت امرأتى عاقرا] أي لالتد من حين شبها الى
شيبها [فهب لي من لدنك] أي أعطني من محض فضلك الواسع وقدرتك
الباهرة بطريق الاختراع لابواسطة الأسباب العادية [وليا] أي ولدا من
جلبى [يرثني] في النبوة [ويرث من آل يعقوب] في الملك [واجعله
رب راضيا] أي مرضيا عندك قولاً وفعلًا . « أليس مخلصا »

وهذه ترجمة الآيات الثلاث :

باللغة الانجليزية والفرنسية

النص الانجليزي

١ - قلا عن ترجمة « سيل » SALE

And said, O Lord, verily my bones are weakened and my head is become white with hoariness, and I have never been unsuccessful in my prayers to thee, O Lord. But now I fear my nephews who are to succeed after me, for my wife is barren : wherefore give me a successor of my own body from before thee; who may be my heir and may be an heir of the family of Jacob and grant O Lord that he may be acceptable unto thee.

الترجمة العربية : بحسب ما فهم من نصها الانجليزي « لسل »

وقال رب ان عظامي قد وهنت وصارت رأسي يبضاء بالشيخوخة ولم أكن يارب خائبا في دعواتي لك ، ولكني الآن أخشى أبناء اخوتي الذين سيخلفوني ، لأن امرأتى عقيمة إذن خلفا من جسمي « من دمي » من قبلك ليكون وريثي ووريثا لآل يعقوب ، واجعله يارب مقبولا لديك .

٢ - قلا عن ترجمة « رودول » RODWELL

“ And said : O Lord, verily my bones are weakened ,
and the hoar hairs glisten on my head, and never, Lord,
have I prayed to thee with ill success.”

But now I have fears for my kindred after me; and my
wife is barren Give me then a successor as thy special
gift who shall be my heir and an heir of the family of
Jacob : and make him, Lord , well pleasing to thee.

الترجمة العربية : بحسب ما يفهم من نصها الانجليزى « لودول »

وقال ربّ ان عظامى قد وهنت ولمع الشعر الشائب برأسى ولم أدعك
ياربّ أبداً بغير نجاح . لكن تعزىنى الآن مخاوف على أقرابى من بعدى
وامراتى عاقر فهبنى كهبة خاصة منك خلفا يكون وريثى وورثا لآل يعقوب
واجعله ياربّ مرضيا لك .



النص الفرنسي

١ - قلاعن ترجمة « لكاسميرسكى » KASIMIRSKI

Et dit : Seigneur, mes os affaiblis se derobent sous moi, et ma tête s'allume de la flamme de la canitie. Je n'ai jamais été mal heureux dans les voeux que je t'ai adressés. Je crains les miens qui me succéderont. Ma femme est stérile; donne - moi un héritier qui vienne de toi. Qui herite de moi, qui herite de la famille de Jacob; et fais, O Seigneur, qu'il te soit agréable.

الترجمة العربية : بحسب ما يفهم من النص الفرنسي « لكاسميرسكى »

وقال رب ان عظامى التى ضعفت تخور تحتى واشتعل رأسى بلهب الشيب
لم أكن قط شقيا فى الرغبات التى وجهتها إليك . إني أخشى أهلى الذين
سيخلفونى . امرأتى عاقرة فبني وريثا يأتى من عندك يرثى ويرث آل
يعقوب واجعله يارب يكون عندك مقبولا .

وأظنك بعد النظر فى هذه الأمثلة والوقوف على ما قدّمناه فى هذه الكلمة
وامعان النظر فى الوجوه التى اشتملت عليها النصوص التى أدلينا بها لايضعك
إلا أن تحكم بمنع الترجمة الحرفية للقرآن الكريم .
وأنه الموفق للحكم القويم ، والهادى إلى الصراط المستقيم ، والحمد لله أولا
وآخرا ، والصلاة والسلام على نبيه الكريم ، وعلى سائر الأنبياء والمرسلين ،
وعلى أئمة وأصحابهم أجمعين .

تم تحريره يوم الخميس الموافق ٥ صفر سنة ١٣٥١ هـ على يد أفقر العباد
وأحوجهم إلى مولاه الرموف « محمد ابن الشيخ حسين مخلاف » العدوى
المالكى غفر الله له ولوالديه ولشايخه واخوانه المسلمين آمين

كلام الامام الشاطبي في حكم ترجمة القرآن

وبعد ختم هذه الكلمة على هذا الوضع وتقديم أضوئها للطبع عن لي
أن أنظر فيما كتبه العلامة أبو اسحاق الشاطبي في موافقاته متعلقا بهذا
الموضوع فنظرت ، ثم رأيت إلحاقه بهذا الموضوع مع بيان وجيز إتماما للفائدة
قال رحمه الله :

المسئلة الأولى

ان هذه الشريعة المباركة عربية لادمخل فيها للألسن الجهمية ، وهذا
وان كان مينا في أصول الفقه ، وأن القرآن ليس فيه كلمة أعجمية عند جماعة
من الأصوليين ، أو فيه ألفاظ أعجمية تكلمت بها العرب ، فصارت من كلامها
وجاء القرآن على وفق ذلك ، فوقع فيه الم عرب الذي ليس من أصل كلامها ،
فان هذا البحث على هذا الوجه غير مقصود هنا ، وإنما البحث المقصود هنا
أن القرآن نزل بلسان عربي على الجملة ، فطلب فهمه إنما يكون من هذا الطريق
خاصة ، لأن الله تعالى يقول [انا أنزلناه قرآنا عربيا] وقال [بلسان عربي
مين] وقال [لسان الذي يلحدون اليه أعجمي] وهذا لسان عربي مين .
وقال [ولو جعلناه قرآنا أعجميا لقالوا لولا فضلنا آياته أ أعجمي وعربي] الى
غير ذلك مما يدل على أنه عربي و بلسان العرب ، لا أنه أعجمي ولا بلسان الجهم
عن أراد تفهمه من جهة لسان العرب يفهم ، ولا سبيل الى تطلب فهمه من
غير هذه الجهة ، هذا هو المقصود من المسئلة الى أن قال : فان قلنا ان القرآن
نزل بلسان العرب ، وانه لا عجمة فيه فبمعنى أنه أنزل على لسان معهود العرب في
الفاظها الخاصة وأساليب معانيها وأنها فيما فطرت عليه من لسانها تخاطب بالعام
يراد به ظاهره وبالعام يراد به العام في وجه ، والخاص في وجه ، وبالعام يراد

به الخاص ، والظاهر يراد به غير الظاهر ، وكل ذلك يعرف من أول الكلام أو وسطه أو آخره ، وتكلم بالكلام ينبي أوله عن آخره ، وآخره عن أوله ، وتكلم بالشيء يعرف بالمعنى كما يعرف بالإشارة ، وتسمى الشيء الواحد بأسماء كثيرة ، والأشياء الكثيرة بأسم واحد ، وكل هذا معروف عندها لا ترتاب في شيء منه هي ولا من تعلق بعلم كلامها ، فإذا كان كذلك فالقرآن في معانيه وأساليبه على هذا الترتيب ، فكما أن لسان بعض الأعاجم لا يمكن أن يفهم من جهة لسان العرب كذلك لا يمكن أن يفهم لسان العرب من جهة فهم لسان الجهم لاختلاف الأوضاع والأساليب ، والذي نبه على هذا المأخذ في المسألة هو الشافعي الإمام في رسالته الموضوعة في أصول الفقه ، وكثير من أتى بعده لم يأخذها هذا المأخذ ، فيجب التنبيه لذلك ، وبالله التوفيق . اهـ

المسألة الثانية

لغة العربية من حيث هي ألفاظ دالة على معان نظران : أحدهما من جهة كونها ألفاظا وعبارات مطلقة دالة على معان مطلقة ، وهي الدلالة (١) الأصلية ، والثاني من جهة كونها ألفاظا وعبارات مقيدة دالة على معان خادمة ، وهي

(١) أراد بالدلالة الأصلية الدلالة على المعنى مطلقا غير مقيد بكيفية من الكيفيات البلاغية ، وبالدلالة التبعية الدلالة على المعنى مقيدا بتلك الكيفية ، فإن زيدا قائم يدل بالأصالة على قيام زيد مطلقا ، وبالتبع على قيامه مقيدا بكونه مؤكدا . وهذا المعنى الثاني هو الذي تدور عليه بلاغة الكلام ومطابقة اللفظ لمقتضى الحال ، وعلماء البلاغة يعبرون بالمعنى الأول والمعنى الثانوي ، ويريدون بالثاني الغرض المترتب على التقييد بالكيفيات البلاغية ، وهو رد الإنكار في قولك لنكر قيام زيد : إن زيدا قائم ، والإمام الشافعي لم يردده ، لأن الترجمة لاتقع عليه بالذات ، وانما تقع على أصله ومنشئه الذي هو مدلول اللفظ مع الخصوصية . اهـ منه

للدلالة التابعة ، فالجهة الأولى هي التي يشترك فيها جميع الألسنة واليها تنتهي مقاصد المتكلمين ولا تختص بأمة دون أخرى ، فانه اذا حصل في الوجود فعل لزيد مثلا كالقيام ، ثم أراد كل صاحب لسان الاخبار عن زيد بالقيام تأتي له ما أراد من غير كلفة ، ومن هذه الجهة يمكن في لسان العرب الاخبار عن أقوال الأولين ممن ليسوا من أهل اللغة العربية وحكاية كلامهم ، ويتأتى في لسان الجهم حكاية أقوال العرب والاخبار عنها ، وهذا لاشكال فيه ، وأما الجهة الثانية فهي التي يختص بها لسان العرب في تلك الحكاية وذلك الاخبار ، فان كل خبر يقتضى في هذه الجهة أمور اخادمة لتلك الاخبار بحسب المخبر والمخبر عنه والمخبر به ونفس الاخبار في الحال والمساق ونوع الاسلوب من الايضاح والاختفاء والايجاز والاطناب وغير ذلك ، وذلك أنك تقول في ابتداء الاخبار . قام زيد ان لم تكن ثم عناية بالمخبر عنه ، بل بالمخبر ، فان كانت العناية بالمخبر عنه قلت زيد قام ، وفي جواب السؤال أو ما هو منزل تلك المنزلة : ان زيدا قام ، وفي جواب المنكر لقيامه : والله ان زيدا قام ، وفي اخبار من يتوقع قيامه ، والاعبار بقيامه : قد قام زيد ، أو زيد قد قام ، وفي التبعيت على من ينكر : إنما قام زيد ، ثم يتنوع أيضا بحسب تعظيمه أو تحقيره : أعنى المخبر عنه ، وبحسب الكتابة عنه والتصريح به ، وبحسب ما يقصد في مساق الاخبار وما يعطيه مقتضى الحال الى غير ذلك من الأمور التي لا يمكن حصرها ، وجميع ذلك دائر حول الاخبار بالقيام عن زيد ، فمثل هذه التصرفات التي يختلف معنى الكلام الواحد بحسبها ليست هي المقصود الأصلي ، ولكنها من مكملاته ومتمماته ، ويطول الباع في هذا النوع بحسب مساق الكلام اذالم يكن فيه منكر ، وبهذا النوع الثاني اختلفت العبارات وكثير من أفايص القرآن لأنه يأتي مساق القصة في بعض السور على وجه . وفي بعضها على وجه آخر . وفي ثالثة على وجه ثالث ، وهكذا ما تقرر فيه من الاخبار ، لا بحسب النوع الأول إلا اذا

سكت عن بعض التفاصيل في بعض ، ونصّ عليه في بعض ، وذلك أيضا لوجه اقتضاه الحال والوقت — وما كان ربك نسيا .

فصل

واذا ثبت هذا فلا يمكن من اعتبار هذا الوجه الأخير أن يترجم كلاما من الكلام العربي بكلام الجهم على حال فضلا عن أن يترجم القرآن وينقله الى لسان غير عربي الا مع فرض استواء اللسانين في اعتباره عينا كما اذا استوى اللسانان في استعمال ما تقدم تمثيله ونحوه ، فاذا ثبت ذلك في اللسان المنقول اليه من لسان العرب أمكن أن يترجم أحدهما الى الآخر واثبات مثل هذا بوجه بين عسير جدّا ، وربما أشار الى شيء من ذلك أهل المنطق من القدماء ومن حذا حذوهم من المتأخرين ، ولكنه غير كاف ولا مغن في هذا المقام ، وقد نفى ابن قتيبة امكان الترجمة في القرآن : يعنى على هذا الوجه الثانى ، فأما على الوجه الأوّل فهو ممكن ، ومن جهته صح تفسير القرآن وبيان معناه للعامة ومن ليس له فهم يقوى على تحصيل معانيه ، وكان ذلك جائزا باتفاق أهل الاسلام ، فصار هذا الاتفاق حجة في صحة الترجمة على المعنى الأصلى . اهـ بلفظه

بيان كلامه رحمه الله

والناظر في المسألة الأولى قد يفهم منها بآدى بدء أن القرآن لا يترجم مطلقا ، لأن الترجمة لا تفهمه ، وإلا كان هناك سبيل الى تطلب فهمه من غير جهة لسان العرب ، فينافى قوله ولا سبيل إلخ ، ولكن الناظر في المسألة الثانية يفهم منها أن القرآن يترجم أى من جهة معانيه الأصلية ، ولا يترجم أى من جهة معانيه التبعية وقد صرح بذلك آخر كلامه ، وأن الدليل على جواز ترجمته من هذه الجهة اتفاق أهل الاسلام على جواز تفسيره وبيان معناه للعامة على هذا الوجه ، لأن الترجمة من هذه الجهة نوع من

التفسير ، ومنه يعلم أن ما أفهمه كلامه في المسألة الأولى من منع ترجمة القرآن ليس على إطلاقه ، بل هو في ترجمته باعتبار نظمه وأسلوبه المشتمل على الأحوال البلاغية الدالة على المعاني المقيدة ، فانه من هذه الجهة ، وبهذا الاعتبار لا يتطلب فهمه الامن طريق لسان العرب الذى أنزل القرآن على معهودها في نظم الألفاظ وأساليب معانيها المكيفة بكيفيات قد لا يكون لها نظير في اللغات الأخرى التى نظمها وأسلوب معانيها دون نظم لغة العرب وترتيب أساليبها فضلا عن الأسلوب القرآنى كما تقدم . وبهذا الاعتبار أيضا لا يمكن ترجمته بأى لغة من اللغات الأخرى ، بل ولا بلغة العرب لأن أسلوب القرآن وإن كان على وفق أسلوب اللغة العربية إلا أنه بالغ من الكمال والتفوق مبلغ الإعجاز فلا يبارى في نظمها ، ولا يدانى في معناه ، لا بلغة العرب ولا يغيرها كما يدل عليه عموم قوله تعالى [قل لئن اجتمعت الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا] لأن ترجمته من هذه الجهة لو فرض وقوعها لكانت ترجمة حرفية تزاوّل أصلها أو تزييله ، بخلاف ترجمته من حيث كونه ألفاظا وعبارات مطلقة ، فانه من هذه الحثيثة دال على معان مطلقة يمكن التعبير عنها بلغة أخرى لاشتراك سائر اللغات في إفادة تلك المعانى ، فتكون ترجمته على هذا الوجه ترجمة معنوية جائزة كالتفسير ، وليس بلازم في هذه الترجمة أن تشتمل على تفصيل وشرح أو بيان أغراض وأسباب أو نحو ذلك مما يطول به البيان ، بل المدار فيها على التعبير عن المعانى المطلقة بلغة أخرى ، وإذا اتفق لها بيان معنى مقيد ، فذلك إنما يأتى عرضا وتبعاً لبيان ذلك المعنى المطلق بدون قصد لها كإعادة نظم الدال عليه ، ولإدلاله على الغرض الذى يرمى اليه .

والحاصل أن الترجمة المعنوية على هذا الوجه كالتفسير ، بخلاف الترجمة الحرفية التى يعنى فيها بمحاكاة نظم الأصل وإبداله بنظم لغة أخرى ، وتقدم

تقسيمها إلى ترجمة حرفية بالمثل لا يمكن الاثبات بها في القرآن ، وأخرى بدون المثل وهي موضع البحث ، وما وقع من تراجم المستشرقين وأمثالهم فن قيل الترجمة الحرفية بدون المثل ، وقد علمت أنها إن جازت في كلام البشر لا تجوز في كلام الله المقدس للوجوه التي ذكرناها ، ولأن فتح بابها للمسلمين وتراسلهم في مواضعها وانكبابهم على قراءتها ، والأخذ بما تفيد عباراتها مما لا يوافق دلالة أصلها يؤدي إلى تقلص ظل القرآن وتقلله في أعينهم وألسنتهم ، وبقدروا يقبلون عليها يستدبرون كتاب الله شيئا فشيئا إلى أن يرفعه الله من الصدور والكتب آخر الزمان كجاء في كثير من الأخبار ، فعن ابن عمر مرفوعا « لا تقوم الساعة حتى يرجع القرآن من حيث جاء » وفي رواية أخرى « يذهب به جبريل عليه السلام إلى السماء وله دوى حول العرش كدوى النحل » ، ورفع على هذه الكيفية الواردة في الأحاديث كما ذكره القرطبي إنما يكون بعد موت عيسى عليه السلام ، وأما رفعه لا على هذه الكيفية فقد أخذ الناس فيه من عهد بعيد ، فان ترك العمل بأحكامه والانصراف عن تعليمه وتعلمه أولاد المسلمين وتفهمه وتدبر معانيه والاشتغال بأوضاع التراجم الحرفية بدلا عنه ضرب من الرفع النسيم ، ولولا أن الله تولى حفظه ووفق له طائفة من الأمة لتحمله وتضبطه بالكتابة في المصاحف والرواية والتلقي عن الشيوخ الضابطيين خلفا عن سلف لنزل بساحته ما نزل بسائر الكتب السماوية من الفناء والمحو والتحريف والتغيير والتبديل ، ومن الأسف أن هذه الطائفة المشار إليها في حديث « لاتزال طائفة من أمتي على الحق لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله » تتضاءل شيئا فشيئا إلى أن يرفعه الله كلياً في وقته المحتوم ، وإن أكثر الناس سعاية في هدم بناء هذا الدين المتين هم المتعلمون لغير العمل ، والمتفقهون لغير الدين ، وأسرعهم في محاولة قلع أساسه المتين المبشرون والوضاعون والمترجون .

الفرق بين تراجم المستشرقين

وبين الترجمة المعنوية

وبالجملة من أمعن النظر في هذه التراجم وما أخرجته من المعاني الركيكة والأساليب المفككة ، وقاسها بالنظر الذي بنى عليه الامام الشاطبي جواز الترجمة المعنوية وجدها مفارقة لهذا الأصل ، فان هذا الأصل يقضى بأن الترجمة السائفة إنما تكون للمعاني المطلقة التي يشترك فيها جميع الألسنة ، وهي المعاني الأصلية التي يتأتى لكل صاحب لغة الاخبار عنها من غير كلفة ، وذلك لأن للترجم في هذه الحالة يكون متخيرا في لفته غير متقيد في صياغته بنظم غيره ، بل مثله مثل من تحيل معنى أنشأه من تلقاء نفسه ، ثم عبر عنه بما يختاره من لفته ، وهذه التراجم ليست بهذه المثابة ، بل مع كونها غير وافية بالمعاني الأصلية على وجهها تجددها تارة متدخلة في ترجمة المعاني المقيدة بطريقة لا تخلو عن الغلط ، وأحيانا تجددها متعوضة لمحاكاة نظم الأصل وإبداله بأسلوب لا منسجم فيه للمحاكاة والابدال ، فكانت بذلك خارجة عن حدود الترجمة المعنوية ، وكان وقوع الخطأ فيها - وكثيرا ما يقع - غير مغتفر في كلام الله المقدس ، وهذا بخلاف المتفاسير أيضا فان وقوع الخطأ فيها ليس لخروجها عن حدود التفسير وشرائطه ، فاذا وقع فيها خطأ - وقل أن يقع - فمغتفر بحاجب مصلحة التفهيم والهداية والبيان كما يغتفر الخطأ في الترجمة المعنوية اذا وقعت طبق ضابطها المذكور ، على أن نظم التفسير يعيد عن محاولة إخلاله محل أصله ، بل شأنه في تأليفه ووضعه أن يكون حافظا لنظامه . فمقترنا بأساوبه في نطقه ورسومه بخلاف الترجمة حرفية أو معنوية ، ولذلك لم يشترط المحتاطون في جوار الترجمة المعنوية أن تكون في وجودها الكتابي

مسبوقة بنصّ الأصل كالترجمة ليمّ بناء حكمها على حكمه كما تقدّم ، وليس ذلك بمسوّغ لجواز الترجمة الحرفية لمزاوتها لنظمه وعبثها بحرفه وإخلالها بمعناه فكانت ممنوعة دون الترجمة المعنوية التي لا تعرّض فيها لمبانيه بأكثر مما يفهم من مطلق معانيه ، ثم لا يفوت الواقف على ماقدسه أن هذه الترجمة المعنوية التي أشار إليها الشاطبي نوع من الترجمة التفسيرية العامة غير ما يفهم من كلامه لأنها خاصة ببيان المعاني الأصلية لفردات النظم وتراكيبه دون ما يتعلق به من الأحوال الأخرى ، والترجمة التفسيرية كالترجمة أعم من ذلك .

فقد نصوا على أن تفسير القرآن يشمل البحث عن كيفية النطق بألفاظه وضبط رواياته ومدلولات مفرداته ، وأحكامها الفردية والتركيبية ، ومعانيها التي تحمل عليها حال التركيب أولية أو ثانوية . بقدر ما استطاع ، ومعرفة الناسخ والمنسوخ . وأسباب النزول وغير ذلك مما اشتمل عليه كتب التفسير ، والترجمة التفسيرية التي أشرنا إليها في بابها كالترجمة المذكور ، إلا أن اسم الترجمة المعنوية أوفق بالنوع الذي أشار إليه الامام الشاطبي ، كما أن اسم الترجمة التفسيرية أولى بالمعنى العام الذي يساق اسم التفسير ، وكلاهما في الحقيقة ليس ترجمة لنظم القرآن ، ولا لمعناه المشتمل على الأحوال البلاغية ، والمقيد بالكيفيات المدلولة للأحوال التي يطابق اللفظ مقتضى الحال ، بل الأولى بيان لمعناه في الجملة ، والثانية شرح لغامضه ، وتفصيل لمجمله بألفاظ وجمل تدلّ على ذلك من اللغة الأخرى ، وفي الحقيقة المترجم لفظ التفسير المجمل أو المحقق .

ولذا يجب أن تكون عبارة الترجمة محاذية ومطابقة لعبارة التفسير المترجم لا بخلاف بينهما ، إلا في أن هذه بلغة عريضة مثلاً ، وهذه بلغة أخرى ، وبذلك يتضح أن اعتبار هذه التراجم التفسيرية ترجمة للقرآن تساهل في التعبير ، وتجوّز في الاستعمال وقع عليه اصطلاح طائفة من الناس

وهذا وذاك بخلاف الترجمة الحرفية ، فانها تكون باستحضار معنى لفظ الأصل المترجم ، وابداله بما يدل عليه من اللغة الأخرى بدون تصرف في معناه ، فهي تكلع ثوب ولبس ثوب آخر مع كون الابس واحدا فيهما كما تقدم ، وقد يراد بها ما هو أعم من ذلك ، هذا ما يفهم من كلام الامام الشاطبي رحمه الله بتوسع .

ولكن النظر الدقيق قد يفرق بين هذا النوع من الترجمة وبين التفسير ويرى منع قياسها عليه ، الذي استند الشاطبي اليه ، لأن التفسير كما علمت مثبت لأصله حافظ لنظمه بعيد في أسلوبه عن أسلوب التراجم التي لاحتلاها محل أصليا قد يكون في استعمالها والانكباب على قراءتها ، وأخذ الأحكام منها إهدار للنظم المقصود للإعجاز والتعبد بتلاوته ، واستنباط الأحكام منه ، فالاحتياط يقضى بمنعها قياسا على الرواية بالمعنى المتفق على عدم جوازها في القرآن ، مع أنه لا ضرورة تدعو اليها كما تقدم . واتفق العلماء على جواز تفسير القرآن : أى طلبه شرعا وجوبا أو ندبا لم يكن لصحته وامكانه عقلا كما يفهمه ظاهر كلامه ، بل لأن النبي صلى الله عليه وسلم فسره كما تشير اليه آية [وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم] فانها تتضمن الأمر بتفسيره والصحابة والتابعون فمن بعدهم تأسوا به في العمل بهذه السنة وعدوها من تمام حفظه للأمور به شرعا والترجمة بلغة أخرى على هذا الوجه ليست كذلك ، فقياسها على التفسير قياس منع الفارق . على أنه لا يخفى على المتأمل فيما استدل به على جواز الترجمة المذكورة آخر كلامه ما فيه من الركاكزة وعدم التقريب .

وبالجملة فترجمة القرآن الكريم بهذه الترجمة المغنوية على هذا الوجه مع كونها لا تجدى ، ولا ضرورة تدعو اليها ، فقاعدة دره المفاسد تقضى بمنعها اللهم الا أن تقترن بما يدفع هذه المفاسد عنها ، ويمنع ايها حاولها محل

أصلها ، فتجوز مع الشرط الذى قدمناه فى بابها وهيات أن يحتفظ به المترجون .
 وكان الأجدر بالامام الشاطبى أن لا يطلق القول بجوازها فى كلام
 الله الخطير ، ومن وقف على كتاب الموافقات للامام الشاطبى رحمه الله ،
 وعلى كتابه المسمى بالاعتصام ، وجد له على ما فيها من الفوائد الجلة ،
 والتحقيقات البالغة الذروة اطلاقات فى مسائل خالف فيها الجماعة لا يعول
 عليها ، ولا يجوز الأخذ بها والعصمة لله ولأنبيائه عليهم الصلاة والسلام ،
 ومع ذلك فالامام الشاطبى رضى الله عنه مشهور بالتحقيق وسعة الاطلاع والفن
 فى العلوم الدينية والعربية وغيرها ، وله فى هذين الكتاتين استنباطات منيفة
 وأبحاث شريفة لا توجد لغيره ، توفى سنة ٧٩١ هـ رحمه الله رحمة واسعة .
 وقد كان لنا أن نختم البيان على هذا القدر ، ولكن بعد تحريره
 نشر بعض الصحف مقالا فى ترجمة الأثر الكلى للقرآن الكريم ، وكتابته بالحروف
 اللاتينية .

وتحدث معنا بعض أهل العلم فى ذلك ، فرأينا أن نختم بيانه بيان
 كلمتنا هذه .

ترجمة القرآن باللغة التركية وطبعه بالحروف اللاتينية

قد أحدثت حكومة أنقرة حدثا جديدا فى طبع القرآن الكريم بالحروف
 اللاتينية ، ونشرته فى بلادها ، ووزعته على طلابها وعلى أئمة المساجد
 والجامع كإهداء فى رقيات الاهرام عن مراسيلها الخاص بالاستانة منشورا بهذا
 يوم الاثنين ٣٠ صفر سنة ١٣٥١ هـ وفيه أن جلى أفندى أحد أصحاب
 المطابع المشهورة بالاستانة طبع القرآن العربى بالحروف اللاتينية ، وهو يفكر
 فى نشره فى جميع البلاد التى بها مسلمون لا يحبسون قراءة اللغة العربية ،

كهولندة ويوغوسلافية وغيرهما ، وينوى إرسال عدة نسخ منه الى مصر .
و يعدّ عمله هذا محاولة عظيمة القيمة لاثبات كون اللغة العربية يمكن
أن تكتب بالحروف اللاتينية ليسهل تعليمها ، وقد غمّ تدريس القرآن
بالحروف اللاتينية جميع أنحاء تركيا .

والنشاء الجديد الذى يتمّ علومه بعد أربع سنوات سيخرج من المدارس
وهو لا يعرف حرفا واحدا من الحروف العربية ، بحيث لا يمضى زمن طويل
حتى تصبح هذه الحروف غريبة عن تركيا كما هي غريبة عن ألمانيا
وإنجلترا وفرنسا مثلا .

معروف أن الأتراك قد أخذوا قبل هذا حدنا آخر ، فقد ترجوا القرآن
باللغة التركية ، وطبعوه بالحروف العربية من عهد بعيد ، ثم طبعوه بالحروف
اللاتينية .

وأما طبع القرآن العربى بالحروف اللاتينية فقد أنجز أخيرا ، وبهذا وذاك
أصبحوا يطلقون اسم القرآن على هذه التراجم ، وعلى هذا المكتوب بالحروف
اللاتينية .

وظاهر أن هذا العمل الأخير ليس من قبيل الترجمة مطلقا ، وإنما هو
من قبيل كتابة القرآن العربى بغير الخط العثمانى المشروع فى كتابة القرآن
وتقدمت نصوص العلماء فى ذلك ، وأنه لا يجوز كتابة القرآن بغير الكتابة
السلفية المروية عن كتابه صلى الله عليه وسلم فى عهد النبوة ، وأجمع عليها
الصحابة رضى الله عنهم ، وتقدم أن التزام هذه الكتابة من تمام حفظه
المأمور به شرعا ، وأن الخروج عنها الى أى كتابة لا يجوز وأقله ضررا
ما أشير اليه فى هذه المقالة التركية . على أن الحروف اللاتينية التى يستنطق
بها القرآن عربيا لا تنى بجميع كلماته لنقص حروفها عن الحروف العربية

فلا بدّ لاتمام كلماتها من حروف أو علامات تقيم الى حروفها رمزا لما هو مفقود منها ، وهذا وذلك مظنة خلل في الأداء والنطق ، وقد علمت أن التوسع في كتابة القرآن بغير كتابته الأولى كترجته الحرفية ذريعة الى خطأ كثير .

واذا كانت الشريعة الاسلامية نصت على وجوب تعظيم القرآن والنهي عن كل ما يؤدى الى اقصائه واستغثار شأنه ، وعدائمه الدين من ذلك كتابته بالحروف المصغرة لمنافاتها للتعظيم كما روى عن عمر رضى الله عنه أنه وجد مع رجل مصحفا مكتوبا بقلم دقيق فكره ذلك منه وضربه بالدرّة ، وقال عظموا كتاب الله تعالى ، فالترجمة التى تحل محل القرآن حرفية أو معنوية أولى بالمنع ، لأنها تؤدى الى اقصائه وإهمال نظمه واستغثار شأنه في نظر أولئك الأجانب الذين يجهلون العربية أو يعلمون منها القليل .

ثم ما بال هذه الأمم الأعجمية وقد تظلموا بظلم الاسلام لا يتعلمون لغة كتابهم العربى المين ، ولغة رسولهم العربى الأمين ، ويؤثرون عليها لغة آبائهم وأجدادهم الأقدمين .

ان الناظر فى هذه الحالة وفى محاولتهم ردّ لغة القرآن الى لغتهم ، وإبائهم تعلم اللغة العربية مع احتياجهم اليها فى معرفة دينهم وثقافة عقولهم وفى التعبد بتلاوة كتابهم ، والتدبر فى معانيه ، والتفقه فى أحكامه ، والتمرق بحكمه وأسرارهِ ، لا يشك فى ضعف إيمانهم وانحراف استعدادهم .

أما بلغهم ما ورد عن نبيهم العربى من الأمر بحجة العرب وأنها من محبته صلى الله عليه وسلم ، وفى الحديث الصحيح « وأحبّ العرب من قلبك وليدك عن الناس ما تعلم من نفسك » . والأحاديث الواردة فى هذا الباب كثيرة .

فهاهؤلاء المترجمين يتناقضون فى اسلامهم ، ويتطاولون على كتابهم ، ويخوضون

فيه منع الخائضين - ان هؤلاء متبرماهم فيه وباطل ما كانوا يعملون -
 وهل تعليم اللغة العربية وكتابها لطائفة من أهل كل لغة غير ميسور لهم
 وألحكوماتهم حتى يلتجئون إلى هذه المخالفة بالضرورة ، وإذا كان ذلك
 متعذرا فالدين الاسلامي لا يرى أن هناك ضرورة تدعوهم إلى ترجمة القرآن
 أو كتابته بغير الكتابة الأولى ، فان ما يجب عليهم منه في الصلاة ميسور لهم
 أن يتعلموه بالعربية في أقرب وقت لأنه قدر يسير جدا ولا واجب عليهم سواه
 بالنسبة لسائر أحكام الدين ، وقدّم أن لهم أن يترجموه ترجمة تفسيرية واسعة
 وافية بالشرط المأثور أو يترجموا أحكام الشريعة ومحاسن الدين المدونة في الكتب
 الاسلامية ليستفيدوا من ذلك كل بقدر حاجته وما تنجّه إليه نفسه من فضل
 زيادته على شرط أن تكون الترجمة صحيحة وافية بالغرض المطلوب .

والواجب على حكومتنا الاسلامية إذا كان في وسعها أن تمنع إدخال هذه
 التراجم وما مائلها مما أحدثته الترك أخيرا بالديار المصرية ، فان دخولها في
 مصر (وفيها عدد كبير من الشعوب ينتمى لدول أخرى ويتمشى معها في
 محدثاتها الدينية) يؤدي إلى انتشارها بين أبناء المسلمين والعمل على طريقها
 فتصبح البلاد المصرية موبوءة بهذا الداء العضال .

وإذا كانت الحكومة التركية كما تقول بذلت مجهودا عظيما في ترجمة القرآن
 ثم في نقله وكتابته بالحروف اللاتينية واعتبرت ذلك على ما فيه من إثم وخطأ
 عملاقيا وخدمة عامة لأهل الاسلام ، فالأجدر بالحكومة المصرية الاسلامية
 أن تبذل مجهودها في المحافظة على أساس دينها وما يجب عليها من الصبح
 لكتابها المقدس بأي وسيلة من الوسائل المقدورة ، ومن ذلك :

١. ألا يمنع طبع المصاحف الشريفة في القطر المصري إلا على هذه
 المكتبة النسافية حتى يتوحد المصحف الشريف ، ويمتاز برسم يخصه عن

سائر الكتب مماوية أو وضعية ، ويظهر القرآن الكريم في هذه الصورة الكتابية الماثورة عن الصحابة وسلف الأمة محفوظا من التغيير والتبديل .

ثانيا - طبع عدد وافر من المصحف الشريف الذي تم طبعه في ذى الحجة سنة ١٣٤٢ هـ في عهد حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك قوايد الأول الذي وجه عنايته السامية إلى انجازه ، وقد جاء في تعريفه أنه كتب وضبط على ماوافق الرسم العثماني .

ثالثا - توزيعه بمعاهد التعليم وكتاتيبه في أنحاء القطر المصري . لينتبتوا من رسومه ويتعرفوا كتابتها ويتعودوا التلاوة بها .

رابعا - بعث جانب منه إلى سائر البلاد الاسلامية مصحوبا بتعريف يهتدى إلى تعاليمه والنصح لأهل كل جهة بوجوب اتباعه والأخذ برسمه فيها يحفظون ويطبعون وترك ما سواه من المصاحف التي لم تكن على هذه النكتة كما صنع عثمان رضي الله عنه حيث كتب عدة مصاحف ، وأرسل مع كل مصحف إلى الجهات إماما يعرف به ويأمر باتباعه ويهتدى الناس إلى قراءته وترك ما سواه من المصحف الأخرى ليبدأ المسامون من عهدتنا التضامن بينهم فيما يقدرون عليه .

خامسا - توسيع دائرة التعليم للقرآن الكريم وتعليم رسمه السليبي الخاص به مع الرسم الخلفي العام لسائر الخطوط ، وحل الناس في جميع أنحاء القطر على إعادة الكتابات الأهلية لحفظ القرآن وتعليمه على النظام الذي يوضع لذلك بحيث يكون كفيلا بحفظ القرآن كله وتجويده ورسم كتبه السلفية التي لا يجوز تعليمه وكتابته بغيرها .

لقد وثقت الحكومة المصرية لذلك وساعدها في القيام بهذه المهمة أغنياء الأمة وسراتها لقاموا بواجبهم ، وتصحوا لكتابهم وأحيوا سنة رسولهم

صلى الله عليه وسلم - ومن أحيائها فكأنما أحياء الناس جميعا - والله
يقول في كتابه العزيز [انْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ]
[قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين يهدي به الله من اتبع رضوانه سبل
السلام ويخرجهم من الظلمات إلى النور بإذنه ويهديهم إلى صراط مستقيم]
والله الموفق ، وله الحمد أولا وآخرا ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى جميع الأنبياء
 والمرسلين وعلى آلهم وأصحابهم أجمعين .

تم تحريره عصر يوم السبت ٥ ربيع الأول سنة ١٣٥١ هـ على يد
الداعي إلى مولاه الرؤوف « محمد حسنين مخلوف » العدو المالكى غفر الله له
ولوالديه ولشايعه وإخوانه المسلمين آمين .

صحح بمعرفة لجنة التصحيح برئاسة الشيخ إبراهيم حسن الانباني

وكان تمام طبعه في يوم الأحد ٢٠ ربيع الأول سنة ١٣٥١ هـ

(٢٤ يوليو سنة ١٩٣٢ م)

بشركة « مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر »

ببراي رقم ١٢ شارع التبليطه بجوار الأزهر الشريف في

مدير المطبعة

رستم مصطفى الحلبي

خطأ وصواب منهج اليقين

صواب	خطأ	سطر	صفحة
ولم	لا	١	١٤
باطلاق	باطلاقها	١٥	٣٣
فعله	ثله	٩	٣٤
المستحقين	المستحقين	٤	٥٤
ان	انه	١٧	٥٥
تحجير	تحجيرا	٥	٥٩

خطأ وصواب الترجمة

صواب	خطأ	سطر	صفحة
بفصاحته	بفاحصة كلام	٢	٢
لفريقا	فريقا	٤	٨
محاكاتها	محكاتها	٢٢	١٥
لم يتوقف	توقف	١	١٧
التغير	الغير	١٣	١٨
ولا	الا	١٩	٢٣
جواز ترجمة	ترجمة	٤	٣٩
محاولة لاضاعة عربته	اضاعة عربته	١٩	٣٦
النظر	لنظر	١٥	٣٨
الكناية	الكاتبه	٢٦	٤٩
مما قد لا	مما لا	٥	٥٢
أخذت تتضام	تضام	١٩	٥٢

فهرس

منهج اليقين

مخيفة

- ٢ خطبة الكتاب
- ٤ التعويل على نصوص الشريعة في الوقف وأحكامه
- ٥ الوقف نوع من أنواع البرّ مندرج في عموم الآيات والأحاديث
- ٦ الاستدلال بعمومات الشريعة
- ٨ الاستدلال على أن صنيع أبي طلحة محمول على الوقف
- ١٠ حكم الوقف أهليا أو مبهما
- ١٣ بيان ما يدور عليه أمر التشريع من المصالح والمفاسد
- ١٥ أوقاف النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه
- ١٥ بيان مشروعية الوقف ومحاسنه
- ١٦ الوقف الأهلى ليس نظاما مدنيا بحتا
- ٢١ الخلاف في لزوم الوقف
- ٢١ أدلة قول الجمهور بلزوم الوقف
- ٢٣ كتابة عمر بن الخطاب لصدقته وإشهاده عليها
- ٢٤ سنة السلف في الوقف واهتمامهم بشأنه
- ٢٧ ردّ القول بأن أبا حنيفة كان لا يجوز الوقف

- ٢٨ تقسيم الوقف الى أهلي وخيري اصطلاح حديث
 ٢٩ أدلة القول بعدم لزوم الوقف وأجوبة الجمهور عنها
 ٣٥ قول أبي حنيفة : إذا صحّ الحديث فهو مذهبي
 ٣٥ الوقف من القرب الخاصة بالاسلام
 ٣٥ مقاصد الوقف المحمود
 ٣٨ الأحاديث الواردة في الحث على الانفاق في وجوه البر
 ٤٠ المقاصد التهميمة ليست من أغراض الوقف المشروع
 ٤٢ رسم الوقف
 ٤٣ رد القول بأن الوقف على الأغنياء لا يجوز
 ٤٥ سائحة في تشبيه الوقف بالشجرة الطيبة واللجنة الزاوية والحبة النامية
 ٤٧ شرط تأييد الوقف
 ٤٨ مذهب المالكية في معنى التأييد وشرطه
 ٥٠ القول في أصل الوقف وما يعرض له من المضار
 ٥٢ العيوب المقترنة بالوقف لا توجب إلغاءه
 ٥٣ القول بإلغاء الوقف وثبة خطيرة لا يقرّها الدين
 ٥٤ وقف الانسان على نفسه وخدمه وحشمه

فهرس ترجمة القرآن الكريم

-
- صحيفة
- ٢ خطبة الكتاب
 - ٣ الترجمة وما لا بد لها منه
 - ٤ منع ترجمة القرآن ترجمة حرفية
 - ٥ ترجمة القرآن ترجمة حرفية بالمثل
 - ٦ تراجم المشرقين وأغراضهم
 - ٧ إرشاد المسلمين إلى منع اعتزامهم على ترجمة القرآن الكريم
 - ٩ الترجمة التفسيرية أو المعنوية
 - ١٠ ترجمة الأساليب العربية بلغة عجمية لا تقع صحيحة وافية
 - ١١ اختصاص إنزال القرآن باللسان العربي
 - ١٢ عموم الرسالة لا يقضى بضرورة الترجمة
 - ١٤ الحكمة في أن أوضاع القرآن كلية عامة
 - ١٦ حكمة تجريد المصاحف العثمانية من الوجوه السبعة إلى وجه واحد
 - ١٧ النصيحة لكتاب الله تعالى
 - ١٨ حكمة اختصاص كتابة القرآن بالخط العثماني
 - ١٩ توحيد القرآن في مراتب وجوده
 - ٢١ رد القول بأن الترجمة تتحمل من المعاني ما يتحملة القرآن
 - ٢٣ تبليغ الرسالة وأحكام الدين
 - ٢٥ القرآن وأحكامه

صحيفة

- ٢٦ فتح باب الترجمة للمسلمين وثبة خطيرة في الدين
- ٢٨ نصوص العلماء في حكم الترجمة
- ٣٢ « » في الرواية بالمعنى
- ٣٧ المقارنة بين النص القرآني وما أخرجه تلك التراجم الحرفية إلى العربي
- الآيات الثلاث من سورة الكهف
- ٣٨ التفسير
- ٣٩ ترجمة الآيات الثلاث باللغة الفرنسية والانكليزية
- النص الفرنسي
- ٤١ » الانكليزي
- ٤٣ الآيات الثلاث من سورة ص
- التفسير
- ٤٤ ترجمة الآيات الثلاث باللغة الانكليزية والفرنسية
- النص الانكليزي
- ٤٦ » الفرنسي
- ٤٧ كلام الامام الشاطبي في حكم ترجمة القرآن
- المسألة الأولى
- ٤٨ » الثانية
- ٥٠ فصل واذا ثبت هذا الخ
- بيان كلامه رحمه الله تعالى
- ٥٣ الفرق بين تراجم المستشرقين وبين الترجمة المعنوية
- ٥٦ ترجمة القرآن باللغة التركية وطبعه بالحروف اللاتينية

فتح المفسر

الجامع بين فني الرواية والتدبره من علم التفسير

للعلامة القاضي الحافظ الضابط المحدث المفسر الشهير .

محمد بن علي بن محمد الشوكاني اليماني الصنعاني

صاحب [نيل الأوطار وغيره] المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ رحمه الله تعالى آمين .
اعتنى بطبعه على ورق جيد ، بحرف جديد ، مع ضبط القرآن بالشكل
التمام ، وهو في خمسة مجلدات كبيرة .

الجواهر

في تفسير القرآن الكريم

المشتمل على عجائب بدائع المكنونات وغرائب الآيات الباهرات
تأليف

الأستاذ الحكيم الشيخ طنطاوي جوهرى

طبع منه ثلاثون وعشرون مجلدا لغاية سورة الذاريات ، محلي بالصور
الشمسية العديدة ، تفسير لم يبينق له مثيل .

شركة مكتبة مصطفى الباني الحلبي وأولاده

يجوار الازهر بمصر

تقدم

الحلقة الأولى من سلسلة شعراء الأندلس

ديوان ابن زيدون

رسائله - أخباره - شعر الملكين

شرح

كامل كيتاني و عبد الرحمن خليفة

مضبوط ضبطاً كاملاً ، ومطبوع على ورق مصقول ، ومشروح شرحاً
دقيقاً ، وبه مقدمة تحليلية مع صفوة أخبار ابن زيدون الطريفة ، ورسائله
المتعة ، وتاريخه الخافل ، وتعريف القارئ بمزايا الباهرة .

دليل الحاج

يشتمل على مناسك الحج والعمرة على المذاهب الأربعة

المطالب القدسية

في أحكام الروح وآثارها الكونية

وكلاهما تأليف فضيلة الأستاذ الشيخ محمد حسنين مخلوف العدوي

منتهى آمال الخطباء

أحدث وأكبر كتاب ظهر للآن في الخطابة والوعظ والا
لفضيلة الشيخ مصطفى أبوسيف الجامي

تطلب هذه الكتب من ناشرها

مصطفى البابي الحلبي وأولاده بجوار الأزهر الشريف

Bibliotheca Alexandrina



0428450